الكوارث الطبيعية
والمحارق الاستعمارية
وأثرها على البنية التحتية
للمجتمع الجزائري

جوان 2013

سلسلة أعمال ملتقيات
مخبر الدراسات والأبحاث حول الرحلة والهجرة

الكوارث الطبيعية والمحارق الاستعمارية وأثرها على البنية التحتية للمجتمع الجزائري

جوان 2013

الأستاذ الدكتور كمال فيلالي
(الإشراف)

لا تلزم المقالات بما فيها من أراء إلا أصحابها

سلسلة مطبوعات الملتقيات السنوية / 2013 (6)
لمخبر الدراسات والأبحاث حول الرحلة والهجرة
عمارة مخابر العلوم الانسانية
ص ب. 317، جامعة قسنطينة 2 / الجزائر
الهاتف : 21 34 20 30 213+
الفاكس : 25 81 81 31 213+
البريد الالكتروني : kmlfilali@gmail.com
الويب : http://www.kml-filali.com

ردمك : 978-9947-0-3159-9
رقم الإيداع القانوني : 2011-932

الفهرس

- توطئة 7
أ. د. كمال فيلالي
- أدبيات الكوارث : قراءة في "نصوص الطوفان، شهادات إبداعية حول السبت الأسود" لمجموعة من الكتاب الجزائريين، نموذجا 9
أ. السعيد قعر المثرد، المدعو المثردي
- الأوبئة والطواعين من خلال كتاب
"إتحاف المنصفين... لحمدان خوجة" 27
أ. حفيظة خشمون
- الإستعمار الفرنسي وسياسة التدمير والإبادة وتفتيت البنية التحتية للمجتمع التقليدي 59
سليمة بودخانة
- الترحيل القصري إبان الثورة : الآثار السوسيولوجية والصحية 75
أ. شمبازي محمد
- مجاعة وجفاف 1945 ودورهما في انتفاضة 8 ماي 85
أ. عبد السلام عكاش

- عملية إنزال قوات الحلفاء على الشواطئ الجزائرية والمغربية وعلاقتها بالحركة الوطنية 109
د. القلي العربي

- الاستشراق الفرنسي والتراث التواتي
قراءة في رحلة عبد القادر بن أبي بكر التواتي بن هيبة الله 115
أ. فارس كعوان

- الاحتلال والمنظومة التواصلية في الجزائر 127
أ. د. فضيل دليو

- مجاعات وأوبئة المغرب الأوسط والنتائج
الديمغرافية الناتجة عنهما 145
أ. مزدور سمية

- حركات الهجرة في الجزائر (1830-1920) :
هجرة أم تهجير ؟ 171
أ. نصر الدين بوزيان

- التضامن الاجتماعي في ظل أحداث زلزال
21 ماي 2003 ببومرداس 193
جمال بوربيع

- المحارق الاستعمارية و الحرائق وردود فعل المقاومة :
حرب إبادة من أجل الأرض (1843 - 1881) 213
أ. د. كمال فيلالي

توطئة

في الملتقيات السابقة كنا قد ركزنا أكثر على ظاهرة الهجرة في تاريخ الماضي و الحاضر. و أثمرت هذه الملتقيات ببكورات ثلاث في تحسن مستمر كمًّا وكيفًا. واخترنا أن تكون فعاليات الملتقى الرابع لمخبر حركات الهجرة هذه السنة حول الكوارث الطبيعية و الكوارث الإنسانية في تاريخ الجزائر القديم والحديث.

ذلك لما يحتله هذا الموضوع من أهمية بالغة في التاريخ الطويل المدى و التاريخ الاستعماري على وجه الخصوص، و هذا لبشاعة هذه الظواهر و أثرها العميق على مختلف البُنى الاجتماعية و الديمغرافية و الاقتصادية، إذن موضوع الكوارث الإنسانية والطبيعية موضوع راهن لم ينل حقه من المعالجة الأكاديمية بفعل المهاترات السياسية و التوظيف الإيديولوجي المخل بالذاكرة الوطنية، وركون الباحثين إلى التاريخ الاحتفائي السهل الذي لا يحل عقد الماضي.

بالرغم مما لها من تأثير على البيئة والتغيير الاجتماعي، الطبيعة تضمد جراحها وتسترجع حقوقها، لكن أثر الحروب و الكوارث الإنسانية بالغة التأثير في تاريخ الحاضر خاصة إذا لم يتصدَّ لها الفاعلون الاجتماعيون والسياسيون لإبطال تأثيرها المستمر في العلاقات الإنسانية والاجتماعية والسياسية بين الشعوب.

فموضوع المحارق و المجازر الاستعمارية له أثر كبير على الذاكرة الجماعية والنفسية التي أصبحت حبيسة عقد الماضي وهذا بفعل التوظيف السياسوي. فحل إشكال العنف بأنواعه وتضميد جراح الماضي يُمَكِّننا من تفادي الوقوع مجددا في كوارث وأزمات إنسانية مخلة بحياة الشعوب ومانعة لقيام الحضارات.

« Critiquer les morts pour corriger les vivants فبنقد الأموات يمكننا إصلاح حال الأحياء »

إذن تحاول أعمال هذا الملتقى الإسهام في فهم ظاهرة الكوارث الطبيعية في مختلف الأزمنة والعصور وأثرها على البنية التحتية للمجتمع، كما أننا سنحاول خلال هذين اليومين عرض تاريخ الجرائم الاستعمارية من خلال إماطتنا اللثام لأهم الكوارث و المحارق التي عانى منها المجتمع الجزائري في التاريخ، بهدف حل عُقد هذه الظواهر سواء كانت من إملاء الطبيعة أو الإنسان ومحاولة إبطال مفعولها وذلك باستعمال المناهج العلمية في نقدها وتحليلها.

أ.د. كمال فيلالي

أدبيات الكوارث :
قراءة في " نصوص الطوفان، شهادات إبداعية حول السبت الأسود "
لمجموعة من الكتاب الجزائريين، نموذجا

الأستاذ : السعيد قعر المثرد، المدعو المثردي.
مخبر الدراسات والأبحاث حول الهجرة والرحلة
المركز الجامعي بالوادي

مقدمة :

بحكم موقعها الفلكي ضمن المنطقة المعتدلة الجافة، وموقعها الجغرافي، بين رطوبة البحر الأبيض المتوسط شمالا و جفاف الصحراء الكبرى جنوبا، تميزت الجزائر بنطاقات مناخية طبعها التذبذب و عدم الانتظام في كمية التساقط، و هذا ما جعلها عرضة لفترات من الجفاف، كما كانت عرضة لفترات من الأمطار بلغت حد الكارثة مثل طوفان باب الواد بالجزائر العاصمة الذي باغت السكان في حياتهم اليومية و أتى على حي تريولي

و من كان فيه وجرف البشر والمباني و العربات إلى البحر ذات صباح. كان ذلك يوم السبت 10 نوفمبر من سنة 2001.

إن أدبيات الكوارث المدمرة تمر عادة طي المرحلة التي حدثت فيها، لتدخل في غياهب النسيان بحيث أنه من النادر التوثيق لها في مدونات خاصة تحفظ مشاهدات من عاشوها أوعايشوها، وذلك خلافا للنكبات عند الحروب و الهزات السياسية الكبرى التي و إن حملت فاجعة لطرف، فإنها تحمل آمالا للطرف الآخر، فيكتب للنكبة أن تخلد على الأقل من جانب المنتصر، غير أن التاريخ المعاصر وأدبياته لم تفتهم مسألة التوثيق للنكبات ومنها نكبة فلسطين سنة 1948. و في السنوات القليلة الماضية تطورت وسائل التدوين و انتشرت لتصبح في متناول الجميع و أضحت الوسائط التكنلوجية والرقمية تقتنص نبض الإنسان و ما حوله لتصبح حياته و ما يحيط به كتابا مفتوحا قابلا للقراءة في كل حين.

مرت الكارثة طي التاريخ، مأساة عاشها السكان كابوسا مرعبا وخلفت ما خلفته من جراح في نفوس المتضررين و الضحايا ولكن التاريخ سجل هبة العاصميين وتضامنهم ومن خلفهم الشعب الجزائري مع المنكوبين. من بين هؤلاء وقف المبدعون ليخرجوا من شرنقة الشعر و السرد إلى فضاء أكثر إنسانية، ليقف المبدع إنسانا أمام المأساة. هذه قراءة في مجموعة "نصوص الطوفان، شهادات إبداعية حول السبت الأسود" و هي مجموعة نصوص شعرية ونثرية كتبها مبدعون جزائريون تفاعلوا مع الكارثة وجمعها إتحاد الكتاب الجزائريين في كتاب طبع بعد عشرة أيام من المأساة وخصص ريعه هبة للضحايا. كيف تناول هؤلاء المبدعون الحدث في نصوصهم التي و إن كانت تعبيرا إنطباعيا، شعوريا، لكنها لم تكن بعيدة عن التوثيق دقة و وصفا أحيانا ؟

الكتاب و محتوياته :

جاء غلاف الكتاب بلون أسود بدفّتيه وذلك حدادا عن الحدث الجلل الذي ضرب أحد أكبر أحياء العاصمة وأكثرها شعبية ورمزية في الذاكرة الوطنية الجماعية لذلك كتب في أعلى واجهة الكتاب، "إلى أبناء باب الوادي"، كما احتوت هذه الواجهة لوحة لغريق بين الأمواج وفوقة العنوان "نصوص الطوفان" بينما برزت كلمه "الطوفان" باللون الحمر وبالبنط العريض كإمعان في فضاعة المأساة. وفي أسفل اللوحة كتب "شهادات إبداعية حول السبت الأسود"، بينما وضع شعار اتحاد الكتاب في وسط أسفل الصفحة وإلى يسارها عبارة "منشورات اتحاد الكتاب الجزائريين".
أما الواجهة الخلفية فنقرأ :

"اليوم السبت صباحا..

التاريخ : 10 نوفمبر 2001

المكان : باب الوادي ومناطق أخرى من الجزائر..

الحدث : طوفان

.....

.....

.....

مئات الضحايا وآلاف المنكوبين

.....

.....

هذه نصوص من القلب

كتبها أناس هزتهم الفاجعة.."

تقع المدونة في 92 صفحة من القطع الصغير، وتضم إهداء إلى أبناء باب الوادي ثم مقدمة لرئيس اتحاد الكتاب الجزائريين عز الدين ميهوبي استدعى فيها الكاتب عبق التاريخ و نبض الماضي القريب، كما يذكر القارئ بما يمثل هذا الحي في الذاكرة الجماعية و ما نحمّله أبناؤه قبل الاستقلال وبعده فجاء في هذه المقدمة : " كثيرون هم أولائك الذين ألفوا السير في الشارع الطويل المقوس يتحدثون عن المولودية و العنقا وعلي لابوانت ... " باب الواد كتب عليه أن يدفع الفاتورة دائما فهو بوابة الألم ووادي الأحزان.. و هو ذاكرة المأساة المتجددة باستمرار " ."ص.6 "

يحتوي الكتاب 19 نصا، : تضمنت ثلاثة نصوص نثرية و 16 نصا شعريا أحدها باللغة الفرنسية، هي :

- " رسالة من خارج الطوفان" للشاعر محمد بلقاسم خمّار، قدّم لها الشاعر برسالة نثرية.
- " سبت العراء "..... لعز الدين ميهوبي.
- " أعاصمة الجزائر ؟ " ..... لسليمان جوادي.
- " دمعة على باب الوادي "..... لمحمد كاديك.
- " أسماء " ..... لمصطفى دحية.
- " المدينة "..... لإسماعيل غموقات.
- " خراب " ..... لمشري بن خليفة.
- " مريم بنت الخامسة "..... لصالح سويعد.
- " الماء "..... لعادل صياد.
- " أين نوح..؟ "..... لمحمد الطيب معاش.
- " المستعصية " ..... لرشيدة محمدي.

- " لكم الله "..... لنور الدين السَّد.
- " سبت دون فراشات "..... للطيب لسلوس.
- " نفس نجيب أنزار " ..... لنجيب أنزار.
- " أبطال اليوم "..... لنصيرة شاوي، بالفرنسية.
- " أين الكارثة ؟ " ..... لمحمد الأخضر عبد القادر السائحي.

أما النصوص النثرية الثلاثة، فهي :

- " جزائر المحن.. كتاب الطوفان " ... لجمال فوغالي
- " النخل قد ينحني " ..... للعربي دحُّو.
- " ألم .. وحلم كبير " ..... لمحمد مفلاح.

كما ختم الكتاب قبل الفهرس ببيتين متفائلين، من الشعر، من المتعارف أنهما للولي عبد الرحمان الثعالبي دفين باب الوادي.

جاء عنوان الكتاب "نصوص الطوفان" موفقا إلى حد كبير، حيث أن الأمر يتعلق بانطباعات وأحاسيس مبدعين كتّاب، حول فيضانات كارثية بل كانت طوفانا أتى على الإنسان وما بنى، وحوّل في سويعات جهود أجيال متعاقبة إلى حطام اختلط بالطمي والجثث العالقة. والطوفان في المخيلة التاريخية، كما الأدبية هو عنوان أكبر دمار شامل عرفته البشرية، والحضارات القديمة شاهدة على الفيضان والطوفان الذي أتى على حضارات بأسرها وسواها بالأرض حتى أن مفهوم السوية هو.. ما بقي مدفونا في مستوى معين من الحفريات التي طالت مواقع الحضارات القديمة والتي نشأت على ضفاف الأنهار كبلاد الرافدين ومصر القديمة. وقد وصل عد السويات أي الفيضانات المتعاقبة على بعض المواقع في الحضارات المذكورة خمسة أو ستة سويات في فترات تتباعد مئات السنين أحيانا.

نماذج من النصوص الشعرية :

-1 قصيدة سبت العراء لعز الدين ميهوبي :

إذا كان السبت يحمل معنى السبات والراحة في بعض الثقافات، فإن كلمة العراء تحمل معنى يشي بالخراب وكشف العورة إذ بعد انتهاء آدم عليه السلام من الأكل حتى اكتشف عريه وعري زوجنه المخجل، وجاءهما الأمر الإلهي بالهبوط من الجنة.

يطل علينا الشاعر في هذه القصيدة ملتحفا لون الفاجعة في نص يؤرخ للمأساة و لا غرابة في ذلك فقد ألف كتابة الملاحم التاريخية في نصوص عديدة مثل " ستيفيس "، " اللعنة والغفران "، و " الشمس والجلاد "

يقف الشاعر موقف الشاهد المشدوه أمام هول الفاجعة، فيفتتح قصيدته برسم لوحة هذا اليوم المهول، قائلا :

" أطل النهار علي

ولم يك سبت المدينة أجمل من أمسه

مطر في الشوارع

صباح يفتش عن لحظة للهدوء " [1]

في هذا المقطع يوظف الكاتب تقنية المونولوج، حيث يوهم المتلقي أنه بحادث نفسه بصمت حتى لا يسمعه أحد، خاصة عند قوله : "ولم يك سبت المدينة أفضل من أمسه "، فجاءت كلمة " أمس " لتشد انتباه القارئ الذي له في ذاكرة الأمس مآسي كثيرة منها الاستعمار و الأزمة الوطنية، وزلزال الشلف وغيرها.

1. عز الدين ميهوبي، سبت العراء، نصوص الطوفان، منشورات اتحاد الكتاب الجزائريين، الجزائر، 2001، ص. 15.

و كما يستنجد الشاعر الجاهلي بذكر الحبيبة عند الوقوف على الأطلال، يحاول الشاعر الاستنجاد بـ " الصباح " الذي يرمز إلى الأمل والتجدي

يواصل الشاعر شهادته عن هذه المأساة فكأنه يأخذ القارئ ليضعه أمام هول الطوفان، حيث يقول :

" ولم يعرف الطفل أن الصباح انتهى

و لم تعرف الأم أن المساء انتهى

و لم يعرف العابرون طريقا إلى " باب واد " المدينة

أن القيامة تدنو إلى سدرة المنتهى "[2]

تتسارع الصور وتتكاثف، فيفقد الطفل رمز المستقبل بارقة الأمل بصباح جديد، وتفقد الأم رمز العطاء والخصوبة نهاية الكابوس، بل ويضيع درب النجاة عند العابرين بفقدانهم لباب المدينة حتى لكأن القيامة فد أعلنت ببلوغ سدرة المنتهى-. ذكرت سدرة المنتهى في سورة النجم، آية 14 -. التي تشكل خاتمة السماوات السبع.

و بهندسة فائقة الإبداع ربط الشاعر الدنو من سدرة المنتهى أي الشجرة التي تقع في السماء السابعة، بالرقم " سبعة " الذي يمثل يوم الجمعة في عداد الأيام، لينقل القارئ في رحلة دائرية 1 إلى هول الفاجعة فكأنما هوى به من قمة الجمعة التي تمثل خاتمة الأسبوع إلى سحيق السبت الأسود فأدخله دوامة حلزونية نكاد تفقده الصواب.

و تنساب القصيدة حبلى بحس إنساني مرهف، فنرى الشاعر رغم هذه النكبة، يسمو بإنسانية فياضة، فيئن الإنسان فيه ويشرع في استرجاع الأحداث قائلا :

2. نفسه، ص. 15.

" وكنت بعيدا..

أضم إلى القلب بعض الحنين

ودمع الأحبة

و المشتهى

رأيت ورودا تلاحق عاشقة جرفتها السيول..

وطفلا يطل من الطمي يسال عن موعد الدرس..

سيدة تختفي في الذهول "[3]

هنا ينعكس المشهد المألوف، في إطار الزمن الذي يأتي بطريقة " الاسترجاع، فالأصل في الحياة اليومية، أن الفتاة العاشقة، تحاول أن تكون كالورد بهاء، تلاحق حلم الورود في آمالها، و في مخيالها أن تكون وردة تفوح بعنفوان أريجها للحبيب المنتظر. و في السطر الموالي تنقلب الصورة حيث يصور لنا طفلا يطل من الطمي، يسأل عن موعد الدرس ؟!، و يصبح (الطين - الطمي) الذي هو رمز للخلق (الطفل، آدم)، رمزا للموت و العدم.

يقف الشاعر مشدوها ليجعل من محصلة الماء الذي يفترض أن يكون موردا للنماء والخصب، كمحصلة للحريق لأن النهاية واحدة تنتهي بالعدم، فيأخذ الطوفان الفاجعة، ليقول :

وأنا شاعر يجتبي زمنا من رماد..

ويجدل أوجاعه من حديث الفصول [4]

3. نفس المرجع، ص. 16.

4. نفسه.

الموت يفتش عن الموت، والشاعر في كل هذا يكتب لكي يهبه النص الحياة على الورق، ولكي يؤرخ لذاكرة الفجيعة، حيث نجد الكاتب هنا يسائل نفسه حول جدوى الشعر وعبثيته في هذا المقام بقوله :

" لمن أغنياتي " ؟ [5]

إن كلمة " الأغنيات " المرتبط نسجها وترديدها عند الشعوب بطقوس الأفراح والخصب ومواسم الزراعة و الجني، قد أتت في النص مرادفة للدمار والفناء الذي لا يبقي ولا يذر. أغنيات جنائزية تزيد النبش في الجراح و تنكأها فيواصل الشاعر توغله في السؤال مشدوها يفجر فينا صورا تستفز أخيلتنا وذلك عند قوله :

" لمن كل هذي المسافات في الجرح..

ماذا عسى العاشقات تقول ؟

لمن دمعة سقطت من غيوم على حينا..

ولمن شهقة الريح والسنديان ؟

لمن فاتحات المدى..

فالحكايا تطولْ.. [6]

وفي فصل أخير يتوج الكاتب نصه بفاجعة الحصيلة .. ولا يمكن للمدينة سوى أن تكون أكثر حزنا وألما.. وتتداخل الصور لديه، فيندمج " الأنا " عنده بالمحيط وفي كل من حوله من الحي إلى المدينة إلى ذلك البحر الذي استوعب الأهل قبرا فسيحا، ليختم نصه متوجها لهذا الوطن بحب كبير فيقول :

5. نفسه.

6. نفسه.

" صباح الأحد
رأيت المدينة أكثر حزنا
و في كل حين تنام عصافير هذا البلد
رأيت دمي مطفأ كالسجائر في كف أم
ومحترقا في شفاه ولد.
رأيت الجرائد متعبة بالتعازي
بكيت البلد..
و" باب.. " المدينة مقبرة في العراء..
لطوفانها نكهة الموت
و البحر قبر وسيع
و تلك النعوش زبد
لك الله يا وطني..
و لك الصبر و الأمنيات..
لك الروح ..
إن لم يسعك الجسد. [7]

-2 قصيدة : أعاصمة الجزائر.. لسليمان جوادي :

يستفز المشهد المأساوي وجدان الشاعر سليمان جوادي وهو، إذ يعتبر ابن العاصمة التي شهدت ميلاده شاعرا و عطاءه كاتبا صحفيا لامعا، إلا أنه لم يسبق له أن شهد أو شاهد تلك الأمطار الطوفانية في صحرائه التي عرفت طفولته، أو في واحته التي شهدت نشأته، ولا حتى في هذه المدينة

7. نفس المرجع، ص. 17.

الكبرى التي كان المطر فيها إيذانا بموسم فلاحي خصيب في أراضي متيجة التي تمتد حول العاصمة لتضمن لها أجود ما تجود به من غلال.

نرى الشاعر يتوجه لهذه المدينة التي لخصت الوطن في وجدان الأمة بإسمها وعمقها التاريخي فيخاطبها متسائلا بخماسية يستهلها قائلا :

" أعاصمة الجزائر ما دهاك ؟ ● ومن ألقى الفجيعة في حماك ؟

ومن دك الشوارع والمباني ● وأغضب دونما جرم سماك ؟

وجرجر ساكنيك إلى المهاوي ● وقادهمو إلى سوء الهلاك ؟ "[8]

لقد اقتبس سليمان جوادي عبارة " أعاصمة الجزائر " من مطلع قصيدة لشاعر جزائري هو " صالح حناشة " قالها أيام الثورة التحريرية، إبان قمع الجيش الفرنسي وغلاة المستوطنين للشعب الجزائري الذين أذاقوه الويلات بالحصار و التفتيش والزج في المحتشدات والسجون، فكأن المأساة نفسها و إن كانت كارثة الطوفان قد حدثت في جزائر الاستقلال مشهد مأساوي يصفه الشاعر بالزلزال المدمر الذي يأتي على حين غرة ليدك كل معالم الحياة.

ثم يواصل الشاعر نصه متسائلا عن مصير أولائك الذين فقدوا الأحبة و السند من الأهل وتركتهم المأساة حيارى تحزنهم الذكرى و تكويهم الفاجعة، فيرعب القارئ بما ينتظر هؤلاء من تشرُّد وضنك في العيش ينتظرهم في الأفق فيقول :

" فمن لك بالثواكل واليتامى ● أساهم قد تمازج في أساك

ومن لك بالمشرد والمعنى ● ومن لك بالفواجع و البواكي "[9]

8. سليمان جوادي، أعاصمة الجزائر، نصوص الطوفان المرجع السابق، ص. 18.

9. نفسه.

غير أن الشاعر يسارع إلى إنقاذ المتلقي من ذهوله وفجيعته في النصف الثاني من القصيدة ليبشره بما تكفل به أبناء الشعب الجزائري الأبي من روح عالية للإنقاذ والتضامن في مشهد منقطع النظير فيقول :

" أرى شعبا تفرد بالمعالي ● مع الطوفان يدخل في عراك

يلملم ما تشتت من ضخايا ● ويجمع ما توزع قي رباك

ويمسح بعض حزنك في الرزايا ● ويصلح ما تشوه من بهاك

ويبذل جهده من غير منٍّ ● وينفق ماله يبغي رضاك " [10]

ويختم الشاعر بمسحة تفاؤل ينهي بها قصيدته مشيدا بروح التضامن العفوي الذي جبل عليه الشعب الجزائري على الدوام فيصفه قائلا :

"هو المتضامن الأبدي يسعى ● لأن يبقيك في أعلى علاك

فنعم الشعب شعبك يا بلادي ● فلا أحد يقصر في هواك

رعاك الله من شعب عظيم ● رعاه الله من شعب رعاك " [11]

-3 قصيدة : أين نوح ؟ لأحمد الطيب معاشي :

أما النص الثالث من النصوص الشعرية في مدونة " نصوص الطوفان " فهو للشاعر المجاهد و الدبلوماسي أحمد الطيب معاشي الذي حمل مع رفاق السلاح آمال جزائر حرة ينعم فيها كل أبنائها بخيرها العميم، فلا عجب أن تأتي قصيدته " أين نوح " مفعمة بالأسى على خلفية عشرية طبعتها الدماء والدموع لتتلو سنوات الجفاف، سنوات القتل والدمار. ولكن الغيث الذي حمل بشرى الخصب قد كان بداية لكارثة بحجم الطوفان،

10. نفس المرجع ص. 19.

11. نفسه.

فكأن الماء ينتقم مما جنت أيادي الإنسان واستحال الغيث المفقود لعنة للعقاب عوض أن يكون نفعا للزرع و الضرع، فيقول الشاعر في أنين الجريح المنكسر :

نكبة الشعب زادها الطوفان ● نكبـات فليـرحم الرحمـان

فتهاوت على النصال نصال ● وأضـيفت لـحزننا أحـزان

وبرانا بعد اقتتال جفاء ● وجفـاف و فـاقة و هوان

فأتـى الغيث بالبشائر لكن ● لـم نقـدِّر فعاقب الطوفان

فغـدا المـاء نقمـــة وانتقـامـا ● من عطاش أضناهم الشنآن " [12]

و يواصل الشاعر أحمد الطيب معاشي واصفا المشهد المأساوي الذي ضرب الطبقة الدنيا المقهورة من ساكنة العاصمة في حي تريولي بباب الواد، بينما كانت الطبقة الراقية النافذة المتسلطة تنعم بالسكينة و الهدوء في مناطقها القريبة، ولكنها المشيدة بعيدا عن مسارات الوديان القديمة، مؤكدا أن ما أصاب الناس في يومهم ذاك إنما كان نتيجة انغماسهم في دروب الغواية والابتعاد عن طريق الهدى.فيضيف الشاعر قائلا.

" حمل العبء كله مقهور ● وتـوارى بوكره الطغيان

يا ضحايا الفناء حان وفاء ● ينقـذ المبتـلى وآن الأوان

عبرة الدهر عندنـا نكبـات ● قد توالت واستهزأ الإنسان

وعضات الحيـاة رهن حياة ● كممات، لم يرعها الوجدان

فمضى الناس في طريق الغوايـا ● ت وحادوا عن الهدى واستهانوا " [13]

12. أحمد الطيب معاش، أين نوح ؟ نصوص الطوفان، المرجع السابق، ص. 43

13. نفس المرجع، ص. 44.

بعد هذا الطرح ينخرط الشاعر في وصف البلاء الذي جاء على حين غرة نازلا من السماء، ليفتك بالناس فتكا ذريعا، فيروي تفاصيل مشاهد الفيضان الذي باغت الناس في حياتهم اليومية في دقة متناهية، فيقول :

" وعلى حين غرة نزل الخطب ● وحل النفير و الهيمان

فبيوت تناثرت كهباء ● وجدار يخر أو بنيان

قمم تطمر الشعاب بسيل ● ودروب كأنها وديان

و طريق معبد صار قبرا ● للضحايا، والطينة الأكفان

و القيامات قائمات، و ناس ● يستغيثون والردى آذان

و السيارات سائحات بنهر ● تتهاوى بمن عليها فكانوا " [14]

ويستذكر الشاعر عشرية الدم ، فكأنما لخص الطوفان فحواها بما حمله من دمار وفجيعة، كما يستعيد انهدام العلاقات وتفسخ الأخلاق وانعدام الثقة و إيثار المصلحة الضيقة الخاصة على مصلحة الوطن فينهي أحمد الطيب معاشي قصيدته بهذا المقطع الذي يحمل دلالة موحية بالحسرة على ما حدث في عشرية لم تختلف في يومياتها عن عشرية الدم والدموع فكأنما لخصتها بتفاصيلها في لوحة السبت الأسود، فيقول :

" جمع الخطب بيننا والرزايا ● بعدما كاد بيننا الشيطان

فأفقـنا بليلة مثل عقد ● دموي به نعت غربان

وذرفنا على الضحايا دموعا ● مثل غيث أودى به الطوفان

يا إلهي فقد مزقنا جميعا ● أين " نوح " والفلك والربان ؟ " [15]

14. نفس المرجع، ص. 45.

15. نفسه.

وهكذا تكبر المأساة في عيون الشاعر المرهف فيسترجع من مرجعية مخياله وثقافته الدينية مشاهد الطوفان.. فما كان منه إلا أن يتساءل: هل من ربان بقامة نوح حتى يعبر بالعالقين ؟

نموذج من النصوص النثرية :

-1 جزائر المحن ..كتاب الطوفان ..لجمال فوغالي :

أما القاص جمال فوغالي فقد استهل نصه السردي هذا بمقطع من قصيدة للشاعر المغربي عبد الرفيع جواهري، جاء فيه :

" وطن مرٌ

وطن في كأس القهوة بجهش

يشرب مسعود دمعا أسود

و يصيح بالنادل : قهوة

و لمسعود عادته السوداء

و سجائر سوداء " [16]

كان ذلك هو الإطار الجنائزي الذي رسم فيه الكاتب نصه مؤكدا ذلك بقوله :

" ليس لي غير الكتابة في هذا السواد المدلهم وقد جئتها بريئا، زكيا، وهذا الزمن العصي، المكابر يريد الإساءة إليها " [17]

هو الذي جاء الجزائر وافدا من مدينة " بونة " حاملا فجائعية المشهد التي طبعت العاصمة في عز أزمة الوطن، فيواصل قائلا :

16. جمال فوغالي، جزائر المحن ... كتاب الطوفان، نصوص الطوفان، المرجع السابق، ص. 26.
17. نفسه، ص. 26.

" أيها الوطن الجليل في ذا النبض العليل ..ها أنت ذا من كارثة لأخرى، وهؤلاء المتربصون بك يشحذون أحقادهم، ويسنون ضغائنهم الظاهرة والمستترة، يريدون بك شرًا مستطيرا، وها أنت أيها الأعزل الأوحد إلا من تاريخك الناصع ..ومن دم الشهداء الذين ما غدروا بك وما غادروك ..إنهم هنا فينا وفيك وفي هذه الحروف الحارقة ..عشت محنك محنة محنة عبر التاريخ، وفي ذا الراهن، بكيتك سرًا وجهارا وبيني وبين صدري وقد غص بالنحيب فاختنق الصدر وغص شجر الرئتين وقد تكالب عليك القتلة و الجناة يذبحون الأطفال والشيوخ ويبقرون النساء ثم و إلهاه، هم يعترفون بذبحك في وضح النهار، هؤلاء الكذابة، اللصوص، النابتون شجرا من الزقوم، يقتسمون خيراتك وقد تكاثرت وليمة ..وهذا الطوفان أفواه قرب مفتوحة يهز عاصمة القلب جزائري التي كتبتها هزًا عنيفا، وهذه الأوحال تغمر البشر، وليس على رؤوس ألسنتهم غير إسمك الشجي أيها الوطن الممجد في هذه الحنايا " [18] تلك هي الخلفية التي زار بها الكاتب مدينة الجزائر.. خلفية لعاصمة طبعها العنف والدمار من طرف عصابات الموت ..وكادت أن تأتي على ما بقي منها.

يحمل الكاتب للمدينة حبا خرافيا لما تمثله في المخيلة الشعبية ..عاصمة كانت ولا تزال، بإسمها وموقعها، رمزا لوحدة الوطن وقاطرة للنضال والمقاومة ضد المحتل. وبهذه الصورة، بين فجائعية الأمس القريب وهذا الفخر المفعم بالحب لذاكرة سيجها دم الشهداء، يصطدم الكاتب بهول الكارثة فيسبر أغوارها قائلا :

" ماذا يمكنني أن أكتب ..أنا الذي لم أكتب إلا عنك، أمام طوفان الماء يسًاقط شآبيب من المزن يختلط بالوحل والطين والأتربة، يجرف أمامه

18. نفس المرجع ص. 28.

كل شيء. هذا العويل، الصياح، النداءات، البكاء يختلط بانهيار الحجارة و القصدير، يدفع السيارات و الشاحنات و الحافلات باتجاه حتفها، وهذا البحر وقد فتح ثغره على اتساعه يلتهم الجثث التهاما ؟ "[19]

ذلك هو المشهد الإطار الذي تفاعلت فيه جزئيات الطوفان يرسمه الكاتب قبل الشروع في التفاصيل قائلا :

" ماذا يمكنني أن أكتب عن تلك الأم ..آه يا أمي .. وقد بلغت من العمر أرذله، تذهب وتجيء ..تحمل فلذات كبدها، حتى إذا اطمأنت عليهم وهم زغب الحواصل ..جرًها الطوفان الأسود إليه ..فكانت من المغرقين ؟ "[20]

" ماذا يمكنني أن أكتب عن ذلك الشاب الذي قذف بنفسه في الموج الهادر يفيض بكل ما أوتي من قوة الشباب و عنفوان الرجولة فينقذ أكثر من عشرين كانوا قاب قوسين أو أدنى من لقاء اللّه، ثم خدعته الموجة الضالة فأسلمته لفم الردى ..آه أيها الشاب سليل الصناديد أين منه أولائك الشباب المخنثون الألى يتخذون أقراطا لآذانهم وفيها وقر وأذيال لسراويلهم ؟ "– [21]

و بروح الكاتب المتفاعل مع محيطه يتوجه جمال فوغالي إلى الكتّاب ليسائلهم عن دورهم في التعبير عن المشهد المأساوي الذي يعيشه الوطن وكأن الفاجعة ما هي إلا خاتمة للفجيعة التي طبعته في تلك السنين الحمر فيواجههم قائلا :

" ماذا يمكن أن يقول كتابنا الأشاوس ؟ وقد خاضوا وما يزالون خوضهم في الحداثة وما بعدها، وفي السوقية وما دونها، وفي الأنانية وما جاورها..

19. نفسه.

20. نفس الرجع، ص. 29.

21. نفسه.

أينتظرون حينا من الدهر، وقد يطول ويمتد، ليكتبوا عن هذا الذي يحدث للوطن ؟ " [22]

يعود الكاتب ليناجي الوطن الجريح و أبناءه البررة الذين هبوا لنجدة إخوانهم من الغرق والهلاك، إذ يقول :

" يا الله كن معنا فلم يعد لنا سواك ..وقد تخلى عنا الأعلون، رحماك وقد سرقنا المجرمون العتاة ..هذي نجواهم وهم ينقذون إخوانا لهم و جيرانا تقاسموا معهم الفقر والعوز، ولم يكونوا يريدون من وراء ما يفعلون جزاء ولا شكورا ..كان كبرياء الجزائري البوصلة، وكان " النيف " الإتجاه. لكم الله الذي في قلوبنا أيها الشباب ..ينهض من صوتي الآن صوت شيخي الجليل محمد البشير الإبراهيمي : " يا شباب الجزائر هكذا كونوا أو لا تكونوا وقد كنتم على أكمل ما يكون الشباب : أنفة وتحديا ومواجهة وصبرا "..أيها الوطن المكابر.. جزائري الباقية، لك الله وهؤلاء الأوفياء الذين رأيناهم رأي البصر والبصيرة والمجد للشهداء في الأولين والآخرين. " [23]

هذه نماذج من إبداعات شعرية وسردية لشعراء وكتّاب جزائريين تفاعلوا مع نكبة ضربت جزءا من وطنهم فجاءت كتاباتهم صادقة و مفحمة بالشجن والأحاسيس تنم عن تفاعل المثقف المبدع مع محيطة، فكانت نصوصهم وثائق حية وشهادات آنية و انطباعية عن هذا الحدث الجلل الذي مرّت عشرون سنة عن ذكراه وغيّرت آثاره من وجه الجزائر العاصمة.

22. نفسه.

23. نفس المرجع، ص. 31.

الأوبئة والطواعين من خلال كتاب "إتحاف المنصفين... لحمدان خوجة"

الأستاذة حفيظة خشمون
باحثة بمخبر الدراسات الاجتماعية والتاريخية حول حركات الهجرة
أستاذة بجامعة سكيكدة

تعرضت الجزائر خلال عصورها الحديثة إلى العديد من الكوارث الطبيعية والأزمات الحادة، كالزلازل والمجاعات[1]، القحط، الجفاف، وحملات الجراد. إضافة إلى الهجمات المروعة للأوبئة [2] والطواعين [3].

---

1. حول المجاعات، راجع : صالح العنتري، مجاعات قسنطينة، تقديم وتحقيق رابح بونار، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1974م.

2. تتفق أغلب المفاهيم العلمية لمصطلح الوباء على أنه مرض عام، ناتج عن سبب رئيسي مشترك هو فساد الهواء، أو هو مرض عام مشترك بين الإنسان والحيوان، تسببه بكتيرياء أو فيروسات، تختلف حسب نوع المرض الوبائي، تكون سريعة الانتشار من الشخص المصاب إلى الشخص السليم عن طريق عدة وسائط أهمها : الماء، الهواء، وبعض الحيوانات القارضة كالجراد، الكلاب، الأرانب ... الخ. لتفاصيل أكثر أنظر :
- الوسوعة العربية العالمية، ط1، مؤسسة أعمال الموسوعة، الرياض، 1419هـ / 1999م، مادة وباء، ص ص27 – 48.

3. الطواعين ج. م الطاعون : وهو مرض بكتيري حاد مشترك بين الإنسان والحيوان، وهناك من يعرفه بأنه مادة سمية تحدث ورما قاتلا، ويكون على ثلاثة أصناف حسب

حول هذه الأخيرة – واستنادا إلى الإحصائيات التي رصدها سعيدوني في دراسته حول الأحوال الصحية والوضع الديمغرافي في الجزائر أثناء العهد العثماني – فإن الأوبئة كانت تتكرر كل عشرة أو خمسة عشر سنة، وأنها غالبا ما تستمر لبضع سنوات. فالقرن 17م مثلا، عرف إحدى وستين سنة خالية من الوباء. بينما تميزت تسعة وثلاثين سنة منه كلها بانتشار أمراض وبائية متنوعة في مختلف جهات البلاد، كما أن إحدى وعشرين سنة من القرن 18م قد تميزت بتكرار الأوبئة التي غالبا ما تأتي إثر فترات المجاعة والجفاف[1]. وبدايات القرن 19م أيضا كانت موسومة بسنوات موبوءة؛ فاستمر الطاعون بها من 1816م إلى غاية 1823م وانتشرت الكوليرا بها ما بين 1827م – 1837م[2]. الأمر الذي ترتب عنه انعكاسات واضحة وخطيرة على الوضع الديمغرافي[3] للمجتمع الريفي والحضري على حد سواء.

وعليه فقد كانت الأوبئة ومضارها، وكيفية التغلب عليها من المواضيع

ما أقرته التآليف الطبية الإسلامية والطب الحديث وهي : الطاعون العقدي أو الدملي أو الذبلي، الطاعون الرئوي، والطاعون الإنتامي (الدموي التسممي).
تخلط بعض المصادر التاريخية بين الوباء والطاعون على الرغم من أن مفهوم الوباء أشمل وأعم، فكل طاعون وباء وليس كل وباء طاعون. أنظر :
– سمية مزدور، المجاعات والأوبئة في المغرب الأوسط (588هـ – 927هـ / 1192م – 1520م)، رسالة ماجيستير تحت إشراف محمد الامين بلخيث. جامعة الجزائر 2، ص 21.

1. ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، دار الغرب الإسلامي، لبنان، بيروت، ط1، ص 561.

2. خميسي عبد الحميد، مشكلة الغذاء وثورات الخبز في الجزائر وفرنسا خلال القرن 18م وبداية القرن 19م، رسالة ماجستير تحت إشراف أ.د.كمال فيلالي، السنة الجامعية 2005 – 2006. ص 76.

3. استمرت الكوارث الديمغرافية في الجزائر بعد نهاية العهد العثماني. أنظر حول الموضوع :
– الجيلالي صاري، الكارثة الديمغرافية 1867م – 1868م، منشورات ANEP، 2008.

التي حضيت بالتأليف من قبل أهل العلم والثقافة بالجزائر في العصر الحديث.

ولعل أبرز من ألف فيها وفي المواضيع المتصلة بالعلوم الطبية عموما بعد ابن حمادوش[1] هو أحمد بن قاسم البوني[2] في تأليفه "إعلام أهل القريحة بالأدوية الصحيحة"، ألفه سنة 1116هـ / 1701م. تحدث فيه عن أمراض العين، الأذن والأنف، الفم والسعال، والسل. كما تعرض لأمراض الرحم وأدوية الجماع وحفظ الأجنة. وتكلم عن الأدوية المسمنة وعن الحمى ولدغة الحيات وغيرها، فكان في كل داء يصف الدواء الذي غالبا ما جاء مزيجا بين العلم والخرافة أو ما يعرف بالطب الروحاني[3].

1. هو عبد الرزاق بن حمادوش الجزائري، ولد في مدينة الجزائر حوالي 1107هـ /1695م وتوفي بعد حوالي 90سنة في مكان مجهول يعتقد أنه بالمشرق، تعلم عن طريق الدرس والإجازة والرحلة، ارتكزت ثقافته على عنصرين أساسيين الرحلة وقوة الملاحظة والتجربة. فكان رياضيا، فلكيا، طبيبا، صيدليا (عشابا) إضافة إلى اهتمامه بالفقه والنحو، التصوف، الأدب، والتاريخ. فألف في معظم هذه العلوم. لتفاصيل أكثر أنظر :
- أبو القاسم سعد الله، تلريخ الجزائر الثقافي، ج2، دار البصائر، الجزائر، ط6، 2009، ص ص 425 – 436.
و أيضا : - عبد الرحمان الجيلالي، تاريخ الجزائر العام، ج3، دار الثقافة، بيروت، لبنان 1980، ص ص 577 – 579.

2. هو الشيخ أبو العباس أحمد بن الشيخ أبي عبد الله قاسم بن محمد المعروف بساسي البوني التميمي المسيتي، ولد ببلدة بونة – عنابة – سنة 1063هـ/1653م، أخذ العلم عن علماء ومشايخ الجزائر والمغرب والمشرق، برز أكثر في الفقه والتصوف حتى أصبح كما يقول عنه معاصره الفقون : مسموع القول عند العامة والخاصة، فقد ألف في الفقه والتفسير واللغة والأدب والتاريخ وأصول الدين والطب. لتفاصيل أكثر حول حياته وتآليفه أنظر :
- أبو القاسم محمد الحفناوي، تعريف الخلف برجال السلف، ج2، تقديم محمد رؤوف القاسمي الحسني، موفم للنشر 1991، ص ص 376 – 388.
- د. عبد الرحمان الجيلالي، المرجع السابق، ص ص 177 – 183.
- سعد الله، المرجع السابق ، ص ص 60 – 64.

3. من ذلك أنه نصح المرأة الحامل بشرب الكمون أو تعليقه للحفاظ على جنينها من

من الذين ألفوا في الوباء الذي أصاب مدينة الجزائر في القرن 18م "محمد بن رجب الجزائري" في رسالة سماها " الدر المصون في تدبير الوباء والطاعون" وأولها : الحمد لله وحده وبعد. فلما وقع الطاعون في شعبان سنة 1200هـ [1] ببلدنا الجزائر – صانها الله من الأكدار – اشتغلت بمطالعة كتب عديدة في الطب منها القانون للرئيس ابن سينا، ومنها التذكرة لداود الأنطاكي، وغيرها من الكتب المعتبرة... ثم استعنت بالله تعالى في جمع ما لخصته منها في تفسير لطيف... (إلى أن قال) وسميته " الدر المصون في تدبير الوباء والطاعون" وعليه فهذه الرسالة عبارة عن جمع وتلخيص لأقوال الحكماء السابقين حول الأوبئة و الطواعين [2].

أما ابن حمادوش [3] فله عدة تآليف طبية، وقد كتب عن نفسه وهو ما يزال شابا سنة 1145هـ / 1730م مفتخرا بأنه أصبح طبيبا، وصيدليا وعشابا [4] أشهر كتبه في الطب " كشف الرموز" وهو الكتاب الرابع من مؤلفه الكبير الذي سماه " الجوهر المكنون من بحر القانون" وهو عبارة عن قاموس طبي على شاكلة المعاجم العربية، تضمن بعد مدخل في أنواع وأوصاف

السقوط أو بتعليق لؤلؤ أو مرجان أو عقرب ميتة بعد جعلها في خرقة. أنظر :
– سعد الله، المرجع السابق، ج2، مرجع سابق، ص 422.

1. يقابلها 1785م.

2. الحفناوي، المرجع السابق، ج2، ص ص 320 – 321.

3. اهتم سعد الله كثيرا بشخصية ابن حمادوش وبرز ذلك من خلال أعماله ودراساته منها : تحقيق رحلته "لسان المقال في النبأ عن النسب والحسب والحال، الجزائر 1983. كتابه الطبيب الرحالة، عبد الرزاق ابن حمادوش، الجزائر 1982. إضافة إلى بحوثه حوله المنشورة في : تاريخ الجزائر الثقافي، ج2"، أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر، ص. 579.

4. جاء ذلك في رحلته في قوله : "فالحمد لله على ذلك فإن الأعشاب المقيدة في تأليفي كلها معروفة عندي، فاليوم والحمد لله، أنا عشاب وصيدلاني، وطبيب في بعض الأمراض. أنظر : – ابن حمدوش، الرحلة، لسان المقال في النبأ عن النسب والحسب والحال، تقديم وتحقيق وتعليق أبو القاسم سعد الله، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1983، ص. 164.

الأدوية، أسماء النباتات والعقاقير، وحتى الحيوانات والمعادن، كما ذكر فيه أسماء الأدوية التي وردت على الجزائر من أوربا في العهد العثماني، وأتيت أسماءها في اللهجات المحلية.

والكتاب على هذا النحو يضم ستمائة وسبعة وثمانين مادة، ويشمل على الأدوية والأمراض المعروفة في الجزائر آنذاك... فيقول مثلا عن الزنجبيل أو سكنجبير أنه يصلح للمعدة بتحليل رياحها ويعين على الهضم[1]، والزعفران مقو للمعدة والكبد والقلب والأحشاء، وصالح للعفونات ويحسّن اللّون[2] أما السعتر أو الزعتر، فهو أنواع، بري وبستاني وجبلي، وأقواها البري... فينفع في وجع المفاصل والأسنان واللثة، ويخرج الديدان، ويطرد الرياح، ويهضم الطعام الغليظ، ويحسن اللّون والوجه ويدر البول والحيض[3].

على عكس البوني، لم يستند ابن حمدوش في عمله هذا على الخرافات، بل احتوى على إضافات جديدة في المواد الطبية لا علاقة لها بالأدوية الأوروبية خاصة وأنه قد سار فيه على طريقة واضحة في تعريف الدواء ووصفه وذكر مسمياته الأخرى في مختلف البقاع وخصائصه وفوائده العامة والخاصة وكيفية استعماله بالمقادير والموازين المعروفة. فكان بذلك مرجعا أساسيا للسكان في علاج الأمراض الشائعة عندهم[4].

في هذا السياق نحاول في هذه المقال إبراز نموذج من التآليف الطبية في القرن 19م ركز فيه صاحبه على أساليب الوقاية أكثر من حديثه

1. عبد الرزاق ابن حمادوش الجزائري، كشف الرموز في بيان الأعشاب، طبعة حجرية، ص. 85.
2. نفسه ص. 85.
3. نفسه ص. 95.
4. سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج2، ص. 434.

عن العلاج. لمسنا فيه جوانب من القيم العلمية والتاريخية لشخصية من الجزائر معروفة بتعدد روافد ثقافتها، وإسهاماتها في قضايا تاريخ الجزائر الحديث، ألا وهي شخصية حمدان بن عثمان خوجة و كتابه "إتحاف المنصفين والأدباء في مباحث الاحتراس عن الوباء".

لقد رأينا بأن رسائله ومذكراته السياسية قد حضيت باهتمام المؤرخين والباحثين على غرار كتابه "المرآة"[1]. بينما لم تلق مؤلفاته الأخرى نفس الاهتمام من ذلك كتابه "الذي بين أيدينا"، فباستثناء أعمال أ. محمد بن عبد الكريم الجزائري[2] الذي حقق الكتاب سنة 1968م[3] لم يحض – حسب علمنا – بدراسة جادة من قبل الباحثين حتى أنه قد أعيد طبعه ونشره في إطار الجزائر عاصمة الثقافة العربية 2007م بنفس التحقيق ودون إضافات[4]، وربما يعود ذلك إلى عنوانه غير المباشر والموضوعات العديدة التي طرقها و تتمحور أساسا في الخوض في مسائل وقضايا

1. من بين الدراسات العربية التي اهتمت بحمدان خوجة ومذكراته السياسية :
- محمد العربي الزبيري، تحقيق كتاب المرآة.
- عبد الجليل التميمي، بحوث ووثائق في التاريخ المغربي، تونس، الجزائر، ليبيا، من 1816م – 1871م، الدار التونسية للنشر، ط1، مارس 1972، (المبحث الثالث)، حول كتاب المرآة لحمدان بن عثمان خوجة متبوع بملاحق حول رسائله، ص ص 133 – 194.
- حميدة عمبراوي، دور حمدان خوجة في تطور القضية الجزائرية (1827م – 1840م)، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، دار البعث، قسنطينة، الجزائر، 1987.
- محمد الطيب عقاب، حمدان خوجة رائد التجديد الإسلامي، طبع في إطار الجزائر عاصمة الثقافة العربية 2007.

2. قام محمد بن عبد الكريم بتحليل عناصر كتاب إتحاف المنصفين في كتابه : حمدان بن عثمان خوجة الجزائري ومذكراته، بيروت، 1972، ص ص 129 – 135.

3. حمدان خوجة، إتحاف المنصفين و الأدباء في الاحتراس عن الوباء، تقديم وتحقيق، أ. محمد بن عبد الكريم الجزائري، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1968.

4. حمدان بن عثمان خوجة، إتحاف المنصفين والأدباء في الاحتراس عن الوباء، تقديم وتحقيق : أ. محمد بن عبد الكريم الجزائري، الجزائر عاصمة الثقافة العربية 2007.

فقهية ناقش من خلالها المسألة الخلافية جول جواز الأخذ بأسباب الوقاية من الوباء.

لا ندعي بأن هذا المقال هو دراسة لهذا التأليف، وإنما سنحاول من خلاله استخراج فوائده الإخبارية المتصلة بموضوع الأوبئة وآثارها الديمغرافية في الجزائر خلال عصر المؤلف.

من جهة أخرى، نوضح مدى اهتمام حمدان خوجة بالمشاكل التي كانت تعرقل ديناميكية المجتمع الإسلامي عموما ونشاطه الاقتصادي، ألا وهي الأمراض الوبائية ونرصد إسهاماته في التخفيف من أثار هذه النوائب.

رغم أن حمدان خوجة لا يعتبر غريبا بالنسبة للمهتمين بتاريخ الجزائر العام وتاريخ الجزائر الحديث على وجه الخصوص، إلا أننا نرى أنه من المفيد استحضار بعض المحطات الرئيسية والهامة من حياته لأن ذلك يعين في تفسير بعض المعطيات الواردة في هذه المقال.

- **حول شخصية حمدان خوجة وثقافته :**

هو المعروف بسي حمدان بن عثمان خوجة، كرغلي، من أم جزائرية وأب تركي. كانت أسرته قبل الاحتلال تملك الأراضي الشاسعة في سهول متيجة[1] بالإضافة إلى البنايات والمحلات المنتشرة في مختلف أنحاء العاصمة. شغل خاله "الحاج محمد" منصب أمين السكة قبل 1830م، أمّا والده فقد كان فقيها وأمينا عاما للأيالة "مكتبجي" يشرف على

1. يقول في ذلك : "... كنت أحد المالكين في المتيجة، وأزرع سنويا في هذا السهل، ولحسابي الخاص، حوالي مائة وستين حمولة جمل من القمح وحوالي مائة أو مائة وعشرين من الشعير ...". أنظر :

– حمدان بن عثمان خوجة، المرآة، تقديم وتعريب وتحقيق محمد العربي الزبيري، المكتبة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1975، ص87.

الحسابات الإدارية. وهي وظيفة لا ينالها إلاّ من يتمتع بوضع اجتماعي وسياسي مرموق [1].

ولد حوالي 1773م بالجزائر العاصمة. في عهد الداي "محمد عثمان باشا" (1766م – 1791م) الملقب بالمجاهد، وكان عهد رخاء وازدهار بالنسبة للأيالة الجزائرية [2]، فقد ثبت عنه أنه شجع الثقافة بجميع فروعها، فضلا عن نشيط الحركة الاقتصادية والحياة العسكرية [3].

حضي حمدان خوجة – بحكم محيطه الأسري والاجتماعي – بتعليم رفيع المستوى ؛ حفظ القرآن الكريم برواية ورش على يد والده الذي لقنه أيضا بعض المبادئ في العلوم الدينية في سن مبكرة. فنجده كثيرا ما يستدل بالآيات القرآنية في كتاباته، كما كان يستظهر قسطا كبيرا من الأحاديث النبوية على الرغم من أنه يوردها – أحيانا – محذوفة الرواة والأسانيد [4]. كان على المذهب الحنفي [5] مذهب الدولة الجزائرية. تبحر في علم الأصول والفروع الفقهية، فنجده – في هذا الكتاب – يتعرض للأحكام الشرعية ويستنبط عللها بالأقيسة الأصولية.

1. محمد العربي الزبيري، مقدمة كتاب المرآة، ص. 11.
2. محمد بن عبد الكريم، مقدمة كتاب إتحاف المنصفين، ص 15.
3. حول سيرة الداي محمد عثمان باشا و مآثره، راجع : أحمد توفيق المدني، محمد عثمان باشا داي الجزائر (1766م – 1791م)، دار البصائر، الجزائر 2009.
4. محمد عبد الكريم، مقدمة كتاب إتحاف المنصفين، ص. 16.
5. أشار إلى قلة اطلاعه على المذهب المالكي قي قوله : "... لم أر في ذلك نصا لعدم مطالعتي كتب فقه المالكية". أنظر :
   - حمدان بن عثمان خوجة، إتحاف المنصفين، ص. 106.

هذا وقد اضطلع على أفكار الفلسفة اليونانية والمنطق الأرسطي ومؤلفات التصوف وفلاسفة الإسلام ؛ خاص الإمام أبو حامد الغزالي [1].

يستحيل ونحن بصدد الحديث عن ثقافته إغفال عنصر هام جدا في تكوينه وثقافته، وهو عنصر الرحلة، إذ عرف بكثرة جولاته في البلدان الإسلامية والأوروبية. سواء بغرض الربح والتجارة أو العلم والاكتشاف خاصة وأنه بدأ السفر والترحال مبكرا ؛ عندما رافق خاله سنة 1784م إلى اسطنبول [2].

كانت رحلاته تلك من وسائل انفتاحه على الآخر، فيما يتعلق بأنماط الحياة المختلفة من عادات وتقاليد، فضلا عن الأنظمة السياسية التي كانت سائدة في أوروبا وآسيا الصغرى وغيرها وقد عبر عن قيمتها في قوله : "... وكنت قد تجشمت أسفارا، هي كما قيل أبعد من آمالي، صرفت فيها برهة من العمر، ولولا اتهام النفس لعددتها من صالح أعمالي، فكنت قد رأيت بالبلاد الفرنجية انتظام أمورهم واعتنائهم بأمور السياسة في صيانة جمهورهم... " [3].

بناء على هذا يكون حمدان خوجة ملما ببعض مبادئ اللغة الفرنسية [4] و الانجليزية ويتقن التركية [5]، ويجيد اللغة العربية نطقا وكتابة. وقد شغل

1. ألف رسالة أسماها : " حكمة العارف بوجه ينفع لمسألة ليس في الإمكان أبدع ". شرح فيها قول الغزالي " ليس أبدع ممّا كان ".
2. محمد العربي الزبيري، مقدمة كتاب المرآة، ص. 12.
3. حمدان بن عثمان خوجة، إتحاف المنصفين، ص. 45.
4. ترجم كتاب المرآة إلى اللغة الفرنسية صديقة حسونة الدغيز، وزير خارجية أيالة طرابلس تحت عنوان : لمحة تاريخية وإحصائية حول أيالة الجزائر «Aperçu historique et statistique sur la Régence d'Alger»
5. ترجم حمدان بن عثمان خوجة كتابه إتحاف المنصفين، وأهداه إلى السلطان العثماني محمود الثاني ونشره بعنوان : " سنى الإتحاف ".

منصب أستاذ في الحقوق والقوانين الإسلامية بعد وفاة أبيه. كما اشتغل مترجما بالمطبعة العامرية.

هذا وقد عرف عنه شغفه بمعرفة تاريخ الشعوب والأمم ونظمها وجغرافيتها، لا سيما تاريخ الجزائر. ويبدو ذلك واضحا في كتابه " المرآة" الذي فصّل فيه جغرافية البلاد وطبائع البدو والبربر.

أبدى التميمي في سياق بحوثه حول حمدان خوجة ومرآته إعجابا شديدا به وبثقافته، حتى أنه عده الشخصية الجزائرية الوحيدة التي تمتعت بثقافة واطلاع واسعين جدا.بل واعتبره عالما كبيرا في الجزائر العاصمة [1].

- **لمحة عامة عن كتاب إتحاف المنصفين والأدباء في الإحتراس عن الوباء :**

ألفه باللغة العربية سنة 1836م أو 1837م ؛ هناك خلاف [2]، ولكن المؤكد أنه انتهى منه سنة 1252هـ، ورد ذلك صريحا في خاتمته "... انتهى ما جمعه كاتب الحروف الحقير حمدان بن المرحوم عثمان خواجة كان الله له عام 1252هـ، تمّ بخير" [3].

هو عبارة عن رسالة انتقد فيها علماء عصره من المسلمين الرافضين للإصلاح فيما يتعلق بأمورهم الصحية والمتزمتين المتعصبين الذين لا يتخذون أسباب الحذر لتفادي الأوبئة والطواعين وحجتهم في ذلك أن طرق هذه الوقاية مبتكرات النصارى (الفرنج).

1. عبد الجليل التميمي، المرجع السابق، ص ص. 133 – 134.
2. ذكر أ. عميراوي حميدة سنة 1836م بينما أشار محمد بن عبد الكريم إلى سنة 1252هـ ولم يذكر ما يقابل ذلك في التاريخ الميلادي أما سعد الله فأورد 1252 هـ، وقابله بـ1837م). أنظر : – سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج7، ص 253.
3. حمدان خوجة، إتحاف المنصفين، ص. 164.

ترجم رسالته إلى اللغة التركية وأرسلها هدية للسلطان العثماني "محمود الثاني خان"[1] ذكر ذلك في عباراته : " ... ثم لمّا عقدت بخناصر التنقيح على ساعد الجد والاهتمام وناهزت في المبيضة منصة الاختتام، يممت بهذه اليتيمة مدار السلطنة ومشرف أنواعها وتيممت بتقديمها لمطلع النير الأعظم وقطب مدارها... مولانا السلطان الأعظم الغازي محمود خان".

تصدرت محتوى الرسالة قصيدة رائية نظمها على البحر الطويل في مدح السلطان المذكور من أبياتها ما يلي :

تخيرت محمود المعالي على الـكبر● و يممت ساحات الندى راحة البشر

هـو الدهـر هيبة هـو السعـد طلعـة ● وأما العلى فمبلغ الشمس والقمـر[2]

خدمتك بالـذي بقي مـن قـريحتي ● وبعد ظهور العذر فضلك منتظر[3]

جعلت برسمك السعيد رسالتي ● فجاءت على استحيا على أغرب الصور[4]

لخص حمدان خوجة محتوى رسالته في هذه العبارات "... ولمّا أشرفت الرسالة أن تتبدل من المسودة بالبياض، تيقنت أني قد استهدفت بها للمكابرة والاعتراض، فرتبتها على مقدمة في تسع مقالات وثلاثة أبواب،

1. السلطان محمود الثاني خان : هو ابن السلطان عبد الحميد الأول، ولد في 20 جويلية 1785م وتوفى في 2 جويلية 1839م. اتبع سياسة الإصلاح في الدولة العثمانية بإدخال النظم والأنماط الأوروبية على المؤسسات العثمانية، ممّا ينسب إليه مواجهة الحركة الوهابية، وإبادة المماليك وإلغاء طائفة الانكشارية. كان مقلدا لنظم الأوروبية، حتى أنه تزين بالزي الأوربي وأمر بأن يكون هو الزي الرسمي العسكري والمدني. حول محمود خان وسياسته. أنظر : - محمد فريد بك المحامي، تاريخ الدولة العلية العثمانية، تحقيق د. إحسان الحقي، دار النفائس، بيروت، لبنـان، ط9، 2003م، ص ص 398 – 454.

2. حمدان خوجة، إتحاف المنصفين، ص. 52.

3. نفسه، ص. 54.

4. نفسه، ص. 55.

أولها ما في المسألة من المقالات، وثانيها في مأخذ المقصود منها بالنص أو القياس، وثالثها كالحكاية لما شاهدته من المجربات فهو كالأساس، ثم الخاتمة في خمسة مقاصد لا تخلو عن فائدة وعندها يتمّ المقصود "[1].

من خلال قراءة واعية ومتأنية، سنحاول في هذا المقال أن نوضح أهمية استحضار رؤية نقدية يوفرها هذا النص لإبراز الشبكة المعقدة من الاهتمامات المتداخلة بين ثناياه، فنتقصى الجوانب التالية :

- **الأوبئة وآثارها الديمغرافية في الجزائر :**

نبه حمدان خوجة إلى الآثار الكارثية التي خلفتها السنوات الموبوءة في الجزائر، بناء على ما شاهده وعاينه، وقد ساق ذلك في مقدمة كتابه. ولعله من دوافع إقدامه على هذا التأليف[2]، إذ يقول : " ... ولقد حضرت في الجزائر في مدة حياتي وهي تنيف عن الستين وقوع الوباء بها متفرقة على سنين، كان مجموع تلك المحنة عشرين سنة..."، ويضيف حول آثارها : " ... فشوهت خلقة الجزائر بعد عذراء مستحسنة ٣ فأقفرت معالم البلاد، وتشوشت أحوال العباد، واضمحل العلم وذووا الاستعداد،

1. نفسه، ص. 49.

2. استنتجنا هذا من خلال هذه العبارة : "فأشفقت من هذه المعضلة، وليس لها أبو الحسن، وانتدبت لجمع ما عندي في هذه المسألة". أنظر :
- حمدان خوجة، إتحاف المنصفين، ص. 48.

3. لقد أبدى التمقروطي في رحلته إلى الجزائر أواخر القرن 16م إعجابه الشديد بها خاصة بمدينة الجزائر، في قوله : " الجزائر عامرة، كثيرة الأسواق بعبدتها، كثيرة الجند حصينة، ... ورياسها موصوفون بالشجاعة وقوة الجأش ونفوذ البصيرة في البحر يقهرون النصارى في بلادهم. فهم أفضل من رياس القسطنطينية بكثير ... فبلادهم لذلك أفضل من جميع بلاد إفريقية وأعمر وأكثر تجارا وفضلا، وأنفذ أسواقا وأوجد سلعة ومتاعا حتى أنهم سموها اسطنبول الصغرى". أنظر :
- مولاي بلحمسي، الجزائر من خلال رحلات المغاربة في العهد العثماني، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1979، ص57.

وانقرض من العساكر من كان عدة في العمران والفلوات، وخلف من بعدهم خلف أضاعوا الصلوات واتبعوا الشهوات، ففشي فيها يومئذ الفساد واكتهل. واتسع الخرق ولم يبق للراقع محل. فيا لها من رزية تقشعر لها الجلود الحساسة...". ثم يعرض للمقابلة حال البلاد الفرنجية التي سلمت – حسبه – من الوباء، فيقول: "هذا والفرنج قد التزموا غاية الاحتراز فلم تطرق ساحتهم. فتوارثوا الصنائع المهمة وزاد فيها آخرهم على الأول، وتوفرت عساكرهم ومتاجرهم اللتان عليها المعول واستدرجوا، فاكتفوا بقلة حزمنا عن قتالنا، حيث ضعفت قوانا، واستأصلنا معظم رجالنا..."[1].

رغم أن هذه الشهادة لا تزودنا بإحصائيات دقيقة حول الكوارث الوبائية في الجزائر ولا تقدم لنا إفادات بأهم الأمراض الوبائية الحاصلة و سنوات حدوثها ومناطق انتشارها، إلاّ أن عباراتها الموحية تنقل لنا جسامة هذه الكوارث، كما أنها لا تناقض ما أشارت إليه المصادر التاريخية.

يبدو لنا أن المؤلف قد اعتبر الأوبئة من عوامل الخراب، وقد وظف للدلالة على ذلك المنظور الخلدوني في انتقاص الصنائع بخراب الأمصار[2]. فما خلفته الأوبئة من ضحايا يعد من الأسباب الرئيسية لانخفاض عدد سكان الأيالة الجزائرية وما ترتب عنه من تراجع الأنشطة الزراعية والحرفية

1. حمدان خوجة، إتحاف المنصفين، ص ص 46 – 47.

2. مفاد هذه النظرية: "إذا ضعفت أحوال المصر بانتقاص عمرانه وقلة سكانه تناقص فيه الترف، ورجعوا إلى الاقتصاد على الضروري من أحوالهم، فتقل الصنائع التي كانت من توابع الترف لأن صاحبها لا يصبح له بها معاشة، فيفر إلى غيرها، أو يموت ولا يكون خلف منه، فيذهب رسم تلك الصنائع جملة. كما يذهب النقاشون والصواغون والكتاب والنساخ وأمثالهم من الصناع لحاجات الترف. ولا تزال الصناعات في التناقص ما زال المصر في التناقص إلى أن تضمحل". أنظر: – عبد الرحمان بن خلدون، المقدمة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1 2000، ص 318.

في الريف والمدينة فكانت بذلك من أسباب نقص الغذاء وكثيرا ما مهدت لحدوث المجاعات [1].

من جهة أخرى فقد أبرزتها الدراسات كعامل أساسي في هجرة العامة والنخب. فبالإضافة إلى السجن، النفي والإقصاء والحرمان من الوظائف السياسية – يقول سعد الله – فإن كثرة الأوبئة والنكبات الطبيعية كانت أيضا من الأسباب الهامة للهجرة، وإذا كانت هذه النكبات تترك آثارها على جميع الناس، فإنها – بدون شك – تترك آثارا أخطر على فئة العلماء، لأن الكرام قليل ؛ أي أن عدد العلماء كان قليلا بالجزائر [2].

أشار الفقون في منشور الهداية إلى بعض العلماء وأهل الصلاح الذين ماتوا بسبب الطاعون. ففي التعريف بسيدي بركات المسبّح يقول : " و ممن سمعنا به الفقيه النجيب... أبو محمد بركات كان مشتغلا بالقراءة والإقراء، والعكوف على الدرس والتدريس... توفى – رحمة الله عليه – في زمن الطاعون الكائن سنة 982هـ [3] ". كما يعدد – متأسفا – ضحايا الطاعون الكائن سنة 1031هـ / 1621م، – بعدما أثنى عليهم – أمثال أحمد بن تلجون [4]، وعبد الله محمد بن عبد الرحمان البوقلماني [5] وعبد الكريم بن بركات وغيرهم [6].

1. خميسي عبد الحميد، المرجع السابق، ص. 76.
2. سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج1، ص. 432.
3. عبد الكريم الفقون، منشور الهداية في كشف حال من ادعى العلم والولاية، تقديم وتحقيق وتعليق أوب القاسم سعد الله، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان 1987، ص. 47.
4. نفسه، ص. 208.
5. نفسه، ص. 209.
6. نفسه، ص. 48.

لقد رصدنا من خلال بعض المصادر والدراسات السنوات الموبوءة العشرين التي قصدها حمدان خوجة، فكانت كما يلي :

I) **أوبئة نهاية القرن 18م في الجزائر :** جاءت متفرقة بين عهدي :

- **الداي محمد عثمان باشا** (1666م – 1791م) :
في سنوات 1784م – 1785م [1]، 1787م – 1788م [2].

عن وباء1787م مثلا، يحدثنا نقيب الأشراف أحمد الشريف الزهار في قوله : "وفي سنة 1201هـ (1787م) جاء الوباء للجزائر حتى وصل عدد الأموات أحيانا خمسمائة جنازة كل يوم، ويسمى بالوباء الكبير. قيل أنه أتى من بر الترك في مركب مع رجل يدعى ابن سماية، وطال الوباء إلى 1211هـ" (أي بقي عشر سنوات) [3].

لقد أدى إلى هلاك 16721 نسمة، كما تسبب في موت ثلثي سكان عنابة، بينما كادت البوادي أن تقفر من سكانها حتى أن أغلبها تركت بدون حصاد [4].

- **في عهد الداي حسن باشا** (1791م – 1798م) : حدث الوباء سنوات 1793م – 1794م – 1797م – 1798م واستمر إلى 1799م.

---

1. وباء 1785م حقق أضرار كبيرة، خاصة بالشرق الجزائري، حيث قدرت الوفيات ما بين 5 و6 حالات في اليوم الواحد بعنابة، وذلك ما بين 10 و14 من شهر مارس، وبعد انتشاره في كل المدينة ما بين 10 و14 منذ نهاية ماي. بلغت الإصابات في يوم 24 ماي 103 إصابة قاتلة ... وتزايدت خطورته في شهر أوت فارتفع عدد الوفيات إلى 100 حالة في اليوم، واستمر الأمر إلى غاية شهر أكتوبر عندما بدأت حدته في التناقص.لتفاصيل أكثر أنظر :
Berbrugger (A), Un mémoire sur la peste en Algérie depuis 1552 jusqu'à 1819, Paris, imp royale 1847, T11, pp. 215 – 229.

2. سعيدوني، المرجع السابق، ص. 561.

3. أحمد الشريف الزهار، مذكرات نقيب الأشراف، تحقيق وتقديم أحمد توفيق المدني، دار البصائر، الجزائر 2009، ص. 78.

4. سعيدوني، المرجع السابق، ص ص. 561 – 562.

أضرت هذه الأوبئة بجميع جهات البلاد خاصة وهران، تلمسان، الجزائر، وقسنطينة[1]. وقد أكد الزياني الذي زار الجزائر في تلك الفترة. فجاء في رحلته حول مغادرته لتلمسان قوله : "ثم بعد إقامتنا بها سنة ونصفها، خرجنا منها إلى مدينة الجزائر فرارا من الوباء الذي حل بها، وكان عاما في العمائر التي بينها وبين الجزائر، فما نزلنا منزلا إلاّ وجدنا أهله يدفنون موتاهم[2] ".

من جهته تأسف كاتكارت على ضحايا هذه الأوبئة من فئات الأسرى، إذ يقول : "مرت اثنا عشرة سنة بعد كتابة ما تقدم. عندما عدت إلى الجزائر في سنة 1799م، فوجدت هذه المخلوقات البائسة لا تزال على قيد العبودية، مات بعضهم في الوباء والباقي افتدى في فترة تالية"، ويضيف : "... عندما كنت أقيم بسجن جاليرا، كان السجناء حولنا يتساقطون كأوراق الخريف، ويموتون من الوباء... ففي شهر مايو مات مائة وخمسة وخمسون أسيرا... "[3].

II) أوبئة بدايات القرن 19م في الجزائر :

تميزت العقود الأولى لهذا القرن في الجزائر بانتشار فظيع للأوبئة[4]

1. نفسه، ص. 562.
2. مولاي بلحمسي، المرجع السابق، ص. 168.
3. كاتكارت، مذكرات أسير الداي كتاكارت قنصل أمريكا في المغرب، ترجمة وتعليق وتقديم إسماعيل العربي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1982، ص ص. 112 – 113.
4. ظهرت الأوبئة في عهود هؤلاء الدايات :
   - مصطفى باشا (1798م – 1805م).
   - أحمد باشا (1805م – 1808م).
   - عمر باشا (1815م – 1817م).
   - علي خوجة (1817م – 1818م).
   - الداي حسين (1818م – 1830م).

خاصة الجذام، الزهري، الجرب، الطفح الجلدي، و الأورام الخبيثة خاصة على مستوى الأذرع والعيون[1]. إضافة إلى الطاعون والكوليرا، فانتشرت في مختلف الجهات واستمرت عدة سنوات من 1804م إلى 1808م. ومن 1816م إلى 1823م[2]. لهذا فقد برزت تأثيراتها السلبية على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي لما سببنه من انخفاض كبير في اليد العاملة وسكان الأيالة ككل. فقد راح ضحيتها حوالي ستة (06) آلاف من الأتراك[3].

ذكر الرحالة الألماني شونبرغ في سياق حديثه عن الداي علي باشا (1817م – 1818م)، ضحايا طاعون 1817م، فيقول: "وفي أيامه استمر الطاعون في الفتك بحياة الناس، ففي شهري أوت وسبتمبر 1817م كان يؤدي بحياة مائتي (200) شخص يوميا من مدينة الجزائر، أمّا عدد الموتى في قسنطينة و عنابة و وهران، فكان مرتفعا نسبيا، فقدت بعض القرى نصف سكانها... وفي نهاية فبراير أصاب الطاعون علي خوجة، وبعد أياما قليلة لقي حتفه في أول مارس 1818م"[4].

- **أسباب حدوث الأوبئة في الجزائر:**

حول أسباب الوباء في الجزائر وغيرها من الأقطار ركز حمدان خوجة على عامل العدوى، حيث ينتقل المرض الوبائي بين الأشخاص والحيوانات بفعل الاتصال والاحتكاك كمواكلة المجذوم، والأجرب، ومخالطة المريض

1. أبو العبد دود، الجزائر في مؤلفات الرحالين الألمان 1830م – 1855م، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1989، ص. 45.
2. الزهار، المصدر السابق، ص. 185.
3. شارل أندري جوليان، تاريخ إفريقيا الشمالية، ج2، تعريب محمد مزالي والبشير سلامة، الدار التونسية للنشر، تونس 1983، ص. 371.
4. أبو العبد دود، المرجع السابق، ص. 72.

بالوباء بصفة عامة[1]. جاء ذلك في سياق حديثه عن آثار الأوبئة في الجزائر بهذه العبارات: "فيا لها من رزية تقشعر لها الجلود الحساسة ويا لها من خسارة ومبدؤها إيراد ممرض على مصح[2]".

أثبتت المصادر التاريخية ذلك، فكثيرا ماانتقلت الأمراض كالكوليرا والتيفوس والجدري والطاعون، الدمل، السل،... وغيرها من الأقطار المجاورة، وذلك لصلة الجزائر بعالم البحر المتوسط وانفتاحها على أقاليم السودان وعلاقتها بالبلاد الأوروبية، وارتباطها بالمشرق العربي خاصة مصر، الحجاز واسطنبول[3]. عن طريق توافد التجار والبحارة والحجاج وطلبة العلم على الموانئ الجزائرية[4].

وساعد توطن هذه الأمراض الموسمية والأوبئة المعدية انتشار المستنقعات بالسهول الساحلية حول المدن الكبرى. وقد أشار المؤلف في كتابه المرآة أن سهل متيجة كان موطنا للحمى الوبائية الموسمية خاصة في فصلي الصيف والخريف، وكثيرا ما أصابت السكان ولازمت حتى المتأقلمين. وهو ما أدى به إلى عدم زيارته إلاّ مرة واحدة في ربيع كل سنة لتفقد ممتلكاته، أخذا معه ماء الكولونيا وغيره من الطيوب والعطور لاتقاء شر الهواء الفاسد[5] الذي عده هو الآخر من مسببات الوباء.

ورد ذلك صريحا في جوابه حول اعتراض من أسماهم بالمتعصبين في أمور الوقاية، في سؤالهم: "إن كان الطاعون وغيره بالعدوى، فمن أعدى

1. حمدان خوجة، إتحاف المنصفين، ص. 83.
2. نفسه، ص. 47.
3. سبق وأن أشرنا أن وباء 1787م، قد أتى من بر الترك عن طريق رجل يدعى ابن سماية. أنظر: – أحمد الشريف الزهار، المصدر السابق، ص. 78.
4. سعيدوني، المرجع السابق، ص. 579.
5. حمدان خوجة، المرآة، ص ص. 85 – 86.

المريض الأول؟ " فكان جوابه : "ثم إنّنا لا ندرى أن الوباء لا يكون إلاّ عن عدوى وسراية، بل قد يكون لها أسباب أخرى، إلاّ أنها قليلة، فنقول : يحسب ما طالعناه من كتب الطب أن فساد الأهوية وكثرة العقوبات تورث – بإذن الله – أمراضا وحميات مشهورة لا تنكرر فربما تشتد سمية العفونات في بعض الأفراد حتى تصير مؤثرة في كل ما يجاورها "[1].

- **الوقاية من الوباء :**

إذا كان ابن حمادوش قد وضع في تصنيفه "كشف الرموز" مرجعا طبيا لعلاج الأمراض التي كانت منتشرة في عصره، فإن حمدان خوجة في كتابه هذا قد أكد على قواعد الوقاية أكثر من حديثة عن العلاج وعبر عنها بالاحتماء أو الاحتراز (الاحتراس).

لقد صاغ القواعد وفق هذه الخطوات :

– نبد التعصب الذي ظهر عند بعض علماء المسلمين فيما يخص الاستفادة من الافرنج (النصارى) في الأمور الصحية والطبية عموما والاحتراس على وجه الخصوص.

– بيان حقيقة الاحتراس بطريقة الحجر الصحي (الكرنتينة) والإشادة بتجربة بعض الدول في ذلك.

– الدعوة إلى اعتماد نظام الكرنتينة بصفة رسمية على مستوى الأقاليم العثمانية.

- **نبد التعصب :**

انتقد المؤلف بعض علماء عصره الذين وصفهم بالمتعصبين فيما يتعلق بالاستفادة من الإفرنج في أمور الدنيا خاصة دفع الأذى والاحتماء من

1. حمدان خوجة، إتحاف المنصفين، ص ص. 124 – 125.

الضرر بما في ذلك المرض واستنكر ما تحججوا به من أن طرق الوقاية الحديثة من مبتكرات النصارى والعمل بها تشبه بهم ومحبة لهم وأن الضرر (المرض) قضاء وقدر والصبر على المكروه فيه قربة واحتساب.

لم يصرح في كتابه بالانتماء الفكري والعقائدي لمن وصفهم بالمتعصبين إلاّ أن المقصد الخامس من خاتمة الكتاب يشير إلى أنه استهدف فئة من المتصوفة حيث ذكر "بلغني أثناء اشتغالي بجمع هذه الرسالة... أن بعض من ينتسب إلى العلم ممّن تقدمنا بزمن يسير كان ألف رسالة وصرح فيها بكفر من احترز على قاعدة الكرنتينة من الوباء وأنه تغالى في استحسانها كل من هو من مقولة (قزيل صوفي) يعني الصوفي المزيف، ولعل ذلك المؤلف كان منهم، أو أنه تحيل على استجلاب تعصبهم له"[1].

اعتبر أن التعصب سبب في تأخر المسلمين وتخلفهم وبالمقابل تقدم النصارى لاعتنائهم بأمور دنياهم "ولمّا رأيت الخلل الداخل على المسلمين بإهمال هذه القواعد وإنكارها والتزام التقشف والتعصب في دفع المضرة وملاحظة أغوارها في كثير ممّا ابتكره الإفرنج واشتهرت نسبته إليهم... فكنت قد رأيت بالبلاد الفرنجية انتظام أمورهم واعتنائهم بأمور السياسة في صيانة جمهورهم وخصوصا حيث التزموا لدفع الوباء عنهم ما جربوه من الاحتماء والاحتراز"[2].

ارتكزت انتقاداته على استحضار الأدلة النقلية والعقلية حول جواز الفرار من الوباء واتخاذ الاحتياطات الضرورية لتفاديه، جاء ذلك متفرقا على مقالات، ركز في كل مقالة على ترسيخ فكرة تمهد لتقبل ما يليها فكانت على هذا الاسترسال:

1. حمدان خوجة، إتحاف المنصفين، ص 149.
2. نفسه، ص ص. 44 – 45.

- كل ما يقع وسيقع سبق به القضاء والقدر وعلم الله فكما أن الأجل لا يتقدم ولا يتأخر فكذلك الشأن بالنسبة للصحة والمرض والغنى والفقر والحركة والسكون والدواء والشفاء والاحتماء والاحتراس [1].

- من حكمة الخالق جعل السبب والمسبب والعلة والمعلول، ومن تمّ لابد من خلق الأسباب للحصول على نتائج، فخلق الأسباب من باب التوكل وتركها من التواكل "فكل من يرجو ولدا بغير ازدواج وحصادا بغير بذر ولا حرث فإنه مغرور معاتب" [2]، وهو المصرح به في قوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الذِّينَ آمَنُوا خُذُوا حِذْرَكُمْ... ﴾ [3].

- من المقاصد الضرورية للشرع حفظ النفس لقوله تعالى: ﴿... وَلاَ تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ... ﴾ [4]، ويكون ذلك بدفع الأذى وموجبات الهلاك ما أمكن بالتداوي والاحتماء ونحوهما، ولا يتعارض ذلك مع القدر لأن الله قد قضى بوقوع الشفاء كنتيجة لاستعمال الدواء ومن تمّ فإن أخذ الأسباب وصرف الإرادة في استجلاب المنافع ودفع المضار واجب مشروع [5].

في هذا السياق نقل عن الإحياء للغزالي: "وسئل رسول الله - صلى الله عليه وسلم - عن الدواء والرقية وهل ترد من قدر الله فقال - عليه الصلاة والسلام -: « هي من قدر الله »". وفي حديث أخر أنه - عليه الصلاة والسلام - أمر بالحجامة وقال: «... لا يتبيغ بكم الدم فيقتلكم »، التبيغ هو هيجان الدم ويسبب الموت بإذن الله، وبين أن إخراج

1. نفسه، ص. 58.
2. حمدان خوجة، إتحاف المنصفين، ص 59.
3. سورة النساء، الآية 71.
4. سورة البقرة، الآية 195.
5. حمدان خوجة، إتحاف المنصفين، ص. 59.

الدم خلاص منه، فلا فرق بين إخراج الدم من الإهاب وإخراج العقرب من تحت الثياب وإخراج الحية من البيت وليس من شرط التوكل ترك ذلك بل هو كصب الماء على النار لإطفائها ودفع ضررها [1].

- التوكل المطلق الصادق ونبذ الأسباب وكون الإنسان بين يدي الله كالميت بين يدي مغسله مقام خاص بالتقاة وأهل الكرامات من عباده [2].

- بعض العلل والأسباب لا تتوقف معرفتها على الشرع فقط بل أن بعضها ثبت بالإلهام وبعضها بالتجربة [3].

- كون الشيء علة لشيء آخر أو سببا في وجوده أو شرطا فيه لا يقتضي عدم تخلف ذلك الشيء عند وقوع شرطه أو سببه لاحتمال وقوع مانع أو انعدام شرط آخر، فقد يكون للشيء الواحد شروط متعددة غير ملموسة [4].

- إن ثبوت تقدم الإفرنج وتمهرهم في العلوم الرياضية والطبيعية ناتج عن عدم تقيدهم بما يتعلق بأمور دينهم، وأن تأخر المسلمين ناتج عن تقيدهم بأمور دينهم وإهمالهم لشؤون دنياهم. فيقول حول ذلك : "لا مجال لإنكار كون الإفرنج في زماننا وقبله قد تمهروا الرياضية والطبيعية والصناعية... وخصوصا الطب والنجوم والهندسة وكثيرا من العمليات حتى صار ذلك كالمختص بهم مع إقرارهم بأن مأخذهم لذلك من كتب الإسلام ثم زادوا عليها ما صح عندهم بالتجربة والمشاهدة، أما المسلمون فقد أهملوا الطب مع أنه فرض كفاية، فليس من شرط الدين إنكار علم الطب" [5].

1. نفسه، ص. 64.
2. نفسه، ص. 65.
3. نفسه، ص. 70.
4. حمدان خوجة، إتحاف المنصفين، ص ص. 71 – 72.
5. نفسه، ص ص. 72 – 74.

بناء على هذه المقدمات، ناقش المؤلف القضية الخلافية حول جواز الفرار من الوباء والوقاية منه معتمدا أدلة نقلية من الكتاب والسنة، ومستحضرا مواقف من التاريخ الإسلامي حول احتراز بعض الصحابة. مضيفا إليها اجتهاداته الخاصة، معتبرا أن الاحتراس جائز شرعا لأنه أخذ بالأسباب لدفع المضرة [1].

- **حقيقة الاحتراس بطريقة الحجر الصحي "الكرنتينة" « quarantaine » :**

أشاد المؤلف بتجربة الأوروبيين وسبقهم لهذا النمط من الاحتماء في قوله : "وقد جرب هذا النوع من الاحتياط منذ مائتين من السنين وتحققوا به الاستكفاء عن هذه المضرة – بإذن الله – وصار عندهم وعند من اضطلع على أحوالهم صحيحا مجربا، ولم يكن للكرنتينة اسم إسلامي" [2].

لم يكن إذن هذا السلوك الوقائي معروفا عند المسلمين حتّى في عهد تفوقهم الحضاري في العصور الوسطى، هذا بالرغم من اهتمام علمائهم بالطب الوقائي الذي ارتكز أساسا على قواعد حفظ الصحة قبل المرض من خلال الحث على التزام النظافة والمحافظة على نقاوة الهواء وإتباع نظام غذائي متوازن يناسب فصول السنة ويوافق الأعمار والأجناس كذلك الشأن بالنسبة للباس مع الدعوة إلى إصلاح الأهوية باستعمال الروائح والطيوب [3]. أمّا العمل بنظام الحجر الصحي على النمط الذي عرف بالكرنتينة فلم تشير إليه المصادر.

1. حول مناقشة القضية الخلافية المشار إليها. أنظر: الباب الأول والباب الثاني من الكتاب، ص ص 81 – 135.

2. نفسه، ص 80.

3. لتفاصيل حول الطب الوقائي عند المسلمين في المغرب الأوسط خلال العصور الوسطى. أنظر: – سمية مزدور، المرجع السابق، ص ص. 169 – 175.

مفهوم الحجر الصحي "الكرنتينة" « quarantaine » :

يقصد به الأربعين يوما التي يقضيها المريض في الحجر الصحي وهي إقامة إجبارية في معزل عن الثغور لكل وارد أجنبي بسلعة، سواء أكان مريضا مرضا معديا أو مشكوكا في حاله فلا يلج البلاد ولا يتصل بأهلها إلا عندما تتحقق سلامته [1].

نقل المؤلف تفاصيل دقيقة حول ترتيبات الكرنتينة في أوروبا وربما قد استفاد من ملاحظاته وتجاربه هناك، إذ يقول: "... وقد اتفق لي أن عملت الكرنتينة في اسبانيا مرتين ثم في ليفورنة ثم في مرسيليا ولم يكن حينئذ يخطر ببالي جمع لمثل هذه الرسالة" [2].

كان للبلدان الأوروبية قناصل في كل بلدة ساحلية، وكل سفينة تبحر من المدينة يجب أن تكون مرفقة برسالة يدون عليها القنصل تفاصيل مهمة تتضمن قائمة بأسماء من في السفينة مع ذكر صفاتهم، وهل أتوا من بلدة أصابها الوباء أو دخل إليهم مركب من بلاد موبوءة وغيرها من البيانات المفصلة.

لكل بلدة في أوروبا بها كرنتينة كبير مطاع يكون أمينا [3] في أداء مهمته، وتساعده جماعة للمشورة والاتفاق فيعينون لكل سفينة ما يناسبها من أيام الكرنتينة لأن القادمين عليهم أصناف وطبقات:

الأولى: من قدم من بلدة قريبة وفيها كرنتينة مستوفية الشروط يدخلونهم بغير كرنتينة.

---

1. حمدان خوجة، إتحاف المنصفين، ص ص. 79.
2. نفسه، ص. 143.
3. أشار المؤلف إلى أن أهل اسبانيا يتساهلون في تطبيق إجراءات الكرنتينة إذا جاءتهم سفينة من بلاد لا وباء فيها حيث أن القائمين على العملية يلتمسون الرشوة ويأذنون لمن أعطى بالدخول لبلادهم. أنظر:
   - حمدان خوجة، إتحاف المنصفين، ص. 142.

الثانية : من قدم من بلدة فيها كرنتينة مستوفية الشروط إلاّ أنّها بعيدة يلزمونهم بأيام قلائل لاحتمال اختلاطهم بغيرهم أثناء الطريق وإصابتهم بالعدوى.

الثالثة : من أتى من بلدة لا كرنتينة فيها ولا مرض أو أن لها كرنتينة غير مستوفية الشروط وليس بها ولا بما يجاورها مرض فيلزمونهم بعشرين يوما أو أزيد بقليل.

الرابعة : من قدم من بلدة فيها الوباء ولم يمرض أحد في سفينتهم يلزمون بنحو شهرين أو أزيد.

الخامسة : من كان في سفينتهم مرض غالبا ما يطردون أو يؤمرون بالنزول من سفينتهم مجردين من الثياب ثم تحرق السفينة بما فيها ويعطى للقادمين ما يلبسون وينزلون في موضع لا يراهم أحد يعين لهم حراس وخدم، وحراس لحراسة الحراس شريطة عدم الاختلاط بهم وتليهم طبقة ثالثة من الحراس لمدة ثلاثة أشهر، وللطبقة الثانية شهران وللثالثة شهر واحد، فإن مات لهم أحد أو مرض في تلك المدة يحولون إلى محل آخر ويستأنفون لهم ثلاثة أشهر أخرى.

يأخذ المريض حقه في التداوي، أمّا إذا توفي فيلقى به في حفرة ويغطى بالجير، أمّا في حالة ما إذا لم يمرض أحد مدة شهرين فيسمح لهم برؤية أهل البلاد.

بالنسبة للسلع، إذا كانت من الصوف أو الكتان أو القطن أو الجلد وغيرها من المواد الليفية التي تسمح بنقل العدوى فتخضع هي الأخرى لنظام الكرنتينة، أمّا السلع غير الناقلة كالخشب والمعادن فلا كرنتينة فيها.

محل الكرنتينة واسع محاط بسور في غاية الإحكام، يحتوي على مطبخ وطباخين وعمال يشتغلون بالأجرة ولا يختلطون بأحد، كما أنه مزود بحمام

متعدد الغرف لا تختلط فيه جماعة مع أخرى إلاّ إذا كانت أيام الكرنتينة متّحدة.

بعد تمام الكرنتينة يتأكد الطبيب من صحة الجميع فيتبخرون ثم يؤذن لهم بالدخول [1].

يبدو المؤلف من خلال كتابه أنه شديد الثقة بنجاعة الكرنتينة كإجراء وقائي أعطى – حسبه – نتائجه الإيجابية والمضمونة في البلدان التي عملت به فيقول: "هذا والفرنج قد التزموا غاية الاحتراز فلم تطرق ساحتهم حتى زعموا أن لهم عمرا طبيعيا يبلغونه [2] "، ويضيف: "إن منذ مئتين من السنين والاحتراز على الوجه المسمى كرنتينة موجود في البلاد الفرنجية وفي بعض بلاد المسلمين مثل تونس وطرابلس الغرب وتطوان من مراسي فاس ولم يسمع بوقوع الوباء في تلك البلاد، ولم تخل في الأكثر ما عداها من البلاد الإسلامية من الوباء، فالجزائر يتصل شرقيها بتونس ويتصل غربيها بتطوان وقل ما تخلو الجزائر من الوباء ولم نسمع بوقوع الوباء بتونس ولا بتطوان [3] ".

إذا سلمنا بصدق هذا الكلام، نتوهم خطأ بأن البلدان الأوروبية والبلاد الإسلامية المذكورة (تونس والمغرب الأقصى) لم تتعرض منذ اتخاذها للكرنتينة لكوارث وبائية وهذا يتناقض مع ما أدلى به المؤلف حول أسباب الوباء وعدم اقتصارها على العدوى، وإنّما قد تكون نتيجة العفونات السمية والهواء الفاسد.

1. حول تفاصيل إجراءات الكرنتينة في البلاد الأوروبية، أنظر: الباب الثالث من الكتاب، ص ص 137 – 144.
2. نفسه، ص. 47.
3. حمدان خوجة، إتحاف المنصفين، ص. 119.

من جهة أخرى، فإنه يناقض الحقيقة التاريخية المصرح بها بين ثنايا الوثائق، فقد نشرت المجلة الإفريقية (RA) في عددها 57 الصادر سنة 1913م رسالة بعث بها الأمير عبد القادر إلى أهل فجيج بالمغرب الأقصى، ورد في نص مقدمتها ما يلي: "الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله، الحمد لله وقع الطاعون ببلاد المغرب وفي فجيج سنة إحدى وخمسين ومائتين وألف (1251هـ / 1836م)، في جمادى الثانية ومات من فجيج ونواحيها خلق كثير، في تلك السنة دخل الكافر مدينة تلمسان... وكتب حينئذ والي الأمر بتلك النواحي، أبو محمد سيدي الحاج عبد القادر بن محي الدين لأهل فجيج يستغيثهم ويحضهم على الجهاد [1] ".

هذا وقد أشارت الرحلات السفارية المغربية إلى البلاد الأوروبية في القرن 19م بعد زمن المؤلف بقليل إلى الموضوع فذكر الفاسي في رحلته [2] إلى الديار الإنجليزية، وقوع الريح الأصفر "الكوليرا" بفاس [3]. وفي رحلة الكردودي أيضا إفادات إخبارية حول وقوع الريح الأصفر بالمغرب والطاعون ببر إسبانيا، كما يورد أخبارا حول الكرنتينة به إذ يقول: "لمّا حللنا بثغر طنجة السعيد، أقمنا فيه الاستراحة لا للميل إلى الدعة والراحة، فإذا به بلغنا أن بقاعدة ملك الإصبنيول فتنة فيما بينهم

1. Un proclamation de L'Emir Abdelkader aux habitants de Fuguig au 1836, RA, V57, 1913, p. 248.

2. عنوانها الرحلة الإبريزية إلى الديار الإنجليزية لمحمد الطاهر بن عبد الرحمان الفاسي (ت 1285هـ / 1868م)، وهي رحلة سفارية نيابة عن السلطان محمد الرابع إلى فكتوريا ملكة انجلترا عام 1859م، حققها محمد القدسي.
- أنظر: بدر المقرى، مساهمة بيبلوغرافية في تكشيف المحور العمراني والعسكري، مجلة كنانيش، ص. 80.

3. أحمد حدادي، أخبار الأوبئة والأمراض في الرحلات السفارية المغربية، مجلة كنانيش، ص. 47.

وأن الطاعون حل بأرضهم وقد أصيبوا منه بأعظم داهية، وفي كل يوم ينتقل عدد منهم للهاوية فتثبطنا ريثما ينجلي الحل ويتضح الأمر... ثم لم يزد ذلك عندهم إلاّ شدة إلى أن بلغ أشده ومن المقرر المعلوم عندهم جعل الكرنطينة أيام الوباء لما يعتقدونه من العدوى ويتحرونه من مواطئ محال البلوى، فلا تجد أحد ممّن جاورهم إلاّ وهو يتحرى الدخول عندهم ولا يرد وارد من ناحيتهم إلاّ ردّ قبل تحقق عافيته، ولم تزل أخبار الطاعون وكثرته كل يوم تتجدد... فقد قيل أنّه مات به منهم عدد من الألوف وأنّه زاد كثرة على المعهود منهم والمألوف... فقد مكث الطاعون في أرضهم أربعة أشهر وانكشف وجملة من مات منهم على ما ذكروه أزيد من مائة ألف [1] ".

ما يمكن ملاحظته أيضا أن المؤلف قد نوه كثيرا بسلوك الإفرنج المقيمين بالبلاد الإسلامية وبوعيهم بأمور الاحتماء، فذكر أنهم لا يخرجون ولو في زقاق خال من الناس حتّى لا يطئوا قطعة جلد أو ثوب أو تلامسهم بعض الحيوانات القارضة فتنقل إليهم العدوى وتشدّدوا في حرصهم حتّى أنهم لا يتقون في خدامهم على الرغم من احتراس هؤلاء [2].

بالمقابل نجده قد نفى عن المسلمين أي وعي بأمور الوقاية وانتقد عدم حرصهم فعن سكان اسطنبول مثلا، يقول: "وأمّا ما رأت في احتراس المسلمين في إسلامبول – حرصها الله – فليس من قواعد الكرنتينة، ثم أن أكثر أتباعهم يمشون في الأسواق ولا يمكن احترازهم عن مماسة الناس ثم إذا بخروا أحدا تيقنوا أن لا محضور في مخالطته وأمّا دخولهم الحمّام وجلوسهم في دكاكين الحلاقين فوق ما يجلس عليه عامة الناس

1. أبو العباس أحمد بن محمد الكركودي، التحفة السنية للحضرة الحسنية بالمملكة الاصبنيولية، المطبعة الملكية، 1963م، ص 30.

2. حمدان خوجة، إتحاف المنصفين، ص. 141.

فإنه بعيدا عن قواعد الكرنتينة... ولذا ربّما يقع لبعضهم موت أو مرض فتطول ألسنة المتعصبين في إنكار ثمرة الاحتراز [1] ".

أمّا بخصوص الجزائر، فلم يشير إلى أي مساعي أو جهود وقائية لتفادي الأوبئة باستثناء ما حدّث به عن نفسه حول احتراسه واحتياطه مصدقا لقوله – صلى الله عليه وسلم – : «إن من القرف التلف»، وقوله : «لا يوردن الممرض على المصح». فقال : " ... وأنا العبد الحقير وقعت الوباء بالجزائر وأنا بها، فالتزمت بأقل ما يحتاط الفرنج، فكنت أصلي الجمعة وأحضر الجزائر مع أصحابي وأقاربي من غير أن اقتحم مجتمع الناس، ولا أمس أحدا ولا قماشا ثم أرجع وأبتخر فسلمني الله سبحانه أنا ومن معي وتكرر ذلك أزيد من عشرين سنة [2] ".

على الرغم من أن الحكام العثمانيين في الجزائر لم يهتموا بأمور الصحة ولم يلتجئوا إلى نظام الكرنتينة لدرء الأخطار الوبائية عن البلاد، إلاّ أن هناك استثناءات أشارت إليها بعض المصادر والدراسات تتعلق باتخاذ بعض الإجراءات الوقائية من قبل الحكام الأتراك في الجزائر وباياتهم.

فقد ذكر ابن حمادوش في رحلته خبرا مفاده فرض الحجر الصحي مدة خمسة عشر يوما على مركب حجاج قدم من الإسكندرية إلى الجزائر [3].

في سنة 1785م أقام فرسان الحامية التركية المرابطة بعنابة حزاما صحيا حول المدينة بغية عزلها عن القبائل المجاورة المصابة بالطاعون بجهات القالة وضواحيها [4].

1. نفسه، ص ص. 141 – 142.
2. حمدان خوجة، إتحاف المنصفين، ص. 120.
3. ابن حمادوش، لسان المقال ...، ص. 121.
4. سعيدوني، المرجع السابق، ص. 510.

هذا وتشير مصادر أخرى أن باي الشرق قد أجاب طلب مستخدمي الشركة الإفريقية في رسالتهم العاجلة بتاريخ 24 جوان 1822م المتمثل في السماح لهم بغلق المركز التجاري التابع لهم بالمدينة تفاديا لمداهمة الوباء [1].

أمّا في بايلك الغرب، فقد كان الباي محمد الكبير يعتني بالطب ويشجع على التأليف فيه بل كانت له دراية معتبرة في الأمور الطبية وكثيرا ما وصف للناس الدواء الذي كان غالبا من مستحضراته حتّى أنّ المساكين كانوا يفزعون إليه كما يفزعون إلى طبيب ماهر. وقد كان يصف نفسه مفتخرا بأنه طبيب الفقراء، وهذا إنما يدل على اهتمامه بصحة الناس [2].

- الدعوة إلى اعتماد نظام الحجر الصحي (الكرنتينة) بصفة رسمية على الأقاليم العثمانية :

دعى حمدان خوجة في خاتمة رسالته إلى فرض الإرادة السلطانية لإطفاء نار الأوبئة والطواعين التي أضرت بالبلاد والعباد من خلال اعتماد نظام الجحر الصحي المعروف بالكرنتينة والسهر على تطبيقه على هذا النمط :

- ضرورة النصح للامتثال لما فيه منفعة العامة وإلزام الداخلين إلى الممالك العثمانية بالكرنتينة، على أن يتّخذ في كل بلدة من بلاد الإسلام طبيب حاذق ناصح يميز بين المرض الوبائي وغيره من الأمراض، واعتبار ذلك واجبا شرعا لقوله – صلى الله عليه وسلم – : «العلم علمان علم الطب للأبدان وعلم الفقه للأديان».

- يجب أن ينصّب في كل بلدة من الممالك العثمانية في الحدود الفاصلة بين الممالك المحروسة وبين غيرها سواء كانت برية أو بحرية،

1. Berbrugger (A), opcit, p 262.

2. سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج2، ص. 419.

جماعة ذوو مروءة وإخلاص لتنفيذ الإرادة السلطانية ويبنى في الممالك البحرية موضع كرنتينة في محل خاص على قدر كثرة الواردين عليها من الأشخاص والسلع ويعين علية ناظر ناصح [1].

- ينبغي أن يبنى في جانب إسلامبول على مدخل البحرين موضعان للكرنتينة في محلين مناسبين ويبنى فيهما بيوت كثيرة، يحيط بكل اثنين أو ثلاثة حائط مانع من الاختلاط مع أماكن واسعة مسقفة مفتوحة من الجوانب خاصة بالأمتعة ويتخذ لذلك خدم بعد استحلافهم على الإخلاص والنصيحة والرفق في المعاملة على أن تكون أجرتهم محترمة، فوق كفايتهم بقليل حتّى لا تضطرهم الخصاصة لطلب الرشوة والخيانة.

- يستحسن الاستعانة برأي الإفرنج إذا اقتضى الأمر بحكم تجربتهم وخبرتهم في هذا المجال "إن الفرنج بمقتضى اعتنائهم بأمر الدنيا قد جربوا كيفية الاحتراز وحققوا قواعد الطب حين أهملها المسلمون كما جربوا قطع أثر الوباء في كرنتينتهم فلا بأس من الاستعانة برأيهم، والله سبحانه يقول في شأنهم: ﴿ يَعْلَمُونَ ظَاهِرًا مِنْ الحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ عَنِ الآخِرَةِ غَافِلُونَ ﴾ [2]. فأثبت لهم العلم بذلك ونحن قد سلمنا لهم بمهارتهم في الطب واختصاصهم بالصنائع المهمة، وقد أخذنا بعض المهم منها وتعلّمناها عنهم كعمل البارود وكيفية المحاربة به وآلات ذلك بغير نكير" [3].

كانت هذه بعض الإفادات و التخريجات، رصدناها من خلال قراءتنا لهذا الكتاب من أجل لفت انتباه الباحثين إلى أهميته وما يستحقه من دراسة واهتمام.

1. حمدان خوجة، إتحاف المنصفين، ص ص. 145 – 147.
2. سورة الروم، الآية 7.
3. حمدان خوجة، إتحاف المنصفين، ص ص. 148 – 149.

"الإستعمار الفرنسي وسياسة التدمير والإبادة وتفتيت البنية التحتية للمجتمع التقليدي"

سليمة بودخانة

مدخل

يعتبر احتلال الجزائر أهم حدث تاريخي في القرن التاسع عشر مثل مكسبا ثمينا لفرنسا التي طبقت سياسات ضاغطة على الأهالي أساسها القمع والتهجير وتدمير مصادر الرزق بحرق القرى والمحاصيل وتفتيت البنية التحتية للمجتمع التقليدي بالحصر والتجميع والمصادرة، فهي كما يصفها "Rozet " في كتابه l'Algérie : كالطفل الذي يتصرف دون هدف وينفعل دون سبب ويدمر دون تفكير"، ويتفق هذا مع ما خلصت إليه اللجنة الإفريقية في تقريرها النهائي الذي عرض أمام البرلمان في جوان 1834 إذ جاء فيه "إن فرنسا تعدت ببربرية على البربر [1] "، ومن هذا التقرير يتضح جوهر السياسة الفرنسية المطبقة على الأهالي الذين تعرضوا لـ "حرب ضد شعب" طبقت من خلالها إستراتيجية عسكرية مبنية على الغارات وتدمير مصادر الرزق بهدف فك الوحدة القبلية

1. V .A. Dieuzaide, *Histoire de l'Algérie de 1830-1878*, iprm de A. O. Heintz Chazen et cie, Paris, 1880, p. 263.

إجتماعيا وإقتصاديا، وقاد هذه السياسة التدميرية كبار القادة والضباط في الجيش الفرنسي وأهمهم على الإطلاق "الماريشال بيجو" الذي يعتبر من أكبر منظري هذه الأفكار العسكرية الرامية لإخضاع الأهالي فمثلا في نداءه لقادة قبائل فليسة وعمراوة وبني خلفون ونزليوة وقشتولة وأولاد عزيز وحرشاوة يوم 14 أفريل 1844، خيرهم بين الخضوع أو الإغارة قائلا : "إستسلموا يجب عليكم طاعة المنتصر...، وفي حالة عدم خضوعكم سأدخل جبالكم وأحرق قراكم ومحاصيلكم وأقطع أشجاركم المثمرة،... حينها لن تلوموا إلا أنفسكم[1] "فهو يرى أنه" لا وجود إلا للقوانين العسكرية والإستراتيجية والتعبئة الحربية"[2] ويوضح ذلك بقوله : " إن عبور الجبال ومحاربة الجبليين مرة أو مرتين أمر غير كاف، فللقضاء عليهم يجب مهاجمة مصالحهم بالتركيز على منطقة كل قبيلة، والمكوث مدة تسمح بتدمير كل القرى، وقطع الأشجار المثمرة، وحرق أو تدمير المحاصيل وتفريغ المطامير، والبحث جيدا في الصخور والمغارات لأخذ النساء والأطفال والشيوخ الهاربين كرهائن، والسطو على مواشيهم... وبهذه الطريقة فقط نتمكن من إخضاع أولئك الجبليين"[3]، ويضيف في ذات السياق أن : "على الجنود تفريغ المطامير ليتعودوا على أكل منتوج البلاد،سوف نلزمهم على البحث عن المطامير ونعطيهم مطاحن اليد لكي يطحنوا القمح الذي يسلبونه"[4].

1. M. Daumas, F. Fabar, *La Grande Kabylie, étude historique*, l. Hachette et cie libraires de l'université royale de France, paris, 1847, p. 299.

2. Le maréchal Bugeaud, *Aperçu sur quelques détails de la guerre*, 3e éd, leneveu et dumaine, Paris, 1846, p. 10.

3. Le maréchal Bugeaud, *Instructions pratiques du maréchal Bugeaud pour les troupes en compagne*, leneveu libraire pour l'art militaire, Paris, 1854, p. 33.

4. Augustin Bernard, *Histoire des colonies françaises et de l'éxpansion de la France dans le monde, l'Algerie*, T3, libraire Plon, Paris, 1930, p. 226.

ولإبراز هذه السياسة التي تعدت على الحقوق الإنسانية لأهداف إستعمارية، نعرضها بالدراسة والتحليل ومن هذا التوجه تمحورت إشكالية المداخلة حول سياسة تفتيت البنية التحتية للمجتمع التقليدي وطرق تطبيقها وأبرز مظاهرها وأبعادها الإقتصادية والإجتماعية وأهم قادتها ومنظريها الذين جاءوا بهذه الأفكار التعسفية المرتكزة على الإبعاد أو الإبادة لتطبيقها، كـ : Changarnier, Montagnac, Cavignac, Pelissier, de Lamoriciére، إضافة إلى شخصيات معروفة كالأمير De Tocqueville الذي ساند هذه السياسة من خلال أعماله وتصريحاته إذ قال : "...الوسيلة الثانية بعد منع التجارة هي تخريب البلاد،.. سواءا بتدمير المحاصيل عند موعد الحصاد أو شن عدة غارات خاطفة،... وهدفنا ترهيب الأشخاص والسطو على المواشي [1] ".

أولا : سياسة التدمير والإبادة

صاحب إحتلال الجزائر سياسة تدميرية لمصادر الرزق بالنهب والسلب والتدمير والإبادة ضد السكان العزل،نتعرض فيها إلى :

أ- سياسة النهب والتدمير

برزت من خلال نهب وتخريب أملاك العامة والخاصة، فأول غنيمة للفرنسيين هي خزينة القصبة التي كان بها ما يفوق 50 مليون فرنك والعديد من المقتنيات الثمينة من حلى وجواهر [2] تحدث عنها الكثير من المعاصرين في كتاباتهم ورغم تضارب أرائهم في تحديد القيمة المالية الحقيقية في خزينة القصبة إلا أن إتفاقهم كان موحدا حول النهب الذي

1. Kamel Kateb, *Européens, «Indigènes» et juifs en Algérie (1830-1962)*, cahier n° 145, édition de l'I.N.E. D, Paris, 2001, p. 40.

2. X. *Coup d'œil sur la compagne d'Afrique en 1830*, chez Launay et Dentu libraire, Paris, 1831, p. 22.

تعرضت له على يد كبار الضباط والجنود وتغير أوضاعهم المادية مباشرة بعد الحادثة إذ أصبحوا من كبار أثرياء فرنسا [1].

ورافق النهب سلب لمنازل العامة والخاصة من الدبلوماسيين والأجانب وردت في شهادات معاصرين ومتضررين من هذه السياسة كحمدان خوجة الذي تحدث عن نهب "دو بورمون" لمنزل القنصل السويدي،فهم كانوا يعتقدون أنهم سادة البلاد الجدد وملاكها كما جاء على لسان هذا القائد الذي لما شكاه حمدان خوجة بعد إحتلال أحد الضباط لمنزله الريفي رد عليه قائلا : "لقد فتحنا الجزائر ونحن السادة المطلقين فيها فكل شيئ ملكنا" [2]، وكان مصير منازل العامة مشابها فحسب كاتب الحوليات "بيليسيي دو رينو" فإن هذا الإجراء غير قانوني إذ يكلف أحد أعوان الإدارة بالبحث عن منازل للضباط والجنود فيخرج باكرا للمدينة ويطرق باب أول بيت يراه فإذا لم يفتح الباب لغياب أهله، يكسر ويحتله الجنود مباشرة [3]، ولم يعوض الأهالي عن منازلهم خاصة مع صدور ترسانة من القوانين التي تخدم المصادرات التعسفية كالمرسوم الذي أصدره "الماريشال كلوزيل" في 17 أكتوبر 1833 يسمح بنزع الملكية للصالح العام دون تعويض للملاك [4] فأصبح أولئك الأهالي دون مأوى خاصة بعد مصادرة أملاك الحبوس، المؤسسة الوحيدة التي كانت تمدهم بيد المساعدة [5].

1. Pierre Péan, *Main Basse sur Alger, enquête sur un pillage juillet 1830*, Chuhab édition, Alger, 2005, p. 119.

2. Hamdane Khodja, *Le Miroir, aperçu historique et statistique sur la régence d'Alger*, éditions Sindbad, Paris, 1985, pp. 179, 202.

3. Pellissier De Reynaud, *Annales Algériennes* T1, nouvelle édition libraire Bastide, Alger, 1854, p. 96.

4. A. Bouhouche, «*The French in Algeria,the politics of expropriation and assimilation*», R.H.M, n°12/7, Tunis, 1978, p. 243 .

5. Hamdan Khodja, *op. cit*, p. 223.

أما المنازل التي سلمت من الإحتلال و المصادرة فتعرض جزء كبير منها إلى التهديم إذ قدر عددها مابين 800 إلى 900 بيت ريفي [1].

إضافة إلى إنتشار ظاهرة إنتهاك المقدسات كالمساجد التي دمرت وأولهم "مسجد السيدة" الذي هدم بأمر من "الماريشال كلوزيل" وغيره كثير في كل أنحاء البلاد [2]، كما حول بعضها إلى كنائس كجامع كتشاوة الذي حوله "الدوق دو روفيغو" بأمر 17 ديسمبر 1832، ووصف "بيليسيي دو رينو" هذا التصرف بالإجرام وكتب قائلا : "أن الكنيسة الكاثوليكية أسست داخل مسجد" [3] كما كان مصير مسجد سوق الغزل بقسنطينة مماثلا [4].

وتعدى الإنتهاك المساجد إلى المقابر التي دنست فعند قيام "الدوق دو روفيغو" بشق الطريق الرابط بين العاصمة ودالي إبراهيم مر على مقبرتين للمسلمين ولم يبدي جنوده أي إحترام للرفاة فكانت الجماجم مرمية أمام ناظر المسلمين [5]، كما صدرت عظام الموتى للإستخدام في تكرير السكر أثناء فترة حكم "الماريشال كلوزيل" [6]، وهذه الإجراءات إنتهاك صريح للبند الخامس من معاهدة الإستسلام وإيحاء للأهالي بسياسة مبدأ القوة والسيطرة العسكرية للنظام الإستعماري الجديد،الذي إدعى نقل الحضارة والقضاء على القرصنة والإستبداد التركي.

1. Le général Brossard, *Mémoire sur les moyens d'assurer la sécurité du térritoire de la colonie d'Alger*, Anselin successeurs de Magimel, Paris, 1833, p. 78.

2. سليمة بودخانة، نفي رواد المقاومة الجزائرية إلى الخارج من 1830 إلى 1871، مذكرة ماجستير في التاريخ، جامعة قسنطينة 2005، ص. 36.

3. Jean Vaillard, *Alger 1830-1833, Personnalité indigénes et administration française, appétits et intrigues*, D.E.A, Paris, 1985, p. 82.

4. Ernest Mercier, *Histoire de Constantine*, Marle et F. Biron imprimeur-éditeur, constantine, 1903, p. 476.

5. V. A. Dieuzaide, *op. cit*, p. 265.

6. Abd-el-Kader Djeghloul, *introduction de Miroir*, édition Sindbad, Paris, 1985, p. 12.

وهذا الواقع عبرت عنه ورقة أخبار الجزائر الجريدة الرسمية للمستعمرة في عددها 200 لما وصفت "ما يحدث بالجزائر من سرقة ونهب وحريق بالأحداث اليومية"، فتأثرت الأوضاع الإجتماعية و الإقتصادية للأهالي بسبب السلطة العسكرية التي طبقت سياسة السيف و غيبت السلطة المدنية تماما عن معالجة أوضاع وقضايا السكان خاصة تعويضات المصادرات [1].

ب- سياسة الإبادة والغارات

طبقت سياسة عسكرية محضة في الجزائر، فشن هذا النظام العديد من الغارات التي تدمر وسائل العيش وتسلب رؤوس الأموال من المواشي مع إبادة جماعية للأهالي، و إشتدت هذه السياسة في عهد "الماريشال بيجو" الذي كون قاعدة السياسة التدميرية بقيادة قادته الخمس المذكورين سابقا، والذين كونوا قاعدة للمعلومات من خلال مذكراتهم وتصريحاتهم التي تعتبر مصادر هامة لرصد هذه السياسة التعسفية ضد السكان العزل، وما سببته الغارات المتواصلة من سلب ونهب وحرق وقتل بهدف الإخضاع [2].

وصاحب هذه الغارات إبادة واسعة ضد الأهالي في مجازر متعددة أشهرها مجزرة العوفية التي نفذت بأمر من "الدوق دو روفيغو"، بعد تعرض مبعوثي الشيخ سعيد بن فرحات للسلب بمنطقة " Maison– Carrée " قرب الحراش عقب إستقباله لهم يوم 5 أفريل 1832 وبعد عودتهم إلى المقر العام وإحتجاجهم على عملية السلب أعد حملة بسرية تامة ضد قبيلة العوفية متكونة من ـ800 جندي من "الفرقة الاولى لقناصة إفريقيا" و"الكتيبة

1. سليمة بودخانة، المرجع السابق، ص. 37.
2. المرجع نفسه ، ص. 46.

الثالثة" من "الفرقة الأجنبية" بقيادة "الكولونيل Schauen Bourg" والقادة "Salamon de Musis" وكذلك "Marey" و "Cadrat " وإنطلقت الحملة ليلة 7-8 أفريل، وفاجؤا القبيلة بمجزرة رهيبة، وعاد الجنود محملين بآذان النساء وما بها من أقراط و18 سجين من بينهم قائد قبيلة العوفية "ربيعة بن سيدي غانم" الذي أعدم بأمر من مجلس الحرب رغم توفر أدلة عن براءة القبيلة [1]، ووجد رأسه مرميا في باب عزون يوم 19 أفريل 1832، وإعدامه بهذه الطريقة من طرف مجلس الحرب غير شرعي من الناحية القانونية فـ "الماريشال كلوزيل" أصدر مرسوما في 15 أكتوبر 1830 حدد فيه الحالات التي يحق فيها لمجلس الحرب إصدار أحكام ضد الأهالي عند إرتكابهم للجرائم والمس بأملاك الفرنسيين والبند الأول ينص بوجوب نظر مجلس الحرب في القضايا التي يرتكبها الأهالي ضد الفرنسيين في حين أن ماصدر من العوفية بفرض أنهم الفاعلين كان ضد مبعوثين من الصحراء من الأهالي وهذه الحالة تضمنها المرسوم التنظيمي لـ٤ أكتوبر 1830 الذي يخص الجرائم التي يرتكبها المسلمون فيما بينهم ويحكم فيها قضاة من الحضر و ليس مجلس الحرب، وبذلك إعدام شيخ قبيلة العوفية تعدى كونه لا إنساني إلى كونه غير قانوني [2].

كما إستعمل الحرق و الخنق في العديد من النماذج كمجزرة خنق "أولاد رياح" قرب تنس و بدأت المأساة بعد القضاء على ثورة "بومعزة" سنة 1847، والشروع في نزع سلاح الأهالي من الثوار فرفضوا أوامر "الكولونيل A. Pelissier" وفروا إلى مغارة نكمارية فاستعمل نفس وسيلة "الجنرال Cavaignac" منذ سنة ضد سكان "منطقة صبيح"، فأشعل بيليسيي نارا

1. *Procés-Verbeaux et rapports de la commission d'Afrique*, (séance du24 janvier, n°15, sous la présidence de le duc Decaves), imprimerie royale, Paris, 1834, p. 70. voy, Pellissier de Reynaud, *annales…, T1, op-cit*, p. 246-247.

2. سليمة بودخانة، المرجع السابق ،ص ص. 47-48.

كبيرة على مدخل المغارة أدت إلى خنق الثوار ووصل عدد القتلى إلى 500 قتيل من الثوار وعائلاتهم نساءا وأطفالا [1].

و كتب "الجنرال St. Arnaud" يقول : "إن بيليسي إستعمل كل الوسائل وكان عليه التصرف بحزم،ولو كنت مكانه لفعلت الشئ نفسه [2]"، وهذا التصريح يؤكد السياسة المنهجة لكبار القادة الفرنسيين بإبادة الأهالي وإنتشار تقليد القتل والإعدام العشوائي بتطبيق قانون لنش على الأهالي [3].

ثانيا : سياسة تفتيت البنية التحتية للمجتمع التقليدي

ترتكز هذه السياسة على المصادرات وغرامات الحرب مع تقسيم القبائل وحصرها جغرافيا في حيز محدد.

أ- سياسة المصادرات وغرامات الحرب

طبقت السلطات الفرنسية سلسلة من المصادرات والحجز خاصة عقب الثورات المسلحة سواءا بالمصادرة المباشرة للأملاك والمحاصيل أو بصورة غير مباشرة بفرض غرامات حرب تؤدي في نهاية الأمر إلى حجز الممتلكات لعدم قدرة الأهالي على دفع الغرامات نقدا [4]، وتتوزع عمليات المصادرة الكبرى ما بين 1830 إلى 1871 إذ ارتبطت بسير الحملة الفرنسية على الجزائر بدءا بالمناطق الحضرية بالعاصمة وضواحيها والتي تعرضت لمصادرات مست أملاك الحبوس والأتراك للصالح العام [5].

1. Hamdan Khodja, op-cit, p. 141.
2. Pellissier de Reynaud, *annales.., t3, op-cit*, p. 167-168.
3. سليمة بودخانة، المرجع السابق، ص. 47.
4. المرجع نفسه، ص. 19.
5. Djilali Sari, *La Dépossession des fellahs 1830-1962*, SNED, Alger, /, p.7-9.

وحسب الدراسة إرتأيت تقسيم المصادرات إلى ثلاث أقسام كبرى تحددت بالأوضاع العامة للبلاد.

أولاها المصادرات المباشرة للأهالي والثوار وأملاك الحبوس ودعمتها العديد من المراسيم والقرارات الخاصة ما بين 1830 إلى 1845 كأول مرسوم في 8 سبتمبر 1830 الذي ضم أملاك الأتراك للدومان وكذلك مرسوم 21 سبتمبر 1830 الذي يقضي بمصادرة أملاك الحبوس و البايلك، تلاه إصدار مرسوم آخر في 17 أكتوبر 1833 يسمح بنزع الملكية للصالح العام خلال 24 ساعة [1] (كما أوردنا في عنصر سياسة النهب والتدمير-في احتلال المنازل دون تعويض-).

ومثلت عمليات المصادرة والحجز وسيلة لردع الثوار والمقاومين واتخذت أبعادا سياسية منذ بداية الاحتلال بفرضها على الأتراك والمتعاونين مع السلطة التركية في البلاد، فطبقت المصادرة بناءا على مرسوم 1 ديسمبر 1840، الذي يعتبر قانون حرب عسكري استصدر لتوجيه الضربات الحازمة للثوار بسرعة وبغياب الأدلة الكافية، وكانت هذه المصادرات تطبق في إطار الإدارة العسكرية دون التوجه للعدالة [2].

وتعززت سياسة المصادرات بمرسوم 31 أكتوبر 1845 القاضي بمصادرة أملاك الثوار إذ كانت أكبر المصادرات التي مست البلاد مؤسسة على هذا المرسوم كمصادرات ثورة 1871 ومصادرات أملاك الزعاطشة [3] و مصادرات بني صالح وسكان الأغواط وغيرهم [4].

1. سليمة بودخانة، المرجع السابق، ص. 20.

2. Bulletin judiciaire de l'Algérie, *Table générale 1877-1884*, imprimerie nationale, Alger, 1884, p. 312.

3. Le colonel Herbillon, *Quelques pages d'un vieux cahier*, Berger-Levrault éditeur, Paris, 1928, p. 130.

4. *Le Moniteur Algérien*, n°1, 174, du 5 mai 1852, p.5.

وثانيها المصادرات المباشرة لأملاك القبائل المهاجرة بإتجاه الصحراء و المغرب الأقصى في مرسوم 18 أفريل 1846، الذي حذر القبائل من المصادرة المباشرة بضم أراضيهم للدومان في حال هجرتهم وعدم طلب الأمان في ظرف شهرين، ومست مصادرات هذا القرار العديد من القبائل القاطنة بالغرب بعد لجوء "الأمير عبد القادر" و"الشريف بومعزة" إلى الأراضي المغربية فهاجرت معه هذه القبائل الموالية من وهران وسبدو ولالة مغنية وتلمسان [1].

وثالثها المصادرات الكبرى عقب ثورة 1871 والتي دعمتها إعادة تطبيق مبدأ المسؤولية الجماعية الصادر في 2 جانفي 1844 والذي طبقه "الماريشال بيجو" على الأهالي [2]، فصادر بموجبه "الأميرال De Gueydon" الحاكم العام للجزائر أراضى ثوار 1871 ثم إستصدر قانون 15 سبتمبر 1871 و بموجبه وزعت 100.000 هكتار على مهاجري "الألزاس واللورين"، ولتسهيل عملية منح الأراضي للمستوطنين الأوروبيين صدر مرسوم 28 أكتوبر 1871 الذي يحدد طريقة توزيع الأراضي مع تخفيض مدة التمليك من 9 سنوات إلى 5 سنوات بمرسوم 15 جويلية 1874 [3] أي بعد أنتهاء محاكمات ثوار 1871 [4] وبذلك بعد هذه الثورة سلم ربع مليون هكتار إلى المستوطنين [5].

أما غرامات الحرب التي فرضت على الأهالي كوسيلة غير مباشرة لمصادرة المزيد من الأراضي كانت تؤخذ عنوة بحجز ومصادرة الممتلكات

1. *Ibid*, n°1, 239, du 30 janvier 1953, p. 2, p. 16.
2. F. Gourgeot, *situation politique de l'Algérie*, Challamel Ainé éditeur, Paris, 1881, p. 171.
3. Ernest Mercier, *l'Algérie et les questions Algériennes, étude historique et économique*, Challamel Ainé éditeur, Paris 1883, p. 63.
4. *Les Archives SLNA, n°151, chems+carte de la medjana et séquestre el Mokrani 1871, 1ère piéce.*
5. Djilali Sari, op-cit, p. 35.

وينتقد "بيليسيي دو رينو" آثارها السلبية التي قضت على مصادر و وسائل عيش الأهالي من أراضي ومواشي وجعلهم متسولين، فهذا ما قدمته لهم حضارتنا كما يقول [1].

جدول الغرامات ص. 23

ومن خلال هذا العرض فنتائج المصادرات وغرامات الحرب كانت سلبية على المجتمع المحلي بتفكيك بنيته الإقتصادية من أراضي ومواشي،فعدم قدرتهم على تسديد غرامات الحرب يؤدي إلى مصادرة الأراضي وبالتالي يتحول الفلاح صاحب الأرض إلى خماس وأجير لدى المستوطن المالك الجديد لأرضه،ويضطر البعض الآخر إلى بيع المواشي مصدر عيشهم، ومصدرهم الوحيد لدفع غرامات الحرب المفروضة، وهذا ما يفسر الإرتفاع الكبير في تصدير رؤوس المواشي إلى فرنسا فمنذ 1871 صدر مايزيد عن مليون ونصف (1.458.121) وإزدادت الأعداد بين 1872-1873 لكنهم صدروا رؤوس أموالهم حسب تعبير "آجرون" إذ إنخفضت الثروة الحيوانية من 8.3 مليون عام 1867 إلى 5.6 مليون عام 1872 [2]، أي في ظرف 5 سنوات فقد الأهالي حوالي 3 مليون رأس ماشية،دون أن نهمل الظروف العسكرية المصاحبة للحملات المتميزة بالسلب و النهب خاصة المواشي التي تسلب لتموين للجيش إضافة إلى الظروف و الجوائح الطبيعية ما بين سنوات 1867-1868 من جراد وجفاف ومجاعات.

أ- سياسة التقسيم والحصر

التقسيم هو عملية تقسيم القبائل وحصرها في حيز جغرافي، كما يبدو من خلال نموذج قبيلة "أولاد سيدي الشيخ"، إذ قسمت وفصلت بنيتها

1. Pellissier de Reynaud, annales, t1 op-cit, p. 173.
2. Djilali Sari, op-cit, pp. 41, 105, 62.

الإجتماعية بإلحاق الشراقة بالجزائر والغرابة بفاس وفق المعاهدة المنعقدة يوم 18 مارس 1845 في لالة مغنية بين الفرنسيين والمغربيين وهي تفعيل للبند الخامس من معاهدة طنجة المنعقدة يوم 10 سبتمبر 1844، وبالتالي شتت هذه القبيلة التي كانت تابعة لمملكة الجزائر،فتأثر تكوينها عرقيا وإجتماعيا وإقتصاديا بإعتبار أن القبيلة وحدة بشرية تكون نظام إجتماعي موحد يربط أفرادها بوحدة الدم والأرض والعادات والتقاليد والتاريخ المشترك والمصير الواحد ويعتبر الوازع السياسي وراء تقسيم هذه القبيلة الموالية إلى "الأمير عبد القادر"[1]، كما تعرضت إحدى فروعها "الحميان" إلى التحويل من أراضيهم إلى "سهل ملاتة بوهران" أواخر ديسمبر 1871 بعد إنضمامهم لثورة 1871[2].

و الهدف من سياسة التقسيم هو تشتيت القبائل وخلق العداوة والتناحر بين مكوناتها الإجتماعية للوقوف حائلا ضد توحدها والقيام بأي عمل ثوري مشترك،وكما عبر عنه "Gourgeot" وهو مؤلف و مترجم أساسي في جيش إفريقيا و أحد منظري السياسة الإستعمارية الهادفة لإبعاد الأهالي وإبادتهم بقوله : "أن تقسيم الأهالي إلى قبائل وخلق العداوة بينهم يعتبر حاجزا لا يمكن تجاوزه للقيام بأي عمل مشترك"[3].

كما عبرت المراسلات الرسمية عن هذه السياسة المتبعة ضد الوحدة القبلية، فالجنرال "Rapatel" في مراسلته إلى وزير الحربية من الجزائر العاصمة يوم 23 أفريل 1836 تحت رقم 233 جاء فيها "بعض القبائل في الشرق تتحارب فيما بينها،وبما أنهم ليسوا أصدقائنا فمن الملائم تركهم

1. Djilali Sari, l'Insurrection de 1881-1882, SNED, Alger, 1981, p. 32.

2. يحي بوعزيز، ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، ط1، دار البعث، قسنطينة، 1980، ص. 170.

3. F. Gourgeot, op-cit, p. 86.

يتحاربون لبعض الوقت، وسنتدخل لصالح القبيلة التي تتحالف معنا وتقدم لنا ضمانات الولاء"، فرد عليه وزير الحربية من باريس يوم 5 ماي 1836 تحت رقم 247، قائلا : "فيما يخص قبائل الشرق التي تتحارب فيما بينها يجب عليك ألا تتدخل إلا لصالح من تقدم ولاء الطاعة لنا [1]"، فمن خلال هذين المراسلتين الرسميتين، بين شخصيتين تتقلدا مهام حساسة ورفيعة، في فترة كذلك تميزت بالتردد والتشتت في السياسات المطبقة في المستعمرة الجديدة والمهمة، فالدلالة واضحة حول سياسة فرق تسد بين المكون الأساسي والرئيسي للمجتمع الجزائري وهي القبيلة، حتى تضعف وتتشتت وتنهار و لا يمكنها المقاومة بأي شكل من الأشكال، وهذا الاستنتاج يؤكده ما جاء في ورقة أخبار الجزائر في عددها 1.168 الصادر يوم 5 فيفري 1858 في الصفحة الألى ولهو كالآتي : "يجب إعادة تكوين وحدة القبائل وخلق الصراعات بين القبائل الموالية وغير الموالية للفرنسيين".

ومن خلال هذا الكلام أتصور وأفترض أن الاستعمار الفرنسي اتبع هذه السياسة لسببين رئيسيين أولهما سابق الذكر عن تفكيك الوحدة القبلية للمجتمع لإضعافه والسيطرة عليه بالنزاعات الداخلية والصراعات على الأراضي ومصادر المياه في حروب داخلية يتحكم فيها الاستعمار الفرنسي ويسيرها بحلفاءه وأتباعه، و السبب الآخر هو خوف الإدارة الاستعمارية من فقدان المستعمرة، والواقع أن هذه التصورات متداخلة ومترابطة في علاقة متعدية بين القبيلة كوحدة أساسية في تكوين المجتمع وبين الثورة كعامل وحدة يجمع القبيلة بمكوناتها في مجابهة الاستعمار، لذلك كان لزاما على الاستعمار الفرنسي أن يتحكم في القبيلة حتى يضمن استمراره وتحكمه في البلاد.

1. Gabriel Esquer, *correspondance du maréchal Clauzel (1835-1837)*, T1, éditeur lasose, Paris, 1948, pp. 601, 602.

وفي آخر جزء من السياسات التفتيتية نجد الحصر والتجميع وذلك بحصر القبيلة وتجميعها في مساحة محددة مع خلفية الإستعمار عن كفاية هذه القبائل من الأراضي أي أن أراضيها تفوق حاجاتها الإقتصادية للرعي وممارسة الزراعة،فكان هدف الحصر تجميع الأهالي والتضييق عليهم في مساحة محصورة تحد من تنقلاتهم وتسهل عملية مراقبتهم وإنتزاع جزء كبير من أراضيهم لتمويل الإستيطان لذلك طبق الحصر تماشيا مع وتيرة الإستيطان وطلبات الهجرة الأوروبية للبلاد[1]، فحسب الدراسات الإستعمارية في المجال الإستيطاني أن أراضي التل أيضا قابلة للزراعة وقادرة على إستيعاب 10 ملايين ساكن في حين لا تضم سوى مليونين ونصف و200.000 مستوطن فقط أي بمعدل 80 هكتار للمستوطن الأوروبي[2].

ويعتبر الحصر من أهم السياسات العسكرية التي شجعها "الماريشال بيجو" لأنه يضمن سيرورة الإستيطان ويمده باللأراضي اللازمة فعند مجيئه أكد "الماريشال بيجو" "أن الإحتلال سيكون عقيما دون الإستيطان[3]، وهو يتوسع كقطرة الزيت التي تدفع العرب أمامها للإبعاد التدريجي نحو الصحراء[4]" وهذا التوجه العسكري مرتبط أساسا بالإحتلال الذي ركز على الإستيطان كسياسة دولة عبر عنها "الماريشال بيجو" في كلمته أمام البرلمان عام 1840 إذ قال : "أن الإستيطان يحافظ على الإحتلال، فيجب البحث في كل مكان عن المعمرين وجلبهم من دول الجوار" وكما عبر عنه كذلك : "أن حصر السكان الأهالي هو تمهيد إجباري للإستيطان الأوروبي"[5]،

1. سليمة بودخانة، المرجع السابق، ص. 29.

2. L. de Baudicour, *Histoire de la colonisation de l'Algérie*, Challamel-Ainé, libraire-éditeur, Paris, 1860, p. 486.

3. Comité Bugeaud, *la colinisation officielle de 1871-1895*, S.E.G.M.C, Paris, 1928, p. 10.

4. L. de Baudicour, op-cit, p. 493.

5. André Nouschi, *Enquête sur le niveau de vie des populations rurales*

وقام بمنح القبائل المحصورة شهادة ملكية جماعية مقابل ضم بقية أراضيهم إلى الدومان وبدأ في تطبيق هذا الإجراء منذ 19 فيفري 1847[1].

وبذلك اتسع تطبيق سياسة الحصر ما بين 1845-1847 وكذلك 1854-1855، والهدف المعلن دائما هو تكوين الملكية الفردية، وعزز هذا الإجراء بالقانون المشيخي Le Sénatus-Consult الصادر يوم 22 أفريل 1863 والذي ارتكز على ثلاث محاور أولها تعيين حدود للقبائل وثانيها إعادة تقسيم الأراضي بين الدواوير، وثالثها تأسيس الملكية الفردية بين أفراد هذه الدواوير والقبائل أي أن السلطات الفرنسية وجدت صيغة قانونية بتأسيس عقود الملكيات التي تسكنها القبائل[2]، وبالتالي يتمكن أفرادها من بيعها للمستوطنين وثمن هذا الإجراء بمرسوم 31 ديسمبر 1864 ونظام البيع المفتوح دون شروط[3]. ويمكن القول أن سياسة الحصر من السياسات العسكرية الهادفة إلى السيطرة السياسية على القبائل التي تحصر في حدود قارة تضمن للسلطة بالمراقبة لأهداف سياسية تمكن السلطة من خلق ولاءات قبلية تابعة لها تخدم مصالحها، وبقائها تحت المراقبة الإدارية يضمن للسلطة جمع الغرامات والضرائب الرسمية والعربية.

4- النتائج

من نتائج هذه الدراسة الخاصة بالسياسات الفرنسية في المستعمرة الإستيطانية نلمس سيطرة الفكر العسكري على السياسات الإقتصادية والإجتماعية في البلاد إلى غاية مرحلة الإستقلال المالي بداية القرن

constantinoises de la conquête jusqu'en 1919, Presses universitaires de France, Paris, 1961, p. 268.

1. F. Ribou, *le gouvernement de l'Algérie de 1852-1858*, typographie e. Panckoucke et cie, Paris, 1859, pp. 62-63.
2. Augustin Bernard, *l'Algérie*, libraire félix Alcan, Paris, 1929, p. 261.
3. Comité Bugeaud, *op-cit*, p. 35.

العشرين، فالدراسات الأكاديمية التي قام بها مثقفي الجيش بدءا بالجنود المشاركين في الحملة سواءا مختصين أو هواة وصولا إلى جمعية الإكتشافات العلمية أسهمت جميعها في فهم سوسيولوجية المجتمع المحلي وتحليلها للسيطرة الكلية على السكان خدمة للإحتلال والإستيطان الأوروبي بالبلاد ففرنسا أرادت جعل الجزائر مستوطنة فرنسية أوروبية لترسيخ الرابط الإقتصادي والإجتماعي والثقافي بخلق إنذماج كلي يولد قطيعة مع الأرض واللغة والدين، لذلك كان هدف الإستعمار الفرنسي هو تفتيت المجتمع المحلي أي القبيلة، فطبقت عدة سياسات لتحقيق الهدف كالنهب والتدمير، الغارات والإبادة والمصادرات وغرامات الحرب والحصر والتجميع والتقسيم، فالسياسات تعددت لتحقيق هدف واحد وهو الحفاظ على الجزائر الفرنسية، وهذا ما يجعل العلاقات الجزائرية الفرنسية اليوم تعيش هذه الأزمات بسبب الإرث التاريخي المشترك والحساس جدا،وواقع الترابط المصلحي أي أن هذه العلاقات تربطها حتمية التواصل وتجمعها حقيقة التعقيد.

الترحيل القصري إبان الثورة : الآثار السوسيولوجية والصحية

الأستاذ : شمبازي محمد
جامعة : فرحات عباس سطيف

مدخل :

لم يمضي على الثورة وقت طويل حتى أدركت السلطة الفرنسية بأنها أمام حركة شعبية حقيقية، تسعى إلى تقويض أسس الظاهرة الاستعمارية في الجزائر. فابتداء من سنة 1955، شرعت هذه السلطة في تنفيذ إستراتيجية شاملة (عسكرية، سياسية، اجتماعية) ترمي إلى عزل الثورة عن محيطها الداخلي والخارجي، مستلهمة بعض التجارب الآسيوية ومستعينة بضباط الهند الصينية، فكان التهجير القصري للسكان من موطنهم الأصلية وكانت مراكز التجميع (المحتشدات) التي أُقيمت في مواقع مكشوفة من أجل مراقبة سكانها وإخضاعهم للعمل السيكولوجي، للوصول في النهاية إلى إفشال المسعى الثوري.

لقد مست عملية الترحيل القصري والتجميع للجزائريين إبان الثورة حوالي 03 مليون نسمة، أي ما يعادل نصف سكان الريف الجزائريين. أكثر من 02 مليون نسمة تم حشرهم في ما يقارب 2600 محتشد، موزعة

في مختلف أنحاء الوطن و بالأخص في مناطقه الشمالية، والباقي تشكل من النازحين إلى الأحياء الهامشية على أطراف المدن والبلدات [1]، وكان لهذه العملية انعكاسات خطيرة على المرحلين إن على المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي أو حتى النفسي، وسنحاول تجلية بعض هذه الانعكاسات والتداعيات في ما يأتي من فقرات الموضوع.

إن من بين أهم تداعيات عملية التهجير القصري هناك انهيار الاقتصاد الريفي الذي كان يؤمّن الحدود الدنيا لمعيشة سكان الريف، فقد شهد على ذلك الجنرال (Parlange) المسؤول الأول عن المحتشدات قائلا : "... لقد قمنا بعملية تجميع للفقر وحولناه إلى ظاهرة مزمنة مرعبة... مصادر العيش اندثرت، قطعان الماشية اختفت... وسائل الإنتاج أصبحت تحت طائلة الإهمال والضياع... أراضي بعيدة، حيوانات بيعت، إنه الخراب التام. المرحلون الذين أصبحوا يعيشون هذا الوضع المزري يحملوننا المسؤولية وينتظرون أن تُوفر لهم ظروف العيش المقبولة..." [2]

إضافة إلى هذا الوضع البائس لم يجد المرحلون في مواطنهم الجديدة – في المحتشدات أو بالضواحي المهشمة – ظروفا أحسن فقد ساءت أحوالهم أكثر لقلة فرص العمل، وانعدام المرافق والخدمات الصحية، ونقص الغذاء، فقد ذكرت يومية (Le monde) في أحد تقاريرها حول الموضوع، بأن الدعم الذي كانت تقدمه الهيآت الوصية على مراكز التجمع لا يتجاوز 120غ من الفرينة للفرد الراشد، وفي بعض الأحيان ينقطع تماما. [3]

1. Michel - Rocard, rapport sur les camps de regroupement et autres textes sur la guerre d'Algérie, éd. Fayard, 203, pp. 112-113.

2. Michel - Cornaton, les camps de regroupement de la guerre d'Algérie, éd. l'Armattan, 1998, p. 93.

3. Gregor - Mathias, les sections administratives spécialisées en Algérie, éd. l'Armattan, 1998, pp. 73-74.

إن فقدان الناس لأرزاقهم، وإهمال عنصر الملائمة الاقتصادية عند إقامة مراكز التجمع، وفجائية عمليات الترحيل في حد ذاتها، أدى إلى ارتفاع نسبة الوفيات خاصة في فئة الأطفال والمسنين، حيث تؤكد الإحصائيات أن عدد الأطفال الذين يتوفون يوميا هو 500 طفل، بمعدل وفاة طفل كل يومين في كل محتشد يقل عدد قاطنيه عن 1000 فرد، وترتفع النسبة كلما زاد عدد سكان المحتشد. [1]

إن سوء الأحوال المعيشية وانعدام الرعاية الصحية لم تكن وحدها السبب في تردي الأوضاع الصحية والوفيات، فهناك المسكن والظروف النفسية المرتبطة بالعمل المسلح والقمع وغيرها من السلوكات المشينة، فالمسكن الذي كانت تأوي إليه الأسرة الريفية بسيط لكنه يستجيب للظروف المناخية والطبيعية الاستغلال الاقتصادي والاجتماعي، فالمواد المستعملة في بنائه تتوفر عموما في المحيط القريب من القرية. فتستغل الحجارة أو الطوب المصنوع من الطين و القش في إقامة الجدران، وتستعمل الأعمدة الخشبية في إسناد السقوف التي تتألف في الغالب من طبقتين أو أكثر من الحشائش القصيرة والطين (الحلفاء – الديس)، والبعض ممن تسمح لهم الإمكانيات يدعم هذا السقف بغطاء من القرميد. وكل هذه المواد عازلة للحرارة صيفا وللبرودة شتاء.

إلا أن هذه المواصفات لا تتوفر في المساكن الجديدة سواء في المحتشدات أو في الأحياء القصديرية، فهي تتشكل من الطوب الإسمنتي والصفيح وصفائح (الترنيت) وكلها مواد لا تنجز مهمة العزل[2]. وإذا ما أضفنا مادة (الأميونت) وانعدام قنوات صرف المياه ونقص المياه الصالحة

1. Michel - Rocard, op cit. p. 126.

2. رسالتنا، المحتشدات بولاية سطيف (1954–1962)، جامعة قسنطينة، 2008، ص ص، 103–104.

للشرب أو انعدامها فإن قائمة الأمراض والأوبئة (التيفوئيد، الحصباء، الكوليرا، الأمراض الجلدية، الأمراض التنفسية، وغيرها).

يضاف إلى هذه الأوضاع الصحية والمعيشية المتردية، هناك الآثار النفسية الخطرة، فالخصائص العمرانية للمحتشدات تتطابق إلى حد كبير مع تلك الموجودة في السجون، فهناك السياج الشائك وصوامع الحراسة وتوقيت منع الخروج والحضور إلى الساحة العلم وتحيته، والوقوف عند مرور العسكريين وتقديم التحية لهم [1] وكل هذه الإجراءات غيبت الحرية التي ظل يتمتع بها سكان الريف وقد أورد الباحث (Michel-Cornaton) في كتابه (محتشدات الثورة الجزائرية) شهادة العجوز يدعم هذا الأمر فتقول" لقد جرجرو كل الرجال إلى السجون وهاهم يرغموننا نحن النسوة والأطفال والعجزة على بناء سجوننا بأيدينا، وليتهم ما منعوا عنا حساء المساجين ..." [2] ويصف أحد شعراء الشعر الشعبي الحياة داخل المحتشد على النحو الآتي :

الذي لم يرى الآخرة هكذا العذاب

سكنه لقواطين والنوم في لخلا

السيـــلان صحيـح كمـل الـدورة

وفراق الوطن وزادت العسة على الباب

إن ما أصاب المرحلين – في الجانب الاجتماعي – لم يكن في الواقع مجرد تحرك في المجال الجغرافي فقط، فالاقتصاد الجديد القائم على العمل المأجور والمسكن الانفرادي فرض على هؤلاء الريفيين المرحّلين نوعا جديدا من الروابط الأسرية تميل أكثر إلى الفردية عكس الحياة الريفية

1. رسالتنا، المرجع السابق، ص. 108.

2. Michel - Cornaton, op cit. pp. 101-102.

التي كانوا يعيشونها والتي تجعل من أفراد الأسرة وحدة متماسكة مرتبطة بقطعة أرض محددة وبمسكن تتسع مكوناته كلما تضخمت الأسرة[1]. فالمسكن في المناطق الريفية يتميز بتوزيع عمراني خاص، فهو يتألف من عدة غرف، تنفتح على فناء (حوش) من الحجارة أو الطوب وقد يكون أكثر بساطة على شكل (زريبة). وأهمية هذا الفضاء لا تكمن في الخدمات المباشرة التي يوفرها للأسرة بقدر ما تكمن في الدور الاجتماعي الذي يحققه، على اعتبار أنه يسمح بإقامة المزيد من الغرف على أطرافه كلما تفرعت الأسرة وتزايد عدد أفرادها.[2]

فالأسر الريفية كانت وما زالت تتحكم في توسيع المسكن وبالتالي تحافظ على وحدتها إلا أن هذه الإمكانية أصبحت صعبة في الأحياء الشعبية بضواحي المدن ومستحيلة في المحتشدات بسبب نمطية الطابع العمراني الذي لا يسمح بالتغيير والتوسيع، وكان من نتيجة ذلك، التراجع النسبي لدور الأسرة الممتدة لصالح الأسرة النووية.[3]

وفي جانب آخر، فقد أوجد الضغط السيكولوجي الذي مارسته الفرق الإدارية المختصة (S.A.S) داخل المحتشدات عناصر من الجزائريين المتعاونين مع السلطة الفرنسية (Supletifs) بمسميات مختلفة (حركي، مخازنية، فرق الدفاع الذاتي)، وهي شريحة من الجزائريين تمزقت نفسيا بين الأهل والوطن والخيانة والعمالة، وعبر عن هذه المعانات النفسية أحد الذين خدموا في إدارة المكاتب الإدارية المختصة (S.A.S) قائلا : "الفرنسيون يعتبرونني عميلا للفلاقة وهؤلاء يصنفونني عميلا لفرنسا،

1. محمد السويدي، مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990، ص ص. 90-92.

2. Michel - Cornaton, op cit. pp. 222-223.

3. رسالتنا، المرجع السابق، ص. 100.

ماذا أفعل، فهل سيكون مصيري كمصير زميلي الذي تلقى رصاصتين أردته قتيلا ذات مساء..." [1]. وفي هذا الإطار دائما فالألوان العسكرية للخيم وغيرها من المنشآت وعدم احترام خصوصيات الأسرة الجزائرية وعاداتها كإرغام الناس على استعمال مراحيض جماعية مكشوفة، كل هذا زاد في إهدار كرامة سكان هذه المراكز.

لم يتوقف الأمر عند الأمراض الجسمانية الكثيرة بل تطور إلى الأمراض النفسية والعصبية، ذلك أن اجتثاث الناس من مواطنهم ومساكنهم وحياتهم المألوفة ثم توزيعهم في بيئات غريبة عنهم وحشرهم في معسكرات مسيحية في ظروف اقتصادية هشة، كان له بالغ الأثر على توازنهم وحياتهم النفسية والاجتماعية. فبين عيشة وضحاها أصبح هذا الإنسان الريفي الذي كان يتمتع بحماية العرش والأسرة، أصبح عاريا من كل الحماية، يعيش الفواجع ليلا ونهارا، يموت أبناؤهم وإخوتهم أمام أعينهم أو ينقلون إلى مستشفيات، وفي كثير من الأحيان لا يُعلم أماكن دفنهم أو مصيرهم بعد عملية الاستشفاء. هذه المعاناة أوصلت الكثير من رواد المحتشدات إلى مرحلة الأمراض العقلية، فعلى سبيل المثال لا الحصر ففي محتشد (بازر سكرة) جنوب مدينة العلمة بولاية سطيف ومن مشتى واحد أصيب أربعة شبان بهذا المرض وما زال أحدهم شاهد عيان حتى الوقت الحاضر. [2]

ونورد فيما يأتي بعض الشهادات الحية التي تطرقت لمعاناة المرحّلين :

1- شهادات أوردها (Pierre-V-Naquet) تصف وحشية الممارسات التي كان ينفذها الجيش الفرنسي ومكاتب (S.A.S) في المحتشدات أو في محيطها، منها ما جاء على لسان أحد المجندين في الهيئة السابقة :

1. Pierre - Vidal-Naquet, les crimes de l'armée française en Algérie, de, la Découvert, 2001, pp. 43-44.

2. رسالتنا، المرجع السابق، ص. 105.

يقول "... كنا في عملية تمشيط في منطقة محرمة حديثا، غرب (لوطايا) فصادفنا مخيما لمجموعة من الرّحل، فأمر (النقيب) بحرق المخيم والمؤن وإعدام الرجال بإطلاق الرصاص على رؤوسهم، ما ذنب هؤلاء البدو وإن كانوا لا يعلمون بقرار تحريم المنطقة، عندما أستعيد هذه الذكرى تقفز إلى مخيلتي صور الوجوه الحزينة للنسوة والصبية الذين تركناهم وسط خيم مشتعلة، وجثث برؤوس مفتتة، بلا ماء ولا معيل..." [1].

و يقول في موضع آخر "... في منطقة الأوراس نجتاز دائما قرى ومشاتي مهجورة، لأنها تقع ضمن المنطقة المحرمة، غالبا ما تكون مخربة بفعل القنبلة والنيران، وكثيرا ما نصادف جثثا محللة لأشخاص وبغال تنبعث منها رائحة كريهة، وهي في الواقع قوافل باغتتها الطائرات الحربية الاستكشافية بنيرانها...". [2]

2 –Pierre- Macaigne مراسل جريدة (Le fégaro) يسرد شهادته حول ظروف المحتشدات بتاريخ 22 جويلية 1959 فيقول "عدت مؤخرا من الجزائر ومظاهر البؤس التي رأيتها بالمحتشدات لا تبارحني، أحدها يقع شبه جزيرة القل ويعيش سكانه تحت الخيم منذ جوان 1957 بمعدل 15 فرد في الخيمة ولإشباع فضولي دخلت إحدى هذه الخيم، لقد كانت درجة الحرارة لا تطاق، تتجاوز الأربعين مائوية ".

و يضيف واصفا حالة رواد المحتشد " مظاهر الجوع بادية على ملامحهم: العيون غائرة والوجوه شاحبة والقوام نحيفة بالكاد تحمل أصحابها... الأطفال لا يؤمون المدرسة لعدم حيازتهم على ألبسة تغطي أجسامهم، فهم شبه عراة إلا من رداء يشبه أي شيء ما عدا القميص. لقد فقد هؤلاء السكان مصادر رزقهم وأصبحوا يقتاتون على ما تجود به بعض الهيآت

1. Pierre - Vidal - Naquet, op cit, p. 67.
2. oc cit.

الرسمية والتي لا تتعدى 120غ من الفرينة يوميا ... لم يتحصل قاطنوا المحتشد على المواد الدسمة منذ 08 أشهر والسكر منذ سنة، والأمر نفسه بالنسبة للصابون ومختلف أنواع البقول ... هؤلاء الناس في معظمهم من الفلاحين، لم يصبح بمقدورهم فلاحة أراضيهم لأنها واقعة ضمن المنطقة المحرمة، ومصالح البلدية لم توفر لهم مصادر رزق جديدة... [1].

ملحق رقم :1

قصيدة من الشعر الشعبي تصف الظروف النفسية والصحية لرواد محتشد (بازر سكرة) جنوب مدينة (العلمة) بولاية سطيف.

يا ربي يا خالقي يا عالي القدرة
فرج على العرش اللي ساب
بجاه الرسول وأصحابه العشرة
واللي زار البيت وصلى في المحراب
حشّمت الصلاّح منا للصرحاء
سيدي بوجملين رئيس الأقطاب
نحكي لهم ما صار ويطرأ
الذي لم ير الآخرة هكذا لعذاب
سكنه لقواطين والنوم في الخلاء
ذكرت الناس بعضها خاوة وانساب
وقت الماكلة تصير لنا نترة
من كثرة العباد الدخان ضباب
جات الصدقة فرينة مرة
شعير مسوس لا يصلح حتى علف للدواب

1. Pierre - Albert Lambert, les regroupements mis au pilori, in Historia mag zine, n° 283, Janvier 1973, éd. Jules Tallandier, Paris, pp. 1988-1993.

المزوار اليوم يهدر بالنقرة

ويقول كيّل بالغوطي فرّق على لرقاب

السيلان صحيح كمّل الدورة

وفراق الوطن وزادت العسة على الباب

1. المصدر : رسالتنا، المرجع السابق، ص. 146.

مجاعة وجفاف 1945
و دورهما في انتفاضة 8 ماي

أ. عبد السلام عكاش
جامعة عنابة

المقدمة

تعددت الطروحات حول انتفاضة 8 ماي 1945 إلى درجة التضارب، ذلك أن الاستعماريون يسمونها أحداث الشمال القسنطيني، وفي الجزائر نسميها بالمجزرة الاستعمارية، وهناك من يسميها بالثورة الفاشلة(انتفاضة)، مثلما أن تأويل الأحداث و تفسيرها والبحث عن أسبابها وتحليل و تحديد مسؤوليتها و أبعادها، عرف عدة اختلافات. ومن جوانب ذلك التضارب أن الأحداث صاحبها سوء الظروف الاقتصادية والاجتماعية، إلى درجة وفاة الكثير من الناس جوعاً أو متأثرين بالأوبئة والأمراض الفتاكة، بشكل يذكّر بأوضاع الجزائر في ستينيات القرن 19.

ونتيجة ذلك وبعد وقوع انتفاضة 8 ماي 1945 وما صاحبها من قمع مروع، اعتبرت بعض الأطراف السياسية حينها (خصوصاً اليسارية)، أن ما حدث هو "ثورة طعام"، و أنه كان أمراً متوقعاً تتحمل مسؤوليته الإدارة الاستعمارية، و يلخص لنا ذلك فيليب رولان (Philipe Roland) في مقال

نشرته صحيفة الفيقارو (Le figaro) بعد أحداث 8 ماي بقليل : "الأزمة الجزائرية التي أنتجت عن أحداث 8 ماي لم تفاجئ من كانوا على علم بالأوضاع في الجزائر، فمنذ سنوات هذا البلد يتضور جوعاً شهراً بعد شهر، بعد أن توسع التجنيد ليشمل حتى من في سن الأربعين،... في وقت تناقصت فيه المؤن في الأسواق و أصبحت المخازن فارغة من المؤن، و شاعت مضاربات السوق السوداء التي صاحبها ارتفاع الأسعار وسوء تصرف المسؤولين المحليين، الذين حاولوا بدورهم التملص من مسؤولياتهم "[1].

ولكن إلى أي مدى يمكن التصديق بهذا الطرح؟ نحاول الإجابة على هذه الإشكالية بالتعرض للنقاط التالية:

- انتشار الجفاف و تناقص الإنتاج الفلاحي.
- نقص المواد الغذائية و انتشار السوق السوداء.
- مظاهر انتشار المجاعة الأوبئة و البؤس.
- ربط الشيوعيين بين الانتفاضة وحالة المجاعة.
- تقييم الموقف الشيوعي.
- مسؤلية النظام الاستعماري في حدوث المجاعة.

انتشار الجفاف وتناقص الإنتاج الفلاحي :

عاشت الجزائر في النصف الأول من عشرية الأربعينات، أوضاعاً اقتصادية واجتماعية جد صعبة، وارتبط ذلك بثلاث عوامل أساسية وهي ؛ العامل الطبيعي (الجفاف)، العامل الدولي المتمثل في ظروف الحرب العالمية التي زجت الجزائر فيها، وعامل سياسي يرتبط بالنظام

1. ناصر الدين سعيدوني، الجزائر منطلقات و آفاق، دار الغرب الإسلامي، ط 1، بيروت، ص 199.

الاستعماري، وقد أصيب ريفوي (Rivoyer) سنة 1941 (أرسله الجنرال دارلان (Darlan) للتحقيق حول وضعية اقتصاديات شمال إفريقيا) بصدمة لحالة البؤس التي شاهدها خلال جولته في شوارع الجزائر، تلك الحالة التي عبر عنها فرحات عباس في الرسالة التي وجهها للماريشال بيتان، بحيث ذكره بنقص الغذاء [1].

و كانت سنة 1945 هي الأصعب بالنسبة للجزائريين، بحيث قلّت الأمطار بشكل كبير، ويذكر تقرير للحاكم العام ايف شاطينيو أن الجزائر سجلت سقوط الأمطار مرتين فقط الأولى في سبتمبر أخرى في ديسمبر، وخلال شهر ماي تجلى الجفاف، وانخفض مستوى السدود والآبار، وكانت المناطق الداخلية أكثر تضرراً، بالخصوص عمالة قسنطينة التي تتلقى 60% من الأمطار، ويشير التقرير إلى أن ذلك أدى إلى ازدياد عمليات السرقة، وبدأ ذلك في الجنوب مثل توات والساورة، بعدها انتقلت إلى الشمال [2].

ونتيجة قساوة الظروف الطبيعية تضرر المردود الفلاحي بشكل كبير، خصوصاً إنتاج الحبوب و المواشي، اللذين يمثلان المورد الأساسي لمعاش الجزائريين باعتبار أن 87% منهم كانوا فلاحين.

والجدول التالي يبين حالة إنتاج الحبوب في الجزائر خلال الحرب العالمية الثانية :

1. Jacques Cartier, l'Algérie sous le régime de Vichy, Odil Jacob, Paris, 2002, PP. 108- 111.
Mahfoud Keddache, histoire du nationalisme algérien, tome II, enal, alger, 1993. P. 740.

2. Gouvernement générale de l'Algérie, exposé de la situation générale de l'Algérie en 1945, imprimerie officielle, Alger, 1945, P. 316

الجدول (1) يبين إنتاج الحبوب بين 1939-1945 (الوحدة مليون قنطار) [1]:

السنوات	الكمية
1939	16
1940	--
1941	22.383
1942	12.418
1943	17.304
1944	11.582
1945	4.042
1946	14.983

يظهر الجدول حالة تذبذب في الإنتاج من سنة لأخرى، و هذا ما يبين بأن زراعة الحبوب في الجزائر تخضع لرحمة الطبيعة، ويظهر جلياً كيف أن موسم الحصاد لسنة 1945 كان الأكثر تضرراً بحيث انخفض فيه الإنتاج إلى 4 مليون قنطار مقابل 22 مليون قنطار سنة 1941، أي أن الإنتاج انخفض بأكثر من خمسة أضعاف خلال تلك الفترة، و مرد ذلك إلى حالة الجفاف و موجة الجراد، إذ شهدت الجزائر و خصوصاً عمالة قسنطينة هجمة جراد أضرت بالمزروعات خاصة الحبوب في الهضاب العليا، وفي حدود 20 أفريل 1945 وصل الجراد إلى المناطق الساحلية ليمس رأس أوقاس و بجاية، وامتدت الهجمة إلى سكيكدة و عنابة وقالمة، وسجل نهاية ماي وبداية جوان هجمت جديدة مست معسكر والمناطق الغربية [2].

1. Mahfoud Keddache, histoire du nationalisme algérien, tome II, enal, alger, 1993. P. 740.
2. Gouvernement générale de l'Algérie, Op Cit, Alger, 1945, P. 317.

الجدول (2) يمثل تطور إنتاج أنواع الحبوب سنوات 1938-1945-1946 (الوحدة قنطار لأنواع الحبوب).

	عمالة قسنطينة			مجموع كل الجزائر		
	1938 (1)	1945 (2)	1946 (3)	1938 (1)	1945 (2)	1946 (3)
قمح صلب	3270912	886483	3729000	6233949	1607838	5874000
قمح لين	426437	363216	525500	3227638	825634	3485500
شعير	2072690	872666	2433000	5801847	1138109	6013000

يبين الجدول الثاني تطور أهم أنواع الحبوب المزروعة في الجزائر، بحيث يظهر جلياً كيف أن إنتاج القمح الصلب تراجع بأربع مرات بين 1938 و 1945، و هذا بالنسبة لعمالة قسنطينة أما الإنتاج الوطني فتراجع بقرابة ثلاث مرات، وهذا يبين أن كل الجزائر تأثرت بالجفاف و الجراد ولكن عمالة قسنطينة كانت أكثر تضرراً، أما نسبة تراجع الإنتاج بالنسبة للقمح اللين فكانت أقل، ذلك لمقاومة هذا النوع لظروف الجفاف من جهة، و لأن هذا النوع من المزروعات يختص به المعمرون الذين يستخدمون الوسائل الحديثة، التي ترفع من نسبة المردودية عكس القمح و الشعير، الذي يزرع أساساً من قبل الجزائريين، بحيث يظهر الجدول بالنسبة للشعير كيف أن الإنتاج سنة 1946 كان أكثر من الإنتاج سنة 1945 بأربع مرات تقريباً، و هذا ما يبين درجة تضرر السنة الأخيرة، خاصة إذا أدركنا أن القمح و الشعير يمثلان الغذاء الأساسي للفرد الجزائري، و أن معظم الجزائريين كانوا يعتمدون على ما تنتجه أرضهم الخاصة باستخدام وسائل تقليدية، لذلك

1. Gouvernement générale de l'Algérie, Op Cit, Alger, 1938, P. 501.
2. Ibid, 1945 P. 324.
3. Ibid, 1946 P. 499.

كانوا أكثر تضرراً (مقارنة بالكولون).

بينما هلكت المواشي بشكل هدّد القطيع بالانقراض، بحيث تراجع إنتاج الجزائر العام بين 1938 و 1945 بثلاث مرات، من 6 مليون رأس إلى 2 مليون رأس خلال نفس الفترة، و وجهت صحفية الأخوة (Fraternité) الاشتراكية في مطلع 1946 نداءً تحت عنوان ؛ "يجب إنقاذ القطع في الجزائر"، و ذكرت أنه في بلد الخرفان حدثت كارثة حقيقية بفعل الجفاف، الذي لحق بالمحصودات ومسّ أيضاً القطعان... وحتى يعود قطيع الغنم لابد من مهلة تتراوح ما بين 5 إلى 6 سنوات، ذلك أن الجنوب الذي يعيش على الخرفان، لا يتوفر إلا على حوالي 20%، و في بعض المناطق 10%، مما كان يتوفر عليه من قبل [1]، و هذه النسبة تنطبق على المناطق المعروفة بتربية الأغنام كالأغواط و الجلفة التي فقدت 90% من قطعانها، بحيث إما أنها هلكت أو تم ذبحها لعدم وجود ما تقتات عليه. و في الهضاب العليا تم تسجيل نقص الثيران التي تستخدم للحرث [2].

نقص المواد الغذائية و انتشار السوق السوداء :

لم يكن العامل الطبيعي هو السبب الوحيد في انتشار المجاعة و مظاهر البؤس، بل إن ذلك يعود أيضاً لعوامل سياسية، بعضها يرتبط بالحرب العالمية الثانية، و البعض يرتبط بالنظام الاستعماري الذي أعطى أولوية التمويل للمتروبول على حساب الجزائر.

وحول الوضع الغذائي تدخل فيالاس (M. Vialas) و هو مدير الفلاحة في المندوبيات المالية، فقال : "في سنة 1944 كنا نتوفر على 13 مليون

1. *Fraternité, 04 02 1946*, cité par service d'information cabinet du G.G.A., Bulletin hebdomadaire, Revue de presse Algérienne et actualité économique, imp- off-, 1946, P.P. 7.8.

2. Redouane Ained Tabet, le mouvement 8 mai 1945 en Algérie, OPU Alger, 1990, P. 30.

قنطار (11 مليون منتج محلياً و 2 مليون مستورد)، حالياً احتياطي المخزن في حدود 1,5 مليون قنطار، لابد أن يصلنا خلال شهر ديسمبر 810 ألف قنطار، نحن بحاجة الى 11 سفينة لم تصلنا سوى 7 سفن على مثنها 500 ألف قنطار، فالمشكلة مشكلة استيراد [1].

و لتقديم صورة عن التموين في الجزائر، عقد "ايف شاطينو" في 26 افريل 1945 ندوة صحفية، بيَّن كيف أن حالة التموين في المحميتين تونس و المغرب، خير من في الجزائر، بحيث وصل سعر قنطار الحبوب في الجزائر إلى 18000 فرنك (ف)، في حين يقدر في تونس و المغرب بـ6000 ف (أقل بثلاث مرّات)، لذلك على حد تعبيره نحن أمام وضع جد خطير [2].

ونتيجة انخفاض العرض في السوق، التهبت أسعار المواد الغذائية بشكل كبير، فسعر الخبز انتقل من 3,3 ف. كغ، إلى 8,55 ف. كغ، بين 1939 إلى 1945، و تزايد سعر اللحوم من 15,3 ف. كغ إلى 98 ف.كغ، و الزيت من 6 ف. للتر إلى 63 ف. للتر خلال نفس الفترة [3].

و أمام ندرة المواد الغذائية انتشرت السوق السوداء، حيث يصل سعر الخبز إلى 90 و حتى 240 فرنك، و فيما انخفضت القدرة الشرائية بشكل كبير، ذلك لأن الأجور بقيت كما كانت عليه (60 فرنك يومياً)، في وقت حدث تضخماً لعملة الفرنك، كسائر عملات الدول التي تضررت بفعل الحرب.

و خلال التحقيق الذي أجراه ألبير كامي (Albert Camus) في منطقة القبائل، ذكر أن نصف العمال في حالة بطالة، و أن العمال يشتغلون بأجر6 فرنك لليوم، ذلك أن انتشار البطالة أدى إلى حدوث تنافس و انخفاض

1. Assemblé financière de l'Algérie, op cit. PP. 319-334.
2. *Dépêche de l'est, 28 04 1945*.
3. Redouane Ained Tabet, op. cit, P. 30.

أجور العمال، و لاحظ كامي أن العامل الذي يحصل على 6 فرنك لا يشتغل سوى لمدة أربعة أيام في الشهر [1].

كما ارتفعت أسعار المواد المصنعة، و عجز الجزائريون عن اقتناء الألبسة، فحسب الأستاذ أحمد بومنجل فإن النساء بقين في بيوتهن لمدة عام دون الخروج، لأنهن كنّ تقريباً عاريات، و لم يستطع الآباء دخول بيوتهم، وصرحوا لمحاميهم أنهم لم يروا بناتهم منذ ستة أشهر [2].

انتشار مظاهر البؤس والمجاعة :

و نظرًا لندرة المواد الغذائية في السوق بفعل محدودية التموين، التجأت السلطات الاستعمارية لاعتماد أسلوب التقنين في توزيع الأغذية، فاعتمدت على بطاقات التموين و كانت حصة الفرد الشهرية 7,5 كغ من القمح، و 0,5 إلى 0,1 كغ زيت، و 0,75 كغ سكر، و لم تكن تكف إلا للأسبوع الأول، و بعدها كان على الجزائري أن يبحث عن قوته في الجذور و النباتات. لذلك نتساءل مع قاضي عبد القادر (خلال تدخله في المندوبيات المالية) : "إذا أغلقنا على دجاجة في الخم لمدة شهر و قدّمنا لها 7,5 كغ غذاء، فإنها لن تعيش سوى عشرة أيام، فكيف تريدون أن يعيش إنساناً في نفس هذه الكمية من الغذاء و لمدة شهر " [3].

بينما ذكر "صالح أمزيان" العضو في مجلس عمالة قسنطينة أن حصة 7,5 كغ النظرية، لا تصل إلى المسلمين كاملة [4]، ففي بعض الدواوير يتم توزيع 4 إلى 2 كغ شهرياً، ويذكر الدكتور تامزالي قصة للحاكم العام

1. Boucif Mekhaled, op cit, P. 66.
2. Mahfoud Keddache, op cit P. 681.
3. Assemblé financière de l'Algérie, session ordinaire de novembre, décembre 1945. imp off., Alger, 1946. P.110.
4. *Dépêche de Constantine, 16 02 1945.*

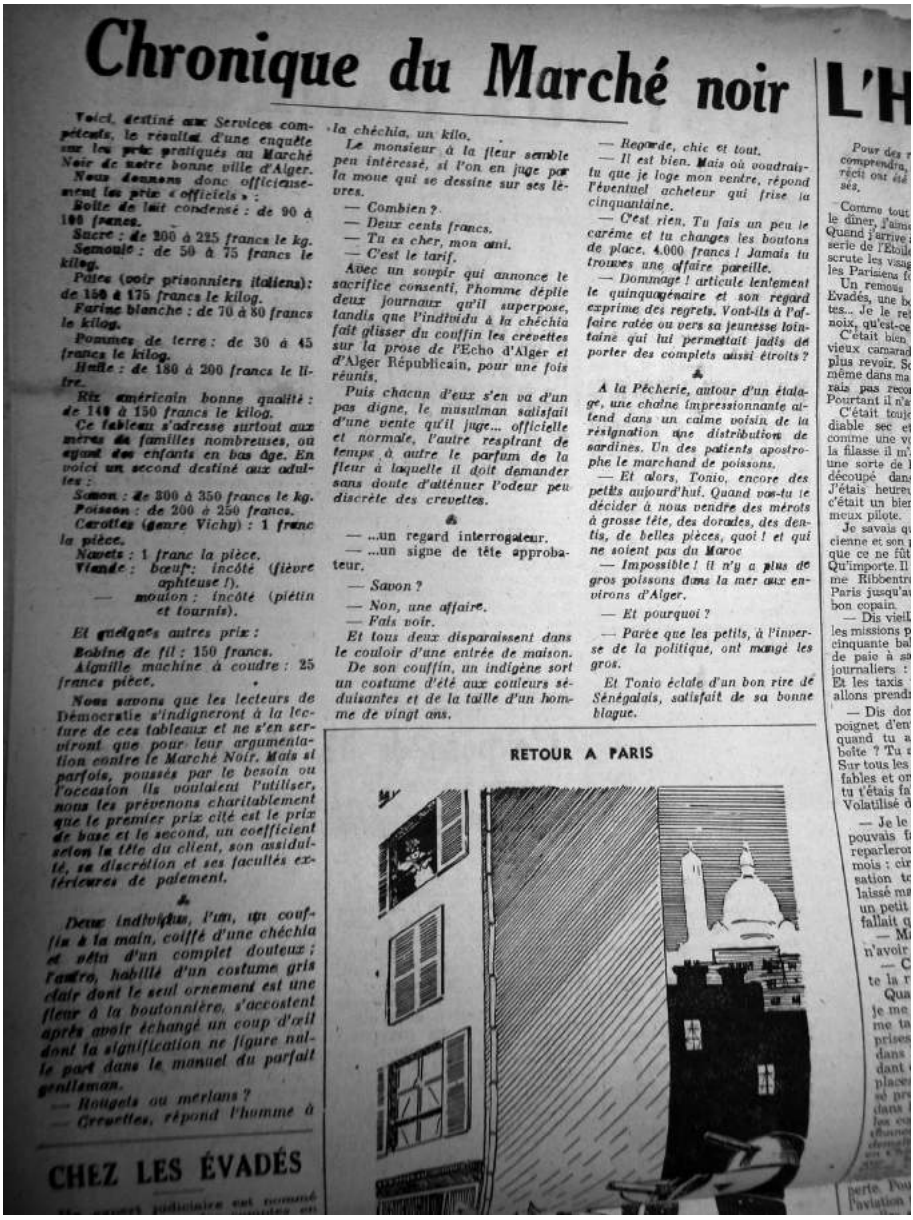

Chronique du Marché noir

Voici, destiné aux Services compétents, le résultat d'une enquête sur les prix pratiqués au Marché Noir de notre bonne ville d'Alger.

Nous donnons donc officieusement les prix « officiels » :

Boîte de lait condensé : de 90 à 100 francs.

Sucre : de 200 à 225 francs le kg.

Semoule : de 50 à 75 francs le kilog.

Pâtes (voir prisonniers italiens) : de 150 à 175 francs le kilog.

Farine blanche : de 70 à 80 francs le kilog.

Pommes de terre : de 30 à 45 francs le kilog.

Huile : de 180 à 200 francs le litre.

Riz américain bonne qualité : de 140 à 150 francs le kilog.

Ce tableau s'adresse surtout aux mères de familles nombreuses, ou ayant des enfants en bas âge. En voici un second destiné aux adultes :

Savon : de 300 à 350 francs le kg.

Poisson : de 200 à 250 francs.

Carottes (genre Vichy) : 1 franc la pièce.

Navets : 1 franc la pièce.

Viande : bœuf : incôté (fièvre aphteuse !).

— mouton : incôté (piétin et fournis).

Et quelques autres prix :

Bobine de fil : 150 francs.

Aiguille machine à coudre : 25 francs pièce.

Nous savons que les lecteurs de Démocratie s'indigneront à la lecture de ces tableaux et ne s'en serviront que pour leur argumentation contre le Marché Noir. Mais si parfois, poussés par le besoin ou l'occasion ils voulaient l'utiliser, nous les prévenons charitablement que le premier prix cité est le prix de base et le second, un coefficient selon la tête du client, son assiduité, sa discrétion et ses facultés extérieures de paiement.

*

Deux individus, l'un, un couffin à la main, coiffé d'une chéchia et vêtu d'un complet douteux ; l'autre, habillé d'un costume gris clair dont le seul ornement est une fleur à la boutonnière, s'accostent après avoir échangé un coup d'œil dont la signification ne figure nulle part dans le manuel du parfait gentleman.

— Rougets ou merlans ?

— Crevettes, répond l'homme à la chéchia, un kilo.

Le monsieur à la fleur semble peu intéressé, si l'on en juge par la moue qui se dessine sur ses lèvres.

— Combien ?

— Deux cents francs.

— Tu es cher, mon ami.

— C'est le tarif.

Avec un soupir qui annonce le sacrifice consenti, l'homme déplie deux journaux qu'il superpose, tandis que l'individu à la chéchia fait glisser du couffin les crevettes sur la prose de l'Echo d'Alger et d'Alger Républicain, pour une fois réunis.

Puis chacun d'eux s'en va d'un pas digne, le musulman satisfait d'une vente qu'il juge... officielle et normale, l'autre respirant de temps à autre le parfum de la fleur à laquelle il doit demander sans doute d'atténuer l'odeur peu discrète des crevettes.

*

— ...un regard interrogateur.

— ...un signe de tête approbateur.

— Savon ?

— Non, une affaire.

— Fais voir.

Et tous deux disparaissent dans le couloir d'une entrée de maison.

De son couffin, un indigène sort un costume d'été aux couleurs séduisantes et de la taille d'un homme de vingt ans.

— Regarde, chic et tout.

— Il est bien. Mais où voudrais-tu que je loge mon ventre, répond l'éventuel acheteur qui frise la cinquantaine.

— C'est rien. Tu fais un peu le carême et tu changes les boutons de place. 4.000 francs ! Jamais tu trouves une affaire pareille.

— Dommage ! articule lentement le quinquagénaire et son regard exprime des regrets. Vont-ils à l'affaire ratée ou vers sa jeunesse lointaine qui lui permettait jadis de porter des complets aussi étroits ?

*

A la Pêcherie, autour d'un étalage, une chaîne impressionnante attend dans un calme voisin de la résignation une distribution de sardines. Un des patients apostrophe le marchand de poissons.

— Et alors, Tonio, encore des petits aujourd'hui. Quand vas-tu te décider à nous vendre des mérots à grosse tête, des dorades, des dentis, de belles pièces, quoi ! et qui ne soient pas du Maroc

— Impossible ! Il n'y a plus de gros poissons dans la mer aux environs d'Alger.

— Et pourquoi ?

— Parce que les petits, à l'inverse de la politique, ont mangé les gros.

Et Tonio éclate d'un bon rire de Sénégalais, satisfait de sa bonne blague.

CHEZ LES ÉVADÉS

RETOUR A PARIS

Démocratie (organe hebdomadaire républicain radicale et radicale-sociale), N°2, 25 aout 1944.

بيروتون(Pyrouton): " جاء شخص إلى أحد القياد و بحث عنه ليطلب منه أن يتجنس بغلاً، ذلك لأن البغل حصته من التموين 10 كغ من الشعير، في حين الجزائري المسلم لم يكن يحصل حينها سو على 2 كغ" [1]، في بعض المناطق لم يتم توزيع تلك الحصص الشحيحة من التموين لمدة ستة أشهر، لذلك أضيف إلى نقص التموين، سؤ توزيعه في القرى والأرياف، بحيث انتشرت السوق السوداء، في وقت كان المتروبول عاجز عن تزويد الجزائر بالمنتجات الأساسية [2].

و لأن مناطق الهضاب العليا كانت الأكثر تضررًا بالجفاف و سؤ الأحوال المناخية، فقد حدثت هجرة لسكان الهضاب نحو المدن والمناطق التلية، في رحلة البحث عن شيء ينقذهم من الهلاك [3].

وقد وصف بعض الكتاب والرحالة بعض مشاهد البؤس في جزائر الأربعينات، منهم الأب دوفيار (Devillared) فيقول" وصلنا الجلفة في سبتمبر 1945، ذلك العام كان متميزاً بصعوبته، الشتاء كان قاسياً، ثلاث سنوات من الجفاف ضربت المنطقة بشكل متتالي، 90% من القطيع مات نقص في الغذاء و الماء، الوباء حل بالسكان، الإدارة خصصت مكتب مداوم فقط لتسجيل و دفن الموتى، العديد من الرحل تم دفنهم في المدينة و هم يبحثون عن ما يسد رمقهم، في المدن و القرى الناس يموتون جوعاً البؤس كان كبيراً، وفيما تكفل المستشفى و المحاربين القدامى و الآباء البيض بتوزيع الأغذية المقننة" [4].

1. Mahfoud Keddache , op cit P. 682.
2. *Liberté, 26 04 1945.*
3. *Dépêche de Constantine, 19 07 1945.*
4. Redouane Ained Tabet, op cit P. 218 .

يذكر أحد الرحالة الأوربيون أن الموت أحدث كوارث في السكان، و أنه في عمالة قسنطينة تلاقى على طول الطرقات رجالاً و نساءً، يلبسون أكياس قديمة أرجلهم حافية، يبحثون بشكل يائس في أرض قاحلة بعض الجذور ليتغذوا عليها، في المدن سادت الأسواق السوداء التي يمارسها الكولون و القياد، سعر الخبز وصل إلى 120 فرنك لكغ في وقت أجور العمال كانت في 60 فرنك لليوم [1].

بينما يصف لنا الأديب ألبير كامي الأوضاع الصعبة التي عايشها في منطقة القبائل خلال التحقيق الذي أجراه بالمنطقة، و الذي نشرته الجزائر الجمهورية(Alger républicain) تحت عنوان بؤس القبائل(misère de Kabylie)، و من تلك المشاهد التي يرويها : "في صبيحة أحد الأيام رأيت في تيزي وزو أطفالاً يتعاركون مع الكلاب على القمامة، و أجابني أحد السكان كل صباح يحدث هذا. في أيام الأربعاء رئيس دائرة تيزي وزو يقدم حساءً لـ50 قبائلي مرة في الشهر، الأخوات البيض ساهمن في الأعمال الخيرية [2]. و يستأنف كامي رواية بعض فصول ما شاهده : "في الحصن الوطني(fort national لاربعاء ناث ايراثن)، خلال عملية توزيع الحبوب، سألت طفلاً يحمل على ظهره كيس صغير من الشعير أعطي له : لكم من الأيام أعطي لكم هذا ؟ – لخمسة عشر يوم، كم هو عدد أفراد عائلتكم ؟ – خمسة أفراد، هذا فقط ما ستأكلون ؟ – نعم، ليس لديكم تين مجفف ؟ –لا، هل تضعون الزيت داخل الخبز ؟ – لا بل نضع الماء، ثم انصرف بنظرة غاضبة [3]. و حسب الاستطلاع الذي أجراه، فإن المجاعة

1. Gregoir Madjarian, la question coloniale et le partie communiste français, place Paul Painlevé, Paris. 1977. P. 93.

2. Albert Camus, misère de Kabylie, article parus dans Alger républicain, voir : actuelles, chronique algérienne, Pléiade Bruges, Belgique, 1965 PP. 915-918.

3. Ibid P. 55.

عمت كل البلاد بشكل خطير يقول : خلال جولتي حول المعاناة و مجاعة السكان، اكتشفت أن خمسة أفراد ماتو في منطقة أبو بعدما استهلكوا جذور سامة، و أن أربع عجائز جاءت من دواوير بعيدة في ميشلي (Michlet عين الحمام) للحصول على الشعير، ماتت في الثلوج خلال طريق العودة، لقد عرفت أن الكمية الموزعة من الحبوب لا تكفي للسكان، ولكن لم أعرف أن ذلك يوصلهم إلى درجة الموت، في قرية لفلاي بسيدي عيش هناك عائلات تبقى لمدة يومين أو ثلاث أيام دون أن تأكل شيئاً [1].

و مثلت ظروف نقص الغذاء و المجاعة مناخاً مناسباً لانتشار الأوبئة و الأمراض الفتاكة، يقول الدكتور جون توماس الذي كان طبيباً في مستشفى الجزائر سنة 1945، شاهدت أطفالاً عمرهم سنة يأكلون التراب، كما شاهدت 200 شخص يموتون من الملاريا في بضعة أيام بغرداية، ويتساءل قائلً: فكيف لا نحصد الثورة بعدما زرعنا خلال هذه المدة الطويلة الحقد و الإهانات و البؤس [2]. وحسب تقرير للحاكم فقد تم تسجيل وباء الطاعون في عمالة وهران، و تم تسجيل 10000 حالة من مرض التيفوس في عمالة الجزائر سنة 1945 [3].

و بالنظر إلى أوضاع المجاعة السائدة في الجزائر، و التي لم تشهد لها مثيل منذ نهاية القرن 19، فسّرت بعض الأطراف خاصة الشيوعيين سبب انفجار انتفاضة 8 ماي 1945، بأثر العامل الاقتصادي، و اتهمت الإدارة الاستعمارية بانتهاج سياسة تجويع لإثارة ثورة طعام.

1. Ibid P. 57.

2. أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، الجزء 3، ط 4، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1992، ص189.

3. Gouvernement générale de l'Algérie, Op Cit, Alger, 1945, PP. 46. 47.

ربط الشيوعيون بين المجاعة وانتفاضة 8 ماي 1945 :

كثيراً ما ربطت العديد من الأطراف بين انتفاضة 8 ماي 1945 و نقص الغذاء، وفيما لخص بعضها ما حدث في أنه "ثورة طعام"، و بالنظر للأوضاع المأساوية التي عاشها الشعب الجزائري خصوصاً سنة 1944-1945، فقد توقعت بعض الأطراف حدوث اضطرابات خطيرة.

و قبل حدوث الانتفاضة بأشهر (سنتي 1944-1945) حذّر الشيوعيون من خطورة الأوضاع في الجزائر، ومن إمكانية تطورها بشكل خطير، ففي 25 أكتوبر 1944 عنونت صحيفة الإنسانية (humanité الناطقة باسم "الحزب الشيوعي الفرنسيPCF)" : الفاشيين أقوياء في شمال إفريقيا، و حذرت من وجود عناصر، تدفع السكان المسلمين للثورة [1]. ذلك بفعل حالة المجاعة المنظمة، فالعمال الفلاحيين حسب "الجزائر الجمهورية"، كانوا يأكلون الجذور التي تعفها حتى الأبقار، و يلبسون ثياباً رثة، يتجولون مع أسرهم في الطرقات بحثاً عن السراب [2].

وذكّرت ذات الصحيفة بتحذيرات الشيوعيين المسبقة قائلة : " منذ مدة طويلة وضّحنا فكرة وجود مؤامرة فاشية، نددت بها الأحزاب الديمقراطية (الشيوعية)، من المستفيد من الجريمة ؟ الأحداث كانت متوقعة من قبل الشيوعيين، فمنذ أكثر من عام، وضّحنا المسئولين الحقيقيين" [3].

وخلال ندوة جمعت الأحزاب الشيوعية الثلاث ؛ الجزائري، المغربي والتونسي، تحت رئاسة إتيان فاجون (Etienne Fajon)، عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي الفرنسي ونائب برلماني وذلك بتاريخ 27 فيفري 1945، ندد المجتمعون بحالة المجاعة المنظمة في أرياف الجزائر،

1. *Humanité, 25 10 1944.*
2. *Alger républicain 02 03 1945.*
3. *Alger républicain, 19 05 1945.*

في محاولة إثارة ثورة طعام يمكن أن تخدم ألمانيا الهتلرية، و تحول دون تحقيق توحد سكان شمال إفريقيا مع الشعب الفرنسي، و من أجل تبرير قمع و حشي و الحيلولة دون تحقيق التطورات الديمقراطية، في هذه الظروف فإن المجتمعون يرون أن الحل السريع، يكمن في توفير التموين الغذائي، والاستجابة للمطالب المشروعة للسكان [1].

و حسب صحيفة الحرّية (liberté لسان حال الحزب الشيوعي الجزائري PCA) فإنّ مندوبون عن الحزب الشيوعي الجزائري، استقبلوا من طرف كازان (الأمين العام للحكومة العامة) أسبوعين قبل 8 ماي، حيث أكدوا له على خطورة حالة التموين في الجزائر، وأنّ البؤس السائد ينذر بقيام حرائق خطيرة، إن لم تتخذ الإجراءات السريعة اللازمة، و اعترف كازان أنه في القبائل لا يحصل الفرد سوى على 4 كغ من حصة التموين (7,5كغ) [2].

وبعد وقوع الانتفاضة بينت الأطراف الشيوعية كيف أن انطباعاتها كانت صحيحة، و خلال تدخل النائب البرلماني إتيان فاجون أمام الجمعية الاستشارية في 24 جويلية 1945، ذكّر أن المؤامرة تم التخطيط لها منذ وقت طويل، و أنه بعد عودته من الجزائر (فيفري 1945) وباسم الشيوعيين ندد أمام الجمعية في 27 مارس 1945 بتحضيرات الطابور النازي الخامس بالجزائر [3]. وذكرت "الحرية" أن هناك مجوعة من الفاشيين في الإدارة الاستعمارية من كبار الكولون، أثاروا ثورة طعام، وأن حزب الشعب الجزائري استغل بؤس السكان ليثيرهم ضد السلطة الفرنسية ؛ فيوم الثامن ماي كان اليوم المضبوط للمؤامرة الفاشية القسنطينية، الرجال

1. *Humanité, 11 05 1945.*
2. *Liberté, 26 04 45.*
3. *Humanité, 11 05 1945.*

النساء الشيوخ والأطفال، الذين كان إخوانهم وأبناؤهم وآباؤهم، لم يتركوا بعد المعارك (في الجبهة بأوروبا) تم قتلهم بوحشية، وخلالها تعرّف الجزائريون على أساليب "الجستابو"، وحتى الذين نجوا من الموت تعرّضوا للتعذيب في السجون [1].

و في هذا الاتجاه قدّمت الصحيفة الاشتراكية "الشعبي"(Le populaire) أرقاماً عن تناقص إنتاج الحبوب من 20 مليون قنطار إلى 5 مليون قنطار سنة 1945، و استنتجت كيف أن ظاهرة تناقض الإنتاج الزراعي، استغله حزب الشعب العربي (حزب الشعب الجزائري) و حزب أحباب البيان ليحققوا التوافق بينهم، للطرد الكامل لفرنسا من شمال إفريقيا [2].

و تصورت الصحف الشيوعية أن الحل للخروج من حمام دم 8 ماي 1945، لا يكمن في القمع الوحشي، بل في توفير الغذاء و اللباس و الكرامة الإنسانية حيث يجد الفرد كل ما يحتاجه، وفي 15 ماي 1945 عنونت صحيفة الإنسانية في أعلى صفحتها الأولى : قدموا الخبز و ليس القنابل (jetez du pain pas des bombes)، أعطوا الغذاء للجياع أوقفوا الفيشيين، أوقفوا حزمة كبار الملاك مجوعي الشعب، الذين يمثلون مصدر الاضطرابات، يجوعون جماهير السكان المسلمين، يحرمونهم من كل قماش، إلى درجة أن النساء لا يخرجن من بيوتهن لأنهن لا لباس لهن، في مثل هذه الظروف لابد للأوضاع أن تنفجر [3].

و ألحت الصحف الشيوعية، على قضية البؤس والفقر وضعف التموين، والمجاعة التي سادت معظم مناطق الجزائر، لذلك اتهمت الإدارة

1. *Liberté,*
2. *Le populaire, 17 05 1945.*
3. *Humanité, 14 05 1945.*

الاستعمارية بأنها انتهجت سياسة تجويع، لدفع الأهالي ليقوموا بثورة طعام، وفي هذا الإطار عنونت "الحرية" : "السكان المجوعين تم دفعهم إلى العنف، من قبل محرضين معروفين لدى الإدارة [1].

وتحدثت الصحف الشيوعية عن وجود مائه إقطاعي دبروا المؤامرة، آزرهم في ذلك موظفين سامين فيشين للحكومة العامة، وهدفهم القيام بقمع وحشي، وجعل الجزائر قاعدة للفاشية، لذلك فلا وجود لثورة عربية بل هي مؤامرة فاشية(pas une révolte arabe mais c'est un complot fasciste) [2]. وانتقدت "الإنسانية" "تكسييه" (Tixier وزير الداخلية) الذي حسبها اتهم حزب الشعب الجزائري و حزب أحباب البيان، وتجاهل منظمي المجاعة الفاشيين والفيشيين الفرنسيين، والذين هم مسلحين بشكل كاف، و حسبها فإنّ الطابور الخامس النازي دس عناصر محرضة في الموكب (المسيرة)، لذلك حسب "العربي بوهالي" يجب أيضا معاقبة الفاشيين مجوعي الشعب كما يستحقون، وتقديم الغذاء للذين يقتاتون على الجذور و النخالة [3].

المتأمل في الموقف الشيوعي من الأحداث ومسؤوليتها، يجد أنه ركز على المسألة الاجتماعية وقضية المجاعة، التي حسبه استغلها "المتطرفون الوطنيون" من حزب الشعب المنحل، ليثيروا حرباً أهلية هدفها إثارة التفرقة بين السكان القاطنين في الجزائر (المعمرين و الجزائريين)، و هذا الموقف تشوبه العديد من الخلفيات الإيديولوجية الحزبية، ومع مرور الوقت حاول الحزب الشيوعي تصحيح موقفه السلبي من أحداث

1. *Liberté, 12 05 1945.*
2. *Alger Républicain, 12 05 1945.*
Voir *Humanité, 12 05 1945.*
3. *Humanité, 09 11 1945.*

الانتفاضة و من الحركة الوطنية، وأصبح يركز أكثر على اتهام الإدارة الاستعمارية و كبار المعمرين، لذلك أصبحت بعض الأطراف الاستعمارية، لا تفرق بين الحزب الشيوعي الجزائري وباقي أحزاب الحركة الوطنية الأخرى [1]، وفي نهاية سنة 1945 تأسف عمار أوزقان (الأمين العم للحزب الشيوعي الجزائري) عن وجود الآلاف من المسلمين في السجون، مع أنّه لا ينبغي البحث عن المسؤلين عن المؤامرة في أوساط المسلمين، ولكن قبل كل شيء يجب البحث عنهم، في أوساط المتعاونين الفيشيين، الذين كانوا يمولون رومل، فهم لم ينشغلوا مثل :أبو وبورجو وفرحات بلقاسم وبيرك و لستراد كاربونيل، والذين لا يزالون أحرارًا و القتّال أشياري الذي لا يزال رئيساً لدائرة قالمة، وبذلك دعت الصحف الشيوعية لمعاقبة الذين اقترفوا مجازر 8 ماي ضدّ الجزائريين، وأدانت أعوان الإدارة الذين اشرفوا على المجازر المقترفة في حق الجزائريين، بحيث قامت صحيفة "الحرية" بنشر صورتين معبرتين عن مجازر أشياري (Achiary) وعنونت : "في هذه المحرقة أحرق أشياري ضحاياه، نحن ندينه ونتهمه [2]، وبعد 1945 أصبحت الصحف الشيوعية، تركز أكثر فأكثر على مسألة القمع، متجاوزة اتهام حزب الشعب و فكرة ثورة الطعام التي روجت لها عند بداية الأحداث.

تقييم الموقف الشيوعي :

يتلخص الموقف الشيوعي، في الشعار الذي رفع الحرب الشيوعي الجزائري ؛ "مؤامرة فاشية لا ثورة عربية"، بحيث مزج بين الأطروحات الرسمية المتهمة لحزب الشعب بالفاشية، و المعتبرة للأحداث أنها من عمل أقلية محرضة وأنّ فكرة الاستقلال أجنبية على الجزائريين، و فكرة

1. عبد السلام عكاش، نظرة الصحافة الاستعمارية لانتفاضة 8 ماي 1945، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث و المعاصر، جامعة الجزائر ، جوان، 2007، ص.

2. *Liberté, 29 12 1945.*

كون الاستعماريين الفاشيين قاموا بتجويع المسلمين لاستفزازهم حتى يثوروا ليمارسوا ضدهم قمعاً وحشياً، ويفرضوا نظاماً ديكتاتوريًا، ولكن إلى أيّ مدى يمكن تصديق الأطروحات الشيوعية، بوجود مؤامرة فاشية ووطنية ؟ واعتبار انتفاضة 8 ماي ثورة طعام ؟

من خلال اعتبار انتفاضة 8 ماي 1945 ثورة طعام، سعت الأطراف اليسارية لتقزيم الانتفاضة وتجريدها من طابعها الوطني، أي أنّ الفكرة الوطنية تبنّتها أقلية، من المحرضين من الأحزاب الوطنية. أما ما يسميهم الشيوعيون سكان شمال إفريقيا، فإنهم ليسوا ضدّ فرنسا، ولم يصلوا إلى درجة المطالبة بالاستقلال. ولكن هذا الموقف يعتبر تفسيراً سيّاسياً يحمل خلفيات إيديولوجية، أكثر من كونه يستند لوقائع الأحداث، ذلك أنّه رغم الانتشار الواسع للمجاعة، والنقص الفادح للأغذية، إلاّ أنّ التقارير العسكرية وتحقيق الجنرال توبير (Tubert) و مراسلي مختلف الصحف (الاستعمارية وغيرها)، أكّدوا وجود مخزونات كبيرة من الدقيق الحبوب الزيوت والألبسة لدى القبائل الثائرة، وحتى خلال الانتفاضة لم يحدث سطو على مخازن الغذاء في مزارع المعمرين، وحسب صحيفة "العالم" (Le monde)، فإنّه خلال الأيام الدموية لا الأكياس المملوءة بالقمح، ولا مخزونات المواد الغذائية تمت سرقتها [1]، وفي 1948 كتب "بينازيت" (Benazet) : "المتظاهرون لم يرفعوا اللافتات ضد التمويل، ولكن مخازن الغذاء المملوءة بالحبوب، والمتروكة دون حماية، لم يتم المساس بها [2]، ونفس الأمر أكّده أوجين فالي، في كتابه حول مأساة 8 ماي 1945، والذي أصدره في نهاية الأربعينيات.

1. *Le monde, 12 05 1945.*
2. Henry BENAZET, l'Afrique française en danger, librairie Arthene Fayard, Paris, 1947, P. 54.

كما أنّ متظاهري 8 ماي، لم يرفعوا لافتات تطالب بالخبز، مثلما فعل عمال بتروغراد خلال مسيرتهم، التي مثّلت بداية الثورة البلشفية في 1917، بل اللافتات التي حملها المتظاهرون، تعبّر عن الطابع الوطني للمظاهرات، بحيث لأول مرّة رفعت الأعلام الوطنية، في مختلف أنحاء الوطن، من قبل جماهير المتظاهرين، ولافتات تطالب بسقوط الامبريالية والاستعمار، وتمجِّد حياة الجزائر حرة مستقلة وتطالب بتحرير مصالي، وهذا ما يعبِّر عن الطابع الوطني الذي اتخذته الأحداث، ذلك أن الجماهير كانت متشبّعة بالحماس الوطني، والواقع أنّ الاستعمار، كان يبحث عن استعادته لهيبته [1]، ويبحث عن الفرصة للقيام بضربته القاضية ؛ ضد الحركة الوطنية المتنامية والطامحة لوضع أحس لجزائر ما بعد الحرب العالمية الثانية. لذلك نستنتج أنّه لم يمثل لا نقص الطعام ولا الحركة الوطنية، العامل المباشر لتفجير الاضطرابات. ولكن النظام الاستعماري هو الذي كان مستعداً ومتحيناً للفرص، حتى يضرب ضربته ليستعيد هيبته، في وقف كانت الجماهير، تتّقيد حماسًا وتأمل في مستقل مشرق، وعهد جديد بنهاية الحرب العالمية.

مسؤولية النظام الاستعماري في حدوث مجاعة 1945 :

رغم تعدد تفسيرات أسباب انتفاضة ماي 1945، ومدى علاقتها بحالة المجاعة والبؤس التي سبقتها وأسباب هذه الأخيرة، إلا أنه في أعين الجزائريين والحركة الوطنية يتمثل المسئول الأساسي للمأساة

1. فقدت فرنسا خلال الحرب العالمية هيبتها في أعين الجزائريين، بفعل هزيمتها السريعة أمام ألمانيا، ووقوعها تحت حكم نظام فيشي، كما كان للدعاية النازية و الفاشية و دعاية الحلفاء أثرها في فقدان تلك الهيبة. حول هذه النقطة أنظر تدخل النائب الاستعماري عن عمالة قسنطينة في الجمعية الاستشارية بول كيطولي
Dépêche de Constantine 17 07 1945 (Paule Cutolie).

الجزائرية(malaise algérien) في النظام الاستعماري، و حتى البيان الجزائري فيفري 1943 قدم الخلاصة التالية : "اقتصادياً النظام الاستعماري عجز عن حل المشاكل التي كان سبباً في وجودها، ذلك أن الجزائر في حالة ما إذا وجدت النيات الحسنة و وتوفرت الإمكانيات باستطاعتها أن تطعم على الأقل 20 مليون ساكن، بحيث تضمن لهم الحياة الرغيدة و الأمن الاجتماعي، و لكنها في ظل النظام الاستعماري لم يعد بمقدورها توفير لا الغذاء و لا التعليم و لا اللباس و لا السكن ولا المعالجة الصحية لنصف سكانها حالياً، هياكلها الحالية تكفي فقط لضمان العيش الرغيد لفئة تمثل ثمن السكان(المعمرين) [1]"

ففي ظرف صعب نقصت فيه المواد الغذائية الأساسية، كان النظام القائم في الجزائر يخدم مصلحة المعمرين، بحيث لم تسجل حالات لنقص الغذاء لدى تلك الفئة، فلم يكن ممكناً بالمنطق الاستعماري أن يسمح للجزائريين من الاستفادة من بطاقات التموين لشراء منتجات تم الاحتفاظ بها للأوربيين أو لسكان المدن فقط. و بذلك لم يكن التمييز العنصري فقط يشمل المشروبات الكحولية ولحوم الخنزير، بل امتد إلى المواد الغذائية المقننة كالحبوب الحليب الزيت و السكر... وقد لاحظ ألبر كامي في منطقة القبائل، كيف أن الأوربيين يوزع عليهم 300 غ من القمح يومياً، مقابل أن الجزائريين كانوا يحصلون في أحسن الأحوال على 100 غ والجزائريين [2].

و قد انتقد ألبير كامي شكل النظام الاستعماري الذي يحكم الجزائريين، و بالخصوص بقاء الاعتماد على القياد، بحيث أساء هؤلاء القياد و كبار الكولون و الإداريين السلطة الممنوحة لهم خصوصاً خلال ظروف الأزمة

1. Boucif Mekhaled, op cit, P. 60.
2. Albert Camus, op cit P. 917

الغذائية، وعنون أحد مقالاته في صحيفته كومبا (16 ماي 1945) "الجزائر بحاجة إلى سفن من العدالة" في إشارة منه إلى أن المشكلة الحقيقية لا تكمن فقط في التموين بالمواد الغذائية، و لكن في إقامة نظام يكفل العدالة و الكرامة البشرية، وطالب بإزالة مظاهر الظلم و يصف الجزائريين : "رجال يتألمون جوعاً يطالبون بالعدالة، فالمجاعة ترتبط بغياب العدالة"، لذلك حسب رأيه يجب اتخاذ إجراءات استعجاليه تبدأ بالجانب الاقتصادي [1].

الجزائريون كانوا يجدون أنفسهم في حالة استلاب، فهم يدركون أنهم الملاك الشرعيين للأرض التي يعيشون فيها، و لكنهم يجدون أنفسهم غرباء في بلادهم، و إذا كانت قلة من العائلات تملك أراضي تضمن لها البقاء، فإن مليون و نصف ليست لهم أرض، و نصف مليون يشتغل كعمال زراعيين لدى المعمرين [2].

ونتيجة الطرق التقليدية المستخدمة فإن المردودية الفلاحية للمساحات المزروعة من قبل الجزائريين، أقل بكثير من نظيرتها لدى الأوربيين، ففي سنة 1945 حصد المعمرون ما قيمته 2115000 ق من مساحة 693000 هكتار، في حين حصد الجزائريون 1457000 ق من مساحة 1487000 هكتار [3].

و قبل الانتفاضة بأشهر عبّر ليستراد كاربونيل(Lestrad Carbonel) والي قسنطينة عن المخاطر التي يمكن أن تترتب عن نقص الغذاء : "لا أتصور إلى أي مدى يمكن لنا إفشال عمل أعداءنا إذا تركنا المستهلكين و

1. Ibid.
2. Boucif Mekhaled, op cit, P.
Ibid. P. 61.
3. Ibid.

بطونهم خاوية. لا أحد يمكن له أن يرد على رد فعل سكان بؤسهم يجعلهم يشعرون بأنهم لن يخسروا شيئا... التذمر يعم الريفيين المعزولين، و نتمنى أن هذه الخشية لن تتحول إلى حالة خطيرة إذا تمت عمليات توزيع الحبوب بشكل منتظم [1].

و ففي مقال كان من المفروض أن تنشره صحيفة كومبا في ماي 1945 ربط "أندري الموهوب عمروش" بين المجاعة و الانتفاضة متهماً الإدارة الاستعمارية بالتهاون فيقول : "الأحداث الدموية كانت متوقعة لم تفاجئ أحداً، المؤسف أنّه لم تتخذ الاحتياطات الواجبة، هناك مجاعات مرعبة عمت كل القرى الجبلية، مجاعة لم تعرف فرنسا لها مثيل منذ قرون، في الشّتاء جمعنا جثث رجال ونساء وأطفال ماتوا من شدة الجوع والبرد، فحصة غذاء الفرد 7 كلغ والتي لا تمثل سوى ثلث الحاجيات الشّهرية، لا تصل كاملة بحيث لا يحصل الأهالي إلا على 1/10 من حاجياتهم. لذلك فالإدارة مسئولة ؛ لأنها لم تتخذ الإجراءات الضرورية لتغذية المسلمين [2].

و لم يتوقف تذمر الجزائريين عند نقص التموين، بل امتد إلى سؤ توزيعه من قبل القياد والإدارة الاستعمارية و مثلت الطوابير على مكاتب التوزيع تجمعات للتعبير عن الغضب و السخط من النظام الاستعماري. في الأرياف التضامن بين السكان في تلك المحنة الجماعية، اتخذ أبعاداً سياسية بتلاحم الشعب الجزائري من خلال مقارنة بؤسه برخاء المعمرين، و بالتالي الخندق الذي يفصل بين المجموعتين السكانيتين، كان موجوداً قبل انتفاضة و مجازر 8 ماي التي كرست القطيعة بشكل أكثر.

1. Ibid P 63.
2. Jean Andrée AMROUCHE, un algérien s'adresse aux français, ou l'histoire d'Algérie par les textes, 1943-1961, Awal armattan, 1954, P. 147.

خلاصة :

نستنتج في النهاية أن عامل المجاعة كان عاملاً مكملاً ضمن عوامل انتفاضة 8 ماي 1945، ذلك أن الجزائر خلال الحرب العالمية عاشت ظروفاً صعبة بفعل آثار الجفاف و المجاعة و تبعاتهما، في وقت خلال طوال سنوات الحرب الطويلة كانت الجزائر نقطة التقاء مختلف أشكال دعاية الحرب، و لكن الدعاية الوطنية التي مثلها حزب أحباب البيان و الحرية وحزب الشعب السري كانت الأكثر وقعاً في نفوس الجزائريين، حتى وصل عدد المنخرطين في حزب أحباب البيان إلى 500000 منخرط، بينما وصل عدد قسمات الحزب في عمالة قسنطينة لوحدها إلى 64 قسمة [1]، و كانت تلك الدعاية تندد بالنظام الاستعماري و تحمله مسؤولية المأساة الجزائرية، و باستثناء الفئة المعمرة فإن النظام الاستعماري عجز عن توفير الغذاء للسكان الجزائريين، و بذلك مثلت الأزمة الاقتصادية الحادة حطباً زاد من اشتعال الحماس الوطني الذي توقدت منه نار الانتفاضة، و بذلك لم يمثل عامل المجاعة السبب الأساسي لانتفاضة 8 ماي، بل كان عاملاً مكملاً لعوامل ترتبط أساساً بالتأثيرات التي أفرزتها الحرب العالمية و لاعدالة النظام الاستعماري و نشاط الحركة الوطنية.

ومع أن الشيوعيون تصوروا أن توفير الغذاء للجياع، سيحل المشكلة و يحول دون تصعيد المطالب الوطنية، إلا أن المشكلة بالنسبة للحركة الوطنية أعمق من قضية نقص الطعام، التي يتحمل مسؤوليتها النظام الاستعماري، فالقضية بالنسبة للوطنيين هي قضية سيادة الشعب على شؤونه، وتخلصه من نير النظام الاستعماري العنصري، لذلك نستنتج أنه حتى وان وفر المستعمر الغذاء للجياع مثلما طالب بذلك الشيوعيين، فإن

1. Charles Robert Agéron.

ذلك لن يوقف زحف الحركة الوطنية لإفتكاك الحقوق المغصوبة، و بالنظر إلى الطابع السياسي الذي طبع على مظاهرة 8 ماي و الانتفاضة التي تبعت تلك المظاهرة، فإن الجماهير الشعبية عبرت عن وصولها لدرجة كبيرة من النضج، ذلك النضج الذي عبر عن نجاح العمل البسيكولوجي للحركة الوطنية، و أنه لم يبق سوى تفعيل العمل الوطني و توجيهه توجيهاً ثورياً.

و من جهته فإن النظام الاستعماري لم يستخلص الدروس من الأحداث، رغم أن الجنرال دوفال (المسئول العسكري عن القطاع القسنطيني) القائل ضمنت السلم لعشر سنوات، قد دعا إلى ضرورة إحداث تغيرات و إصلاحات شاملة، خلال تلك العشر سنوات.

عملية إنزال قوات الحلفاء على الشواطئ الجزائرية والمغربية وعلاقتها بالحركة الوطنية

من إعداد الدكتور القلي العربي
مخبر الدراسات والأبحاث حول الهجرة والرحلة

لقد كان لنزول القوات الأمريكية و الانقليزية بكل من المغرب و الجزائر صداه البعيد في الحركة الوطنية بكل من تونس و الجزائر.

ففي الجزائر أطلق في أول الأمر الأميرال فرنسوا دارلان نداء إلى مسلمي الجزائر شهرا بعد نزول الحلفاء في 11 ديسمبر 1943 و حثهم فيه على إحباط نوايا المحور الرامية أساسا إلى وضع مئات الآلاف تحت نير العبودية و افتكاك أراضي شاسعة وإعطائها إلى مهاجرين ألمان و ايطاليين جدد كما وقع في كل من اكرانيا و روسيا حيث توجد هناك أراضي خصبة شاسعة.

لهذا فقد حاولت فرنسا أن تدخل في أذهان مسلمي شمال إفريقيا أنها على أهبة الاستعداد لمواصلة الحرب و تجنيد فيالق بشمال إفريقيا لحماية المسلمين من همجية الألمان.

إلا أن روبرت مورفي الممثل الشخصي للرئيس روزفالت لعب دورا هاما

في هذا الشأن إذ قرر في العديد من المرات استقبال فرحات عباس[1] ليتحادث معه بشان الأوجه الممكنة لتطبيق الميثاق الأطلسي في الجزائر و حثه على محاولة تيسير اتحاد القوى الجزائرية كي تقف جنبا إلى جنب مع الحلفاء ضد العدو المشترك ألمانيا النازية.

و في هذه الفترة بالذات كان الجنرال ديقول منهمكا في انقلترا على إعداد المقاومة الفرنسية داخل الأراضي الفرنسية و في المستعمرات، بينما أصبح الأمريكيون يتصرفون في كل من المغرب و الجزائر كبلدان محتلة تخضع مباشرة للإدارة الأمريكية، كما أصبح من الآن فصاعدا يجول في العديد من أذهان القادة الجزائريين الخوف من سيطرة نهائية أمريكية.

و انقليزية قد تأخذ فيما بعد شكلا سياسيا. و بداية من هذه الفترة أصبح البعض يفكر في إيجاد نظام فدرالي جديد مع فرنسا يكون اخف الضررين إذ تبقى الجزائر في المحيط الفرنسي و يحول دون القطيعة معها، و هذه الفكرة تبناها بعض القادة الجزائريين الذين انفصلوا نهائيا في ما بعد عن فرنسا و انضموا إلى المقاومة الجزائرية.

و في ديسمبر 1942 أعلن المسلمون الجزائريون أنهم على الاستعداد للمشاركة في حرب لتحرير الشعوب و بذلك يحققون تحريرهم الذاتي في نطاق أساسه فرنسي و تحرير فرنسا في نفس الوقت. إلا أنهم في نفس الوقت يعلمون الإدارة الأمريكية بأنهم ما زالوا محرومين من الحقوق و الحريات الأساسية التي يتمتع بها السكان الآخرون لهذا البلد (فرنسا) بالرغم من التضحيات الجسام التي بذلوها في سبيل رفع عزة و مجد

1. حسب ما ورد في راي فرحات عباس في جريدة ليقاليتي "المساواة" الصادرة في 12 جانفي 1945.

فرنسا [1]. إلا انه ينبغي في هذه الفترة الحاسمة من تاريخ فرنسا أن تبرز عزمها على الإصلاح في الجزائر و تنفيذ انجازات ملموسة و عاجلة قبل فوات الأوان.

ففي هذه الحالة نلاحظ بوضوح أن مسلمي الجزائر كانوا في أول الأمر يطالبون بإبقاء الجزائر في إطار فرنسي شريطة أن لا يشرك الفرنسيين في تحرير النظام الخاص بالمسلمين و هو ما يرمي إلى نزع عنهم أحد اختصاصاتهم الأساسية. و الملاحظة الهامة الأخرى التي يمكن أن نجنيها هنا هو أن الحضور الأمريكي بالجزائر أعطى الوجود الفرنسي صبغة احتلال أجنبي فأوحى إلى قادة المسلمين الجزائريين بأنه يمكن أن تصبح أحلامهم حقيقة قد تؤدي إلى إقرار واقع جديد لا و لن ترضى به فرنسا.

*** مطالب البيان المقدم للسلطات الانقليزية و الأمريكية :**

لقد انتزع الاستعمار من القبائل و السكان المحليين أراضيهم [2] و حول النسبة الكبيرة من الجزائريين إلى شعب مركب من فلاحين صغار و خاصة من مأجورين، إلا أن النخبة لا باس بها من المثقفين مثل فرحات عباس و الفلاحين الآخرين و أصحاب الصناعات التقليدية و العمال كلها استطاعت أن تتكون في شكل جمعيات سياسية معارضة، و عجل بظهور مثل هذا التطور عنصران جديدان :

المحارب القديم الذي اكتسب الشعور بالكرامة و المنتخب الجديد الذي أصبح الناطق باسم الشعوب المغلوبة على أمرها و المستعبدة.

و على العموم أصبحت توجد في فترة تواجد الحلفاء بالجزائر كتلتان :

1. في كتاب من تأليف مونتاني "إلى أين تسير الجزائر" 1945 بداية من الصفحة 87.
2. في كتاب من تأليف اوزقان "المجلس التأسيسي الوطني" 5 أفريل 1946.

كتلة أوروبية و كتلة إسلامية تختلف الواحدة عن الأخرى و لا روح مشتركة بينهما و أصبحت بالتالي عملية الإدماج وهما تسعى فرنسا لتحقيقه.

*** البنود الأساسية لمطالب البيان :**

1/ المطالبة بإصلاحات ملموسة و عاجلة.
2/ إدانة و إلغاء الاستعمار الذي هو الشكل العنصري لرق
3/ منح الجزائر دستورا يضمن لها ما يلي :

- الحرية و المساواة المطلقة لجميع السكان بدون ميز عنصري و لا ديني
- حذف الملكية الإقطاعية و ذلك بإدخال إصلاح زراعي كبير
- الاعتراف باللغة العربية كلغة رسمية مثل اللغة الفرنسية
- حرية الصحافة و حق تأسيس الجمعيات
- التعليم المجاني و الإجباري بالنسبة للأطفال من الجنسين
- حرية الشعائر الدينية لجميع السكان و تطبيق مبدأ فصل الدين عن الدولة

و في الميدان السياسي طالب البيان بمشاركة المسلمين الجزائريين العامة و الفعلية في حكومة بلادهم.

و سلم نص البيان إلى كل من بيروتون يوم 31 مارس 1943 فوعد بدراسته و جعله أساسا لإصلاحات مقبلة كما سلم نص آخر من هذا البيان إلى سلط الحلفاء.

*** حكم الجنرال كاترو الاستبدادي :**

في 03 جوان 1943 عيّن كاترو واليا عاما على الجزائر بدلا من بيروتون و مندوب الدولة للشؤون الإسلامية و هو دبلوماسيا أكثر منه عسكريا.

و كان لأول اجتماعا لحكومته بالجزائر هو محاولة إيجاد أسس التكافل بين الفرنسيين و المسلمين و قد صرح الجنرال كاترو[1] في ما بعد أمام لجنة برلمانية يوم 23 جوان 1943 أن النصر هو الهدف رقم واحد الذي تسعى فرنسا إلى تحقيقه و ليس من المناسب في الظرف الراهن أن تشوش العقول و الذهنيات الفرنسية بإجراءات سابقة لأوانها و سيحصل ما يلزم منها في الوقت المطلوب و لكن فقط على صعيد الوحدة الفرنسية لان وحدة فرنسا و الجزائر هي أساسية و لا يمكن لأي فرنسي أن يحيد عنها و بالتالي كل عمل رئيسي يرمي إلى تمزيق الوحدة هو مرفوض و لن ترضى أو تعترف فرنسا بانفصال الجزائر التي تعتبر جزء لا يتجزء منها.

أن كاترو عمد أيضا إلى مهاجمة الوحدة العربية و الوحدة المغاربية و أعلن أن إفريقيا الشمالية لا علاقة لها مع المشرق العربي و يجب عليها أن تتخلص نهائيا من جاذبية المشرق لكي تدور نهائيا في فلك فرنسا الأم.

*** دور الجنرال ديغول و أمر 07 مارس 1944 :**

في هذا التاريخ بالذات أعلن دجيغول أن هيئة تحرير البيان قررت و بدون رجعة إسناد حقوق المواطن الكاملة فورا و بدون تأخير إلى عدة عشرات من آلاف المسلمين بالجزائر و لا تقبل بعد هذا التاريخ أي منع أو تحديد لممارسة هذه الحقوق و يجب في نفس الوقت الترفيع من نسبة مشاركة الملمسين الفرنسيين في مختلف المجالس.

و على اثر هذا التصريح تلقت العناصر المعتدلة في كلا الطرفين و بحماس قوي حق المواطنة في كنف قانون الأحوال الشخصية، و صرح الطالب رئيس الهيئة النيابية العربية قائلا : "انه حلم يتحقق"، و على العكس رفضته المنظمات الوطنية الأخرى فمثلا ندد به الشيخ الإبراهيمي

1. ورد في كتاب "الجنرال كاترو في المعركة" بداية من الصفحة 432.

رئيس هيئة العلماء المسلمين و اعتبره خطوة نحو إدماج لات يرضى به الشعب المسلم و سوف يقاومه بكل ما أوتي من قوى كما وجه إليه مصالي الحاج نفس الانتقاد و نادى بتحرير المسلميين الجزائريين و طالب بتأسيس دولة جزائرية مع برلمان جزائري و مواطنة جزائرية كما اتخذ فرحات عباس المعتدل آنذاك موقفا مشابها.

أما على الميدان [1] فقد تمكنت جيوش الحلفاء القادمة من الجزائر تحت إمرة باتون من الوصول و محاصرة مدينة تونس كما أعلن الباي ولاءه إلى كل من ينتصر في الحرب و تمكنت في الأخير هذه القوات من دحر جيش المحور في الوطن القبلي و انتهت المعارك بخسارة فادحة له وصلت إلى حوالي 300.000 أسير.

1. في كتاب من تأليف جيرو "الانتصار" من الصفحة 122 إلى صفحة 133.

الاستشراق الفرنسي والتراث التواتي

قراءة في رحلة عبد القادر بن أبي بكر التواتي بن هيبة الله

إعداد الأستاذ : فارس كعوان
مخبر الدراسات والأبحاث حول الهجرة والرحلة

مقدمة

سنحاول في هذه المداخلة استقراء ودراسة أهم ما جاء في رحلة عالم من علماء توات في عهد الاحتلال الفرنسي، و بغض النظر عن موقف صاحب الرحلة من الفرنسيين فإن رحلته هذه تعد مصدرا هاما للتعرف على أوضاع العصر الذي كتبت فيه.

التعريف بصاحب الرحلة :

لم نجد لصاحب الرحلة ترجمة في المؤلفات التي رجعنا إليها فلجأنا إلى استخلاص ترجمة موجزة له من خلال ما ذكره بارجيس وما أورده المؤلف في رحلته هذه، فهو سيدي الحاج عبد القادر بن أبي بكر بن هيبة

الله الشريف التواتي [1] المولود في قرية المتديكات [2] بمنطقة آولف [3]، ونرجح أنه ولد في الثلث الأول من القرن 19 م.

ولم تكن توات وقت قيامه برحلته قد خضعت بعد للاحتلال الفرنسي، ولكن الشمال الجزائري بكامله وقسم هام من الجنوب الشرقي للجزائر قد احتل، وبدأت اهتمامات الفرنسيين بالتوغل في كامل الصحراء الجزائرية وفي هذا الإطار بدأت اتصالاتهم ببعض الأهالي للتعرف على طبيعة البلاد وسكانها، وكان صاحب الرحلة هدفا لاتصالات بعض العسكريين الفرنسيين فسافر لتوقرت للقاء الفرنسي Du Coudet المعروف باسم حجي عبد الحميد باي والذي طلب منه تدوين أبجدية التوارق وقائمة بأسماء القادة الأهالي للمناطق الصحراوية وهو أمر كان يهم السلطات الفرنسية في تلك الفترة، كما كلفه الضابط بواسوني بجمع قائمة بأسماء القادة الأهالي للمناطق الصحراوية.

و من خلال رحلته هذه يبدو أن صاحب الرحلة كان مثقفا كثير الاطلاع على شؤون الصحراء وعارفا ببعض اللغات واللهجات الصحراوية والإفريقية، كما يظهر دقيق الملاحظة وصادقا في وصفه للمناطق التي زارها مما أكسب رحلته أهمية كبرى.

ظروف ودواعي الرحلة :

ظلت منطقة الصحراء خلال القرن التاسع عشر محل اهتمامات الفرنسيين، وتجلى ذلك في الطلب الذي قدمه الامبراطور الفرنسي

1. L'Abbé Barges : Le Sahara et le Soudan : documents historiques et géographiques, Paris, Just Rouvier libraire-éditeur 1853, p. 7.

2. ولعلها تيديكلت Mettediccat كذا وردت عند بارجيس.

3. L'Abbé Barges : Op cit, p. 4.

نابوليون الثالث لدوفيريي Duveyrier الذي كان متواجدا بغدامس بليبيا بأن يزوده بمعلومات وافية عن الصحراء باعتباره من المهتامين بهده المنطقة.

وكان الفرنسيون يرغبون في استمالة أعيان الصحراء والتعرف بشكل كامل على البنية الاجتماعية والدينية والنفسية لسكانها. [4]

و حرص الاستعمار الفرنسي على ضرب مواقع المقاومة حيث اعتصمت عدد من القبائل بالصحراء نظرا لصعوبة وسطها الطبيبعي وجهل الفرنسيين به، فكان لا بد على هؤلاء في مرحلة أولى التعرف الكافي على الصحراء باستكشاف مظاهرها التضاريسية والمناخية ومواردها المائية الجوفية وكذلك دراسة المجموعات السكانية وعاداتها وتقاليدها وتاريخها السياسي والحضاري وإمكانياتها الدفاعية حتى تكون السلطات العسكرية الفرنسية على اطلاع تام بالوسط الذي تنوي اجتياحه [5] وهكذا جاءت رحلة عبد القادر بن أبي بكر التواتي استجابة لهدا الغرض.

إن هذه الرحلة التي تمت حسبما ذكر المؤلف سنة 1266 هـ/1849 م [6] ودونت بشكل نهائي سنة 1268 هـ/ 1851 م قد بدأها صاحبها من مسقط رأسه بتوات متجها إلى توقرت لمقابلة حجي عبد الحميد باي كما ذكرنا سابقا ثم توجه إلى قسنطينة وقدمت له تعليمات من طرف ضابط المكتب

4. أحمد مريوش : التوسع الفرنسي في الجنوب الجزائري وردود فعل سكان الهقار 1916، مجلة المصادر عدد 11 السداسي الأول 2005، ص 115.

5. التليلي العجيلي : دور بعض مشايخ الطرق الصوفية في مساعدة الفرنسيين على استكشاف الصحراء الإفريقية في النصف الثاني من القرن 19، المجلة التاريخية المغربية السنة 16، العدد 53، جويلية 1989، ص. 143 144.

6. Ibid, p. 13.

العربي بها وهو Boissonet المعروف عند الكتاب العرب ومنهم صاحب الرحلة باسم القبطان بوسنة.[7]

وذكر صاحب الرحلة أن هذا الضابط قد أعطاه مبلغ 500 فرنك كمصاريف للرحلة وأنه قد تبقى له منها مبلغ 140 فرنك فقرر العودة لقسنطينة ليشتري منها بضائع توجه بها إلى بسكرة ومنها إلى توقرت ثم إلى تماسين أين أجرى اتفاقا مع الشعانبة على أن يصحبهم إلى ورقلة، ولكن عند الوصول إلى المكان المسمى مطماط على مسيرة نصف يوم من تماسين تعرضت القافلة إلى هجوم شنته قبيلة سعيد أولاد عامر فسلبوا القافلة بالكامل ولم يتركوا لصاحب الرحلة غير قميصه.[8]

وعند وصول أفراد القافلة المسلوبة إلى نقوسة استقبلهم شيخ المدينة وأكرم وفادتهم ومنحهم ثيابا جديدة، ومن نقوسة توجهت القافلة ومعها صاحب الرحلة إلى ورقلة ومنها إلى ميزاب ثم متليلي ثم القليعة ومنها إلى تيميمون وصولا إلى آولف التي حرر بها نص الرحلة التي تبدو صغيرة الحجم لكنها تحوي معلومات في غاية الأهمية وقد نوّه بقيمتها مترجمها القس بارجيس الذي قال إنها عمل مفيد ونافع للتعرف على أحوال الصحراء الجزائرية وبلاد السودان الغربي، كما اعتبر أن الأبجدية الخاصة بالتوارق التي جلبها صاحب الرحلة هي أكمل وأدق أبجدية عرفها الفرنسيون رغم الأعمال الهامة حول الصحراء التي قام بها الكثير من الرحالة والمستكشفين.

7. ذكره المؤلف في رحلته هذه أيضا باسم أبو حسن وقد عرف عن الضابط بواسوني اهتمامه بتعلم اللغة العربية وتشجيعه للكتاب على التأليف التاريخي كما حصل مع صالح العنتري مؤلف الفريدة المنسية.

8. L'Abbé Barges : Opcit, p. 5.

أهمية الرحلة :

-1 في الجانب التاريخي :

تقدم لنا هذه الرحلة معلومات تاريخية هامة، ويبدو أن الرحالة كان ذا ثقافة تاريخية كبيرة وعلى اطلاع واسع بتاريخ المناطق التي زارها، كما أن فضوله العلمي أتاح له التعرف على أحوال الشعوب التي عبر أراضيها، فهو يفيدنا مثلا أن للتوارق حوليات تاريخية وتآليف في فنون أخرى دونوها بخط التيفيناغ.[9]

ويخبرنا أن مدينة تمبوكتو خضعت قديما لسكان آغ راما ثم انتزعها منهم الفلان ثم انتزعها منهم كعو وابنه آن نابيغر، وبعد ذلك صارت تحت حكم العرب وحكمها أولاد سيدي الشيخ المختار، وظلت لمدة طويلة محل شد وجذب بين عدد من القبائل الصحراوية.

ويقول الرحالة أن أهالي تمبوكتو من الزنوج ليس لديهم كتابة بلغتهم وبالتالي لم يدونوا كتبا مثل التوارق، وأن المسلمين منهم يكتبون بالحروف العربية أما الوثنيين فلا كتابة لهم.[10]

وذكر الرحالة أن حكم ورقلة كان سابقا بيد أولاد مولاي[11] الذين جاءوا من تافيلالت وهم من الأشراف، وأنهم دخلوا في صراع فيما بينهم بسبب التنافس على الحكم، وأول من حكم منهم ورقلة هو مولاي محمد وخلفه مولاي مسعود وبعد وفاة هذا الأخير شغل العرش على التوالي كل من :

9. Ibid, p. 6.
10. Ibid, p. 10.
11. -11 يقصد بهم بني جلاب سلاطين توقرت ولا يقدم الرحالة قائمة مضبوطة وكاملة لهؤلاء ، انظر حولهم العمل الهام الذي أنجزه الضابط فيرو.
L. C. Feraud : Les Ben Djellab Sultans de Tougourt, in R.A 1886 pp. 374-391 et pp. 419-439.

مولاي الذهبي ومولاي السطيف ومولاي علي ومولاي سليمان الذي توفي بعد سنتين من حكمه، ثم قدم رجل من أولاد سيدي الشيخ حمزة [12] كان خليفة للفرنسيين على تلمسان فاستولى على حكم ورقلة وانضوت قبائل المنطقة تحت لوائه ولعب هذا الشخص دورا محوريا فيما بعد وذاع صيته حسبما ذكر صاحب الرحلة. [13]

ويفيدنا صاحب الرحلة بأن حكم نقوسة قد آل من أولاد بن الأنبابي إلى الشريف محمد بن عبد الله الذي طرد هؤلاء وسلبهم جميع أملاكهم واستولى على المدينة وحطم السور المحيط بها. [14]

ويذكر صاحب الرحلة أنه يوجد جنوب شرق ورقلة وعلى مسافة ساعة من المسير خرائب مدينة قديمة تسمى جالو كانت لا تزال توجد بها القصور والنصب العامة وأسواق السكان القدماء [15] ولعلها تكون مدينة رومانية قديمة.

2- في الجانب السياسي :

تقدم لنا هذه الرحلة صورة دقيقة للوضع السياسي السائد في المناطق الصحراوية في تلك الفترة، فقد أفادتنا بأن بعض المناطق ورغم السيطرة الفرنسية عليها إلا أن هجمات القبائل على القوافل

12. كان أولاد سيدي الشيخ قد أعلنوا في البداية ولائهم للأمير عبد القادر لكنهم انضووا بعد ذلك تحت لواء الفرنسيين واستعانت بهم فرنسا للتوسع في الجنوب حيث عينت سيدي حمزة ولد أبي بكر بعد مساموات ومشاورات خليفة على الجنوب الجزائري سنة 1850، أنظر : إبراهيم مياسي : من تاريخ أولادي سيدي الشيخ "الثورة الأولى : 1864-1881" مجلة الثقافة، السنة 22، العدد 114، 1997، ص. 119.

13. Ibid, p. 17.

14. Ibid, p. 18.

15. Ibid, p. 18.

التجارية المارة بها لم تتوقف وهو ما عانى منه صاحب الرحلة نفسه حيث سلبه فرسان قبيلة سعيد أولاد عامر من جميع أغراضه كما سبق ذكره. [16]

كما يقدم لنا صاحب الرحلة أسماء حكام المناطق الصحراوية في عهده، فقد كان شيخ مدينة نقوسة يدعى أحمد بن أنبابي وأعيان عين صالح هم : الحاج محمد بن الحاج أحمد المختار والحاج أحمد الحبيب بن الحاج السوغري والحاج محمد بن سي الحاج أبا جود وأخوه الحاج عبد القادر ومحمد بن أحمد داود وبغدادي بن حمو وأما مرابطي عين صالح فهم : الحاج محمد الصالح وسيدي بن الحاج عبد القادر.

وشيخ قبيلة هقان وهي من قبائل كيلا تيتوغا التارقية يسمى آما آسوطان وأما شيخ قبيلة تيلا آغريا فيدعى كوعاجي. [17]

وقادة آولف هم : الحاج محمد كعوي والحاج ولد الحاج أحمد بن دحا والجيلاني بن البلاّل ومحمد بن أحمد الحبيب وهم جميعا من قبيلة أولاد ازنان، وأما شرفاء آولف وشلي فهم : مولاي علي الشريف وسيدي الحبيب بن محرز.

وقادة قبيلة أولاد يحي هم : المبارك ولد قوماه ومحمد بن الحاج عبد الله الجاوني، ويعترف سكان ولان بالقادة التالية أسماؤهم : سيدي محمد الوافي بن مولاي أحمد ومحمد بن مولاي أحمد بن هيبة ومولاي اليزيد بن سيدي الوافي وسيدي بن علي الشريف ومولاي عبد المالك بن مولاي العربي.

16. - Ibid, p. 5.
17. - Ibid, p. 6.

ويقول صاحب الرحلة أن السلطان الحاكم للأراضي الممتدة من جني إلى زبرام قرب سقتو ببلاد السودان الغربي هو السلطان آن نابيغر آق كعو إيغرني آق.[18]

وتفيدنا الرحلة أن القليعة كان بها سابقا مدينتين لكن بعد ذلك قام سكان إحدى هاتين المدينتين بالسيطرة على الثانية وإبادة سكانها وتحطيم عمرانها عن آخره وقال صاحب الرحله أنه كان لا يزال موجودا على عهده المنابع التي حفرت في الأزمنة القديمة والتي تجري بمقدار ذراع ونصف فوق سطح الأرض.

وكان يقيم بالقليعة شعانبة الماضي وشعانبة متليلي ويعرفون باسم المزارقية[19] وكان أهل ورقلة يعرفون بأولاد إسماعيل، والبقية من سكان ورقلة يعرفون باسم أولاد بوسعيد، ويشكّل المخادمة المقيمون بأراضي ورقلة ثلاثة قبائل أهمها من حيث المكانة : أولاد أحمد والعرب المعروفين ببني ثور وأولاد نصير.

وكان قائد القليعة يدعى سليمان بن ضاوي، وأما قائد متليلي فهو الشيخ يوسف وكان أولاد إسماعيل المقيمون بورقلة تحت قيادة البساطي بن شعيب بن بازوبي، ويعترف أولاد سعيد بأحمد بن الشيخ بن زواد قائدا عليهم، وأما المخادمة فقائدهم هو الشيخ ناصر.[20]

18. - Ibid, p. 10.

19. وردت عند بارجيس بصيغة بزاريقة وهي خاطئة ، ويذكر فيرو أن السلطان الجلابي علاهم الذي حكم ورقلة سنة 1602 قد اضطر للاستعانة بشعانبة الزريبة الدين قدموا إلى ورقلة بحثا عن المراعي وشكل منهم مزارقية أي حراس بالرماح لحمايته من اعتداءات القبائل البدوية الأخرى، أنظر :

L. C. Feraud : Les Ben Djellab... Op cit, p. 374-374

20. Ibid, p. 16.

وتتشكل العتابة وهي إحدى قبائل ورقلة من أربع قبائل أهمها من حيث المكانة قبيلة أولاد فضول والقائد الرئيسي للقبائل العربية لبني منصور والرحابة والفتناشة يسمى قدور بن مبارك [21].

3- في الجانب الجغرافي والاقتصادي :

لقد غلب على هذه الرحلة الطابع الجغرافي الاقتصادي فصاحب الرحلة كان مكلّفا من الضابط الفرنسي بواسوني ومن حجي عبد الحميد باي بجمع أكبر قدر ممكن من المعلومات التي تهم الفرنسيين في هذا المجال، وهكذا زودتنا هذه الرحلة بمعلومات هامة عن الطرق والمسالك الصحراوية التي قطعها في رحلته واهم المحطات بها كما يقدم لنا وصفا لطبيعة الأراضي التي مر بها.

ويذكر صاحب الرحلة عددا من منابع المياه التي مر بها ففي طريقه إلى القليعة مثلا رأى بئرا يسميها الأهالي بير الزرار ماؤها عذب [22] كما يذكر أن منابع الماء وفيرة بورقلة وهي مدفونة بالرمل ولا تظهر في الغالب إلا في أماكن محدودة [23] وفي طريقه إلى بلاد السودان صادف بئرين هما بير مغندن وبير تانتيناه. [24]

وتفيدنا الرحلة بوجود بحيرة عميقة مائها مالح وبها الأسماك تقع جنوب تماسين بورقلة كما تفيدنا الرحلة بوجود بحيرة عميقة لكنها أقل ملوحة يعيش فيها الإوز ودجاج الماء بين توقرت وتماسين. [25]

21. Ibid, p. 17.
22. Ibid, p. 6.
23. Ibid, p. 18.
24. Ibid, p. 8.
25. Ibid, p. 19.

و يحدد صاحب الرحلة المسافات بين المناطق بمسيرة الأيام فيقول مثلا أن المسافة بين متليلي وميزاب هي نصف يوم من المسير، ومن متليلي إلى القليعة خمسة أيام [26].

وتفيدنا الرحلة أن هناك طريقا نهريا هو الأفضل للتنقل من سانساندي إلى شيقو، وبالنسبة للنواحي الاقتصادية فالرحالة يؤكد وجود بعض الثروات مثل الطلق والبلور والرخام الأخضر والأحمر والأسود وحجر الشب والكبريت والنطرون والملح ووجود عدد من المعادن والأحجار الكريمة وأحصى الرحالة 25 نوعا من الأحجار الكريمة وذكر أنواعها والاختلافات الموجودة بينها [27].

ويذكر الرحالة كذلك أسماء النباتات والأشجار التي تنمو بالمناطق التي زارها يقدم لنا أسمائها بلغات تلك المناطق كما لم يكتف بذلك ووضّح حتى المنافع الطبية لعدد منها. [28]

وفي الجانب الاقتصادي أيضا تفيدنا الرحلة أيضا بوجود الأسواق الكبيرة في تيميمون والتي يرتادها رجال سي الشيخ وحميان الشراقة وأولاد زياد والدراق وزراين والظراف والغياشر وذوي أولاد سي الشيخ وأحمد ولخضر والشعانبة. [29]

وبتوات عدة أسواق تجارية أهمها تيميمون شمالا وفي الغرب سوق تيمي وبتيمي 25 قرية يرتاد أسواقها الفلان وأهل الغرارب "غرب إفريقيا" ويرتاد سوق قصر تمنطيط أهل ساهل والعرب والبدو والجكانة وأولاد الحاج وسكان سوف [30].

26. Ibid, p. 4.
27. Ibid, p. 11.
28. Ibid, p. 14-13
29. Ibid, p. 5.
30. Ibid, p. 15

الخاتمة :

في ختام دراستنا هذه نخلص إلى أن رحلة سيدي الحاج عبد القادر بن أبي بكر بن هيبة اللّه الشريف التواتي من توات إلى ورقلة ومنها إلى بلاد السودان هي رحلة لا تخلو من فوائد تاريخية وجغرافية هامة، وأن صاحب الرحلة لم يكن يقدم وصفا تقليديا للمناطق التي زارها وإنما حاول على قدر الإمكان تقديم معلومات دقيقة، وإننا إذ نأسف لضياع النص العربي لهذه الرحلة فإننا متفائلون بأن يظهر هذا النص في إحدى الخزائن الخاصة بتوات فيضيف إلى التراث التواتي مصدرا في غاية الأهمية.

الاحتلال والمنظومة التواصلية في الجزائر

أ. د. فضيل دليو
قسم علوم الإعلام والاتصال – قسنطينة

تمهيد :

لقد قام الاحتلال الفرنسي في الجزائر بالعديد من الجرائم منذ أن وطأت أقدام جنوده شواطئ العاصمة بـ "سيدي فرج" عام 1832. ومن بين هذه الجرائم : الحرائق لإبعاد السكان وتجريدهم من أراضيهم والمداخن لإبادتهم خنقا.

وهناك محارق ومداخن أشد وطأة وأبعد آثارا على أجيال من الجزائريين، وهي تلك التي تندرج ضمن الإبادة الثقافية (Génocide culturel) المنهجة ضد الكيان الحضاري الجزائري.

ولذلك أردنا بمشاركتنا هذه تسليط بعض الضوء على سياسة الاحتلال المجتثة للأصول الثقافية الجزائرية والمفككة للمنظومة التواصلية في الجزائر، وذلك من خلال عرض العناصر الآتية :

1. المنظومة التواصلية غداة الاحتلال الفرنسي.

2. كيفية تعامل المحتل مع هذه المنظومة (منطلقاته الفلسفية وإجراءاته العملية).

3. رد الفعل الجزائري.

1- المنظومة التواصلية غداة الاحتلال الفرنسي :

كانت الجزائر تتميز في تواصلها الاجتماعي بمظاهر روحية ورمزية أساسها إسلام طرقي (Confréries) ومرابطي (شيوخ الزوايا : Santons) متجدر بقوة في الحياة اليومية. وكانت الحياة الثقافية غداة الاحتلال الفرنسي تتمحور عموما حول عدة مؤسسات تواصلية (ثقافية، تربوية، إعلامية) أهمها : الجوامع والمساجد والزوايا والكتاتيب والمدارس والمكتبات والتجمعات والحفلات المناسبتية (للحفظ والإنشاد وقصّ السير والمغامرات واللعب...) ومسارح عرائس القراقوز (خيال الظل) والمداحون والبراحون (للتحذير من المخاطر وإذاعة الأوامر) ومجالس المناظرة...

وكانت أكبر مؤسسة تغذي معظم هذه المؤسسات بأنشطتها المختلفة (العبادة والتربية والتعليم والرباط والإيواء والتسلية) هي مؤسسة "الأوقاف" (الحبوس).

من الناحية الكمية، يختلف تقدير عدد هذه المؤسسات باختلاف الدارسين :

- بالنسبة للمؤسسات الدينية، فـ "ديفوكس" مثلا، يرى أن مدينة الجزائر كان بها غداة الاحتلال 176 مؤسسة دينية بينما قدرت عددها وزارة الحربية الفرنسية بحوالي 150 مؤسسة (من بينها 106 جامعا

ومسجدا...)، وفي مدينة قسنطينة ورد في سجل لـ "صالح باي" وجود 75 جامعا ومسجدا، وفي تلمسان 50، عنابة 37، الخ.

- وأما المدارس الإبتدائية والثانوية والعليا، والتي كانت في الغالب ملحقة بالجوامع والمساجد والزوايا، فكانت تنتشر في أهم المدن الجزائرية: العاصمة (100 مدرسة إبتدائية ثانوية وعليا)، قسنطينة (90 مدرسة إبتدائية و07 مدارس ثانوية وعليا)، تلمسان (50 مدرسة إبتدائية و 5 مدارس ثانوية وعليا)... (سعد الله أبو القاسم: 1998).

وتذكر مراجع أخرى (جغلول، ع. : 1982، 93) أن نسبة الجزائريين الذكور الذين كانوا يعرفون الكتابة والقراءة بلغت حوالي 40%.

- أما المكتبات، فكانت كثيرة وهي نوعان : عامة (ملحقة بالمساجد والزوايا والمدارس ومعظمها موقوف)، وخاصة وهي الأكثر عددا (تابعة لعائلات وشخصيات دينية : الفكون، باشترزي، الورتلاني...).

- وأما التجمعات والحفلات، فكانت مناسبتية ظرفية ودورية (المولد النبوي، العيدان، عودة الحجاج وتوديعهم، العودة من الحروب، الزواج...)، وكانت تشمل حفلات الحفظ والإنشاد وعروض عرائس القراقوز والمداحين.

- مع ملاحظة، ابتداء، عدم وجود صحافة مكتوبة. ولكنها بالطبع استحدثت لاحقا من طرف الجزائريين ابتداء من 1893 (أسبوعيات: "الحق" -1893-، "المصباح" -1904-، كوكب إفريقيا -1907-، "الجزائر" -1908-...).

2- إجراءات الاحتلال ضد المنظومة التواصلية :

1.2- الفلسفة التبريرية

تمثلت فلسفة الاحتلال التبريرية في خطاب الايديولوجيا المهيمنة الغازية و التي تم إخفاؤها خلف مفاهيم تشاع في أوساط "الأهالي" وجزء من المستوطنين لكي يتبنوا ويتمثلوا الثنائيات الثلاث التالية (: LYCOPS 1975) :

- وصف الأهالي بالمذنبين دينيا مقابل طرح إنقاذ أرواحهم.
- وصف الأهالي بالمتوحشين وغير المتحضرين مقابل طرح تمدينهم.
- وصف الأهالي بالمتخلفين والفقراء مقابل طرح تنميتهم وإغنائهم.

كما تم باسم هذه الفلسفة ارتكاب عدة مجازر و محارق... فما هي المجازر و المحارق التواصلية المرتكبة باسم هذه الفلسفة ؟ و ماهي التقنيات والإجراءات الموظفة لذلك ؟

2.2- التقنيات النفسية :

اعتمد الاحتلال في ذلك على عدة تقنيات نفسية بغية تحقيق الخضوع والتقليد الأعمى للأهالي:

- الترهيب والتخويف والقهر النفسي بالتركيز على مفعول "الهزيمة العسكرية" ومظاهر القوات المسلحة.

- التعقيد النفسي (خلق مركب النقص والدونية) : بتشجيع الزيارات النخبوية المؤطَرة والسماح بالهجرة العامة إلى فرنسا وإنشاء فضاءات اقتصادية عصرية واستخدام تقنيات صناعة فلاحية حديثة والدعاية لها.

- الادماج الموجه : عن طريق التعليم الانتقائي والمحدود، التجنيس والتنصير، التمثيل النيابي الموجه و المشروط و المحدود الصلاحيات...

3.2- الإجراءات القانونية :

تميزت بتشريعات قمعية تَحُدّ من حرية الصحافة والقضاء الإسلامي وتتحكم في إنشاء المطابع والمكتبات والخطابة في المساجد، وضعتها الأنظمة السياسية المتعاقبة على السلطة في باريس : مَلَكية جويلية، الجمهورية الثانية (1848) والإمبراطورية الثالثة (1851)...

وكان ذلك بدء بـ "القرار" (Arrêté) الوزاري لـ 1836/8/2، والذي بموجبه وضعت الصحافة تحت سلطة الحاكم العام الفرنسي، حيث خوّلت له أن "يراقب استخدام الصحافة، يرخص أو يمنع نشر أي مطبوع... ويمنح رخص المطابع والمكتبات" (MONTOY: 1982, 5). تلته عدة إجراءات تشريعية قمعية متوالية (مرسوما 1848 و1849، وقانون 1850) لتعرقل من جديد النشاط الصحافي (MONTOY: 1982, 6) وسيف الإسلام الزبير : 1982، ج2. 30).

واستمر الوضع على ما هو عليه تقريبا إلى أن جاء قانون 1881 الخاص بحرية الصحافة ليحرر "الفرنسية" منها فقط من معظم الحواجز القانونية، لأن المادة 14 منه، التي تعتبر الصحف الصادرة بغير الفرنسية على الأراضي الفرنسية (بما في ذلك الجزائر) صحفا أجنبية تفرض عليها ضرائب إضافية ومعاملة إدارية خاصة، استغلت للتضييق على الصحف الصادرة بالعربية في الجزائر. ولتفعيل ذلك تم استصدار قانون 1885/7/28، الذي يعتبر الصحف وكل النشرات العربية الصادرة بالعربية في الجزائر صحفا أجنبية، وبالتالي تخضع لتطبيق المادة 14 من قانون 1881.

وبعد الحرب العالمية الأولى، وبالرغم من قيام سلطات الاحتلال بإصلاحات فبراير 1919 التي فتحت المجال نسبيا أمام النخبة للتعبير عن مواقفها، وإطلاق بعض الحريات سنة 1925 بتولي "موريس فيوليت" (Maurice Violette) السلطة في الجزائر... فإن الصحف الجزائرية الإصلاحية التي صدرت واجهت من دون استثناء قمعا إداريا وأمنيا جعلها لا تكاد تصدر عنوانا حتى تبادر سلطات الاحتلال (وزارة الداخلية أو الحاكم العام) بتوقيفها.

ومما وسع من دائرة القمع، منشور "ميشال" 1933/2/16 وقرارات وزير الداخلية "مارسيل رونييه"، التي تتضمن قمع الجزائريين المتظاهرين وكل من يعارض قوانين فرنسا بالتحريض الإعلامي أو الممارسة. بالإضافة إلى قانون 1935 الخاص بإجبارية التجنيد العسكري لبعض الجزائريين (محمد كراغل : 2007، 18).

4.2- الإجراءات العملية (التنفيذية) : وتمثل أهمها في :

- تدنيس المقابر وتحويل بعضها إلى ساحات واسطبلات للخيول وثانويات...
- حرق المكتبات العربية ونهبها.
- تهجير كبار العلماء والأغنياء ومعهم كتبهم ومخطوطاتهم في حالة عدم خرقها أو مصادرتها.
- منع عروض عرائس القراقوز والمداحين لإثارتها النخوة الوطنية.
- إنشاء مقاهي الموسيقى والرقص والمجون وأماكن البغاء بالعاصمة خاصة وبعضها بالقرب من أماكن العبادة (سعد الله أبو القاسم : 1998، 440).

- تهديم المساجد والزوايا وتحويل بعضها بداية إلى مرابط للخيل ومراقد للجند ومستشفيات ميدانية ثم لاحقا إلى إقامات للجمعيات النصرانية وإلى كنائس، كما تم بيع بعضها الآخر للمستوطنين ليهدموها، و يبنوا عليها المنازل والحمامات والمخابز والمخازن والمسارح... وبعضها الثالث خرّب وهدّم نكاية وترك كذلك كما شهد على ذلك عام 1898 الكاتب "أوميرا" بالاعتماد على زميله "ديفوكس"، وبعضها الرابع أبقي عليه مع إهانته ونفي أئمته أو إخضاعهم والاستيلاء على أوقافه... مثل الجامع الكبير (سعد الله أبو القاسم: 1998، 10، 12). كما تم في المقابل دعم بناء كنائس مسيحية جديدة، بالإضافة إلى احترام الكنائس اليهودية وتشجيع بنائها في إطار سياسة التنصير ودعم التواجد اليهودي في الجزائر :

تشير بعض المراجع الفرنسية (LABORDE, G. S. : 20/8/2010) إلى تراجع عدد المساجد بين عامي 1830 و1862 من 103 مساجد إلى 47 مسجدا، بدلا من ارتفاع عددها تبعا للنمو الديمغرافي الطبيعي. بينما تشير مراجع فرنسية أخرى (الخبير "ديفوكس") (في : سعد الله أبو القاسم : 1998، 11) إلى وجود حوالي 176 بناية دينية أو معلما دينيا من بينها 122 مسجدا في العاصمة (عند الاحتلال) بقيت منها ست مساجد عاصمية فقط عام 1898 حسب "أوميرا" وعام 1904 حسب "باللو" (سعد الله أبو القاسم : 1998، 12، 72).

ففي عام 1830 دشن الاحتلال أول اعتداءاته على المساجد بهدم أحد المساجد العاصمية السبع الرئيسة "جامع السيدة" من طرف الجنرال "سافاري" (R. Savary). تلاه التخلص من جوامع أخرى ذات شهرة وقيمة علمية كبيرة مثل جوامع: عبدي باشا وحسين ميزمورتو وخضر باشا... ومساجد من الدرجة الثانية مثل جامع محمد باشا ومسجد ابن نيقرو الأندلسي (تم هدمه عام 1837) ومسجد سيدي الرحبي (1840)...

كما تم تحويل جامع القشاش عام 1831 إلى مراقد للجنود ثم إلى مخزن مركزي للمستشفيات ثم إلى مدرسة للفنون الجميلة...، وجامع "كتشاوة" العاصمي سنة 1832/12/18 إلى كنيسة (Saint Philippe) بعد قتل حوالي 4000 من المصلين المعتصمين بداخله، ثم قام الاحتلال بتحويلها إلى كاتدرائية (سيدة الجزائر) من سنة 1845 إلى سنة 1860... تم بعدها (في أبريل 1834 وحسب النائب في البرلمان الفرنسي : دي ساد De Sade) حجز ستين مسجدا لتوضع تحت تصرف الجيش وهدم عشر منها وتحويل بعضها إلى كنائس، مثل ما حدث مع "مسجد القصبة" سنة 1839 والذي حول إلى كنسية (Sainte Croix) وجامع "علي بتشين" إلى كنيسة "سيدتنا الخاصة بالانتصارات" (Notre Dame des Victoires) عام 1843...

واستمر هدم المساجد والزوايا داخل العاصمة وخارجها، مثل ما حدث عام 1841 مع زاوية أهل الأندلس الجزائريين الواقعة بحي القصبة زنقة الزبدة، رقم 21... وتعطيل وتخريب جوامع ومساجد في باقي أقليمي الجزائر (قسنطينة: التي كان بها 837 مسجدا ووهران: 148 مسجدا) وخاصة في قسنطينة التي عرفت بتدين أهلها، حيث سارع الفرنسيون إلى التنكيل بسكانها وبناياتها الدينية والاستيلاء على أوقافها بعد احتلالها عام 1837... فبادروا بتعطيل جامع "رحبة الصوف" وتحويله إلى مخزن عسكري للشعير ثم اسقطوا منارته عام 1852، وتحويل "جامع القصبة" إلى بناية عسكرية، وتحويل جامع سوق الغزل بقسنطينة إلى كاتدرائية عام 1839... (سعد الله أبو القسم: 1998، 80-83). كما أشار "فيرو" إلى هدم سبع مساجد في قسنطينة عام 1868 مع تحويل أحد المساجد من بين الـ88 مسجدا وزاوية (75+13) التي كانت متواجدة في المدينة آنذاك إلى كنيسة وآخر إلى مستشفى ميداني (FERAUD, L. Ch. : 1868)... ولم تسلم المدن الأخرى من سياسة الاستيلاء على الممتلكات الوقفية وهدم

المساجد مثل ما حدث في مدينة عنابة التي لم يسلم من مساجدها الـ37 سوى ثلاثة مساجد عام 1889، وتحويل بعضها إلى كنائس مثل ما حدث مع مسجد بني عامر (البرانية) في وهران الذي حول إلى كنيسة "سان اندري" عام 1850 وقبل ذلك مسجد آخر إلى كنيسة "سانت كروا" عام 1839 (سعد الله أبو القسم : 1998، 93-92، 102).

كما تم بناء عدة كنائس: كنيستي (St. Augustin)، الأولى بين سنتي 1847 إلى 1865، والثانية بين سنتي 1876-1878 و(السيدة الإفريقية: Notre Dame d'Afrique) بين سنتي 1858 و1872 مع توسعتها مرتين (1928 و1947)، وكنيسة (St. Bonne Venture) عام 1870، والكنيسة الأنجليكانية (Nouvelle Eglise Anglicane) عام 1909، كنيسة القبة (1923) (Eglise de Kouba)، كنيسة (1931) (St. Anne-1933)، كنيسة قلب اليسوع الأقدس (1961 - 1956) (Le Sacré Coeur)...

وبعض المعابد اليهودية التي أضيفت إلى قرابة العشرة التي كانت موزعة على المدن الساحلية الكبرى : كنيس يهودي مع الأرغن (Synagogue avec harmonium) بين سنتي 1855 و1865، والكنيس الكبير (Grande Synagogue) الذي تم بناؤه سنة 1878 (LABORDE, G. S. : 20/8/2010)...

- دعم الحملات العسكرية بحملات تنصيرية تركزت في منطقة القبائل أساسا ثم في كل المدن الساحلية لتنتقل لاحقا (بعد 1872) إلى الجنوب (الهقار) بقيادة القس "دو فوكو" (De Foucault).

- تحويل الكتب من طرف بعض الجنود الفرنسيين إلى مكتباتهم الخاصة بفرنسا.

- هدم الجهاز القضائي الإسلامي تدريجيا، حيث أصدرت سلطات الاحتلال في 1841/02/28 قانونا يلغي سلطة القضاة المسلمين ومع إقرارها

تطبيق قانون العقوبات الفرنسي على الجزائريين. وابتداء من سنة 1870 إقرار نهاية مرحلة التسيير الذاتي للقضاء الإسلامي المخصص للأهالي والتي دامت 22 سنة (منذ حوالي 1848) وبداية مرحلة تقليص صلاحيات وتشريعات وأحكام وعدد مسؤولي القضاء الإسلامي، وقد دامت هذه المرحلة 21 سنة (حتى 1891) (سعد الله أبو القاسم : 2009، 77).

- هدم الجهاز التربوي والديني وتضييق أسسه المادية والاجتماعية بالاستيلاء على الأملاك "الوقفية" و "الخاصة" بشتى الطرق : الشراء، المصادرة، التأميم، الضرائب، المضاربة الربوية -اليهودية خاصة-، الرهن، السمسرة... وخاصة في فترة المجاعات. وفي هذا السياق أصدر الجنرال "كلوزيل" (Bertrand Clauzel) في 07 ديسمبر 1830 قانونا يقضي بتحويل كل الأموال الوقفية إلى ملكية الدولة بحجة أنه لا يمكن ترك أموال سائبة بأيدي جمعيات دينية قد تحولها إلى أيدي "الإرهابيين" ليستعملوها ضد الاحتلال الفرنسي (كمال لحمر : 2010، 164)، كما قامت سلطات الاحتلال في عام 1836 بحل المؤسسة المشرفة على أوقاف الأندلسيين (سعيدوني ناصر الدين : 2003، 90).

- بناء جهاز تعليمي بديل (اقصائي ثم إدماجي انتقائي) قوامه التكفل بتعليم خاص للفرنسيين والفرنسة والتهجين اللغوي وإثارة النعرات العرقية ومحاربة المناوئين لذلك. وتمثل ذلك أساسا في :

- إعداد هياكل تعليمية مخصصة للفرنسيين : حيث تم بناء أول مدرسة (Collège) عام 1835 (تتسع لـ 36 تلميذا) قرب الجنينة (العاصمة)، ثم تزايدت وتيرة الإنجازات لتصل أثناء الحرب العالمية الثانية حوالي 1400 مدرسة، حسب الإحصاءات الرسمية لعام 1943-1944 (كمال لحمر : 2010، 241 عن عثمان سعدي : 1955، 05). وكان من أهمها : بداية بناء ثانوية اتخذت اسم السفاح "بيجو" (Bugeaud) عام 1862 (بدأت تعمل

عام 1868)، والمدرسة الوطنية عام 1863، والمدرسة الوطنية للمعلمين عام 1865، ومدرسة "ليون رونييه" عام 1880 التي تحولت لاحقا إلى كلية الآداب، وجامعة الجزائر (بين عامي 1888-1909)، وثانوية "دي لا كروا" (1908)، وثانوية (1944) (Fromentin)...

بالإضافة طبعا إلى مؤسسات ثقافية وإعلامية أخرى خاصة بالفرنسيين: مكتبات، متاحف، مسارح، قاعات سينما وأوبرا... منذ 1830، ازدادت وتيرة إنشائها بعد حدوث أولى موجات التوطين الجماعي عام 1848 (LABORDE, G. S.: 20/8/2010).

- التفرقة بين الأهالي في فتح أبواب المدارس الفرنسية لبعضهم وذلك بتمييز منطقة القبائل الكبرى عن غيرها، وقد باشرت سلطات الاحتلال تنفيذ ذلك ابتداء من 1843 (كمال لحمر: 2010، 197). كما تم تشجيع مثل هذه النعرات الجهوية عن طريق البرامج الإذاعية لغة ومحتوى بعد الحرب العالمية الثانية.

- إدخال الفرنسية إلى المدارس القرآنية وعزل الرافضين لها ونفيهم مثل ما حدث للمفتي "مصطفى الكبابطي" عام 1843، وتعيين أساتذة للغة العربية الدارجة في المدارس (مثل "جوني فرعون" السوري-المصري) لإماتة اللغة العربية.

- إنشاء مدارس مزدوجة اللغة (فرنسية - عربية)، حيث قضى مرسوم صدر يوم 1850/8/6 بإنشاء ست مدارس فرنسية عربية (بكل من: العاصمة، قسنطينة، وهران، عنابة، البليدة، مستغانم) (كمال لحمر: 2010، 186).

- توقيف حلقات الدروس الحرة في المدارس الجزائرية...

- انطلاق الدراسات الاستشراقية للهجات العربية والبربرية خاصة، منذ 1890 والتكفل رسميا بطبعها ومجازاة مؤلفيها تعبيرا عن موقف سياسي محض لمحاربة العربية والإسلام وبث التفرقة بين مختلف مكونات الشعب الجزائري وخاصة بين المتعلمين منهم (سعد الله أبو القاسم : ، 19-20)...

- بناء جهاز ثقافي بديل (مؤسسات صحافية، مكتبات، مطابع، مسارح وسينما).

- بناء جهاز إعلامي ثلاثي الوسائط (صحافة، راديو، تلفزيون) وثلاثي الأبعاد في مجال الصحافة: إقصائي عدائي صريح، إدماجي فرنسي، إدماجي محلي (حيث صدرت من 1830 إلى 1900 حوالي 150 صحيفة). ومن المعلوم أن العمل بالراديو تم منذ 1929 وبالتلفزيون منذ 1956 ولكن الانتشار في الحالتين كان محدودا وأما المحتوى فكان دعائيا ممجدا للتفوق الحضاري الفرنسي ومضادا للانتماء الحضاري العربي الإسلامي للجزائر ومشجعا للعربية الدارجة واللهجات المحلية.

- عقد مؤتمرات تنصيرية ببعض المدن الجزائرية (قسنطينة 1924...) (كمال لحمر : 2010، 222).

وكانت النتيجة الكارثية لسياسة "الإفراغ والإحلال" هذه: قيام شبكة تواصلية فرنسية واسعة مقابل تراجع حاد للمنظومة التواصلية الجزائرية : أكثر من 80% من الإميين غداة الإستقلال (حوالي 14% فقط يعرفون القراءة والكتابة و 1/4 هذه النسبة متعلم بالعربية حسب إحصاء السكان لعام 1954 (Ali El kenz : 1933، 21)، وذلك بعدما كان معظم الجزائريين يحسنون القراءة والكتابة وكان في كل قرية مدرستان اثنتان (عمار هلال : 1995، 108).

3- رد الفعل الجزائري :

بعد المقاومات المسلحة التي خفت وتيرتها مع مطلع القرن العشرين قبل أن تستعيد رونقها في الخمسينيات منه، وبالرغم من ظروف الاحتلال القاسية ماديا والمحاربة للخط العربي والفكر الإسلامي عموما، اجتهد بعض الجزائريين في ابتكار طرق عدة للمحافظة على كيانهم التواصلي الحضاري، وذلك من خلال :

- المقاومة القلمية بإنشاء الصحف منذ 1893 : جرائد الحق، المصباح، كوكب إفريقيا، الجزائر... وخاصة بعد 1925 مع صحافة الجمعيات الإصلاحية (جمعية العلماء، جمعية الوفاق...) وبعض المصلحين الجزائريين (ابن باديس، أبو اليقظان، أطفيش، الطيب العقبي، بوكوشة، الزاهري...) : المنتقد، الشهاب، الأمة، المغرب العربي، البصائر... التي قاومت وأبلت بلاء حسنا وخاصة إذا علمنا أن أصحابها لم يتخرجوا من مدارس صحافية، بل من كتاتيب ومدارس تعليمية عامة، بالإضافة إلى بعض ما خبره عدد قليل منهم من ممارسة فردية في العمل الإعلامي داخل وخارج الوطن.

وفي هذا السياق اجتهد بعض الجزائريين في التأليف ونشر المخطوطات باللغتين (في شكل كتب أو مقالات صحافية متسلسلة) وفي تخصصات مختلفة: في تاريخ الجزائر لإثبات وجودها المتميز عن فرنسا، وفي الفكر ومشكلات الحضارة لعرض سبل نهضتها، وفي الأدب والسير... :

ففي 1907، أصدرت "دار فونطانا للنشر" الجزء الأول من كتاب "تعريف الخلف برجال السلف" لـ "أبو القاسم الحفناوي" مع صدور جزئه الثاني بعد عامين (1909) ؛ وفي عام 1908 نشر كتاب "الرحلة" للورتلاني (ق. 18) من طرف الشيخ "محمد بن أبي شنب" (لحمر كمال : 2010، 210) ؛

وفي عام 1924 أصدر أبو يعلى الزواوي في الجزائر كتاب "الخطب" الذي ضمنه موضوعات تدور حول الأمراض الاجتماعية والجهل وفساد الأخلاق، بالإضافة إلى مسائل دينية صرفة (المولد النبوي، الهجرة، الصوم، الزكاة...) (سعد الله أبو القاسم: 1982، 122–125) ؛ وفي عام 1929 : أصدر الشيخ مبارك الميلي الجزء الأول من كتابه : "تاريخ الجزائر في القديم والحديث"، لدعم حجة وجود شعبه وديوان فخره ووثاق وحدته (لحمر كمال : 2010، 225)، تلاه في السياق نفسه عام 1932 صدور كتاب "تاريخ الجزائر" لـ "أحمد توفيق المدني"، وقد أثار ضجة بسبب إحيائه روح التميز الوطني وإحياء الهوية (لحمر كمال: 2010، 228)... تلتهما عدة إصدارت أدبية ودينية وفكرية: "الظاهرة القرآنية" (Le Phénomène coranique) للمفكر "مالك بن نبي"، في باريس والذي أصدر بعد ذلك سلسلة مشكلات الحضارة (شروط النهضة، مشكلة الثقافة، وجهة العالم الإسلامي...)، ومنشورات الأدباء والشعراء : رضا حوحو، مولود فرعون، محمد ديب، مفدي زكريا...

بالإضافة طبعا إلى العمل على إنشاء المطابع التي تعتبر الدعامة الأساسية المعاصرة للكتب، وكان ذلك ابتداء من أواخر القرن التاسع عشر (1896) وعلى يد الأخوين "رودوسي" (قدور وعلي) والتي أصبحت مطبعتهما تعرف فيما بعد بالمطبعة الثعالبية الشهيرة. أما تاريخ المحاولة الجزائرية الأولى لتأسيس مطبعة عربية فتعود إلى ما بعد الحرب العالمية الأولى، حيث أنشأ بعض الجزائريين في العاصمة وقسنطينة ومستغانم ووهران وبسكرة عدة مطابع بغرض طبع صحفهم وكتبهم والتحرر من تبعيتهم لمطابع الفرنسيين. وكان أهمها : المطبعة الجزائرية الإسلامية لابن باديس ومطبعة النجاح (1919) بقسنطينة ؛ المطبعة العربية لـ "أبو اليقظان" بالعاصمة (1926)، مطبعة البلاغ "العليوية" بمستغانم ثم بالعاصمة، المطبعة العلمية للطيب العقبي (1929) ببسكرة، مطبعة المغرب العربي لحمزة بوكوشة بوهران (1937)، مطبعة البصائر لجمعية العلماء (1954)..

- المقاومة التربوية: بإنشاء المدارس الخاصة وتفعيل النشاط الجمعوي الثقافي والفكري والرياضي... مع نهاية القرن العشرين وخاصة مع توسع نشاط الحركة الإصلاحية في عشرينيات القرن الماضي، ومن ذلك: إنشاء جمعيات التربية والتعليم ونوادي فنية وأدبية وفكرية ببعض المدن الجزائرية... فقد تم تدشين مدرسة دار الحديث بتلمسان من طرف الشيخ البشير الإبراهيمي في سبتمبر 1937، وبناء المدرسة الثعالبية في العاصمة (1904-1905) وإنشاء نادي الترقي العاصمي عام 1919، وإنشاء جمعيات رياضية مثل "الطليعة" و"المولودية" العاصمية عام 1919 (لمباركية صالح: 2007، 41).

وفي هذا السياق، أنشأت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين (منذ 1931 تاريخ تأسيسها) أكثر من 150 مدرسة إبتدائية حرة يتردد عليها أزيد من 50 ألف تلميذ وتلميذة لدراسة لغتهم ودينهم. ومنها مدرسة الشبيبة الإسلامية في العاصمة، "التربية والتعليم" في قسنطينة، باتنة...، و "العرفان" في عين مليلة ومدرسة دار الحديث في تلمسان...

كما أحدثت في أوساط المغتربين (بعقر دار المحتل) وبفضل نشاط الفضيل الورتلاني نحو ثلاثين مركزا وناديا للدعوة وخاصة في باريس؛ وفي مصر شكلت اللجنة العليا للدفاع عن الجزائر وجمعية الجالية الجزائرية و"جمعية الدفاع عن إفريقية الشمالية" من طرف بعض أحفاد الأمير عبد القادر (سعد الله أبو القاسم، 1998، 500)...

- حرق بعض الرموز الثقافية الفرنسية، مثل ما حدث للمسرح الوطني المخصص للفرنسيين في أوت 1881 بالعاصمة (Excursions et souvenirs p. 131 -Kfilali-)؛ ولـ "أوبرا" العاصمة عام 1871 والتي أعيد بناؤها لتدشن 1883 (LABORDE, G. S.: 20/8/2010).

وفي الأخير، رغم الإقرار بالأضرار الجسيمة للعمل الهدام والمنهج لسلطات الاحتلال ومستوطنيهم والذي عانت الجزائر منه كثيرا بعد الاستقلال، يجب الإشادة بالعمل المقاوم لرجال تمكنوا من الحفاظ على أسس هوية شعب و وشائج تواصله مكنته من دعم ثورة مسلحة (1954-1962) طردت المحتل بعد حوالي قرن وثلاثين سنة من احتلال استيطاني منزف للثروات المادية ومجتث للجذور الثقافية.

وختاما يمكن تلخيص المواجهة في كلمتين مفادهما أنه كان : "على الذي يبيع الظل أن يتخلص من مخزونه قبل حلول الظلام"، و"على الذي يبيع النور أن يتخلص من مخزونه قبل طلوع الفجر"...

المراجع :

- جغلول، عبد القادر : تاريخ الجزائر الحديث (دراسة سوسيولوجية)، بيروت، دار الحداثة، ط.2، 1982.
- سعد الله، أبو القاسم : تاريخ الجزائر الثقافي (الجزء الخامس)، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 1998.
- سعيدوني، ناصر الدين : دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر، العهد العثماني، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1984.
- سعيدوني ناصر الدين : دراسات أندلسية...، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 2003.
- سيف الإسلام الزبير : تاريخ الصحافة في الجزائر، 05 أجزاء، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1985.
- عثمان سعدي : مشكلة الثقافة في الجزائر، مجلة الآداب، ع 30، مارس 1955.
- عمار هلال : أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصرة 1830-1962، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1995.
- لحمر كمال : صورة المجتمع الجزائري في (Revue africaine: 1856-1962)، رسالة دكتوراه علوم، قسم علم الاجتماع، جامعة قسنطينة، 2010-2011.
- لمباركية صالح : المسرح في الجزائر، قسنطينة (الجزائر)، دار بهاء الدين، ط.2، 2007.
- محمد كراغل: صحيفة الشهاب وقضايا المغرب العربي: 1925-1939، مذكرة ماجستير، قسم التاريخ والآثار، جامعة منتوري - قسنطينة، 2006-2007.

– ELKENZ Ali : Au fil de la crise, Alger, ENAL, 1993.
– FERAUD, L. Ch. : Les anciens établissements religieux musulmans de Constantine, in Revue africaine vol. 12 N° 68 Mars 1868.
– LABORDE, Guy Simon : La Construction d'Alger, in www.Storage. canalblog.com/ 87/21/281248/56479359.pdf, 20/8/2010.
– LYCOPS : L'Agression silencieuse ou le génocide culturel en Afrique, Paris, Anthropos, 1975.
– MONTOY, Louis Pierre : La presse dans le Département de Constantine (1870-1918), Thèse de doctorat d'État, Université de Provence, Institut d'Histoire des Pays d'Outre-Mer, Volume I, 1982.
Excursions et souvenirs p. 131 -Kamel Filali-

مجاعات وأوبئة المغرب الأوسط والنتائج الديمغرافية الناتجة عنهما

أ. مزدور سمية
مخبر الدراسات والأبحاث حول الهجرة والرحلة

شهد المغرب الأوسط في الفترة الوسيطية، كغيره من الأقاليم الجغرافية الأخرى أزمات وكوارث لا حصر لها، عرفت المنطقة على إثرها سلسلة من التحولات الكبرى، والانعطافات الحاسمة في مسارها التاريخي، فكانت أزمتي الجوع والوباء من أشد البلاء وقعا على هذا المجتمع، خاصة وأنها قد أفرزت واقعا مريرا صعب على إنسان المغرب الأوسط معايشته في تلك الفترة.

ويطرح هذا الموضوع إشكالات عديدة نذكر منها ما يلي :

- ما هي أهم الأوبئة والمجاعات التي عرفها المغرب الأوسط في الفترة الممتدة ما بين أواخر القرن الهجري السادس وبداية القرن الهجري العاشر ؟
- وما هي الآثار الديمغرافية الناتجة عنهما ؟
- و هل تسببت مثل هذه الكوارث في حركة سكان المغرب الأوسط وهجرتهم من أوطانهم آنذاك ؟
- كيف كانت صورة الموت جراء مثل هذه الأزمات في مختلف المصادر

التاريخية، التي اهتمت بالتأريخ للمغرب الأوسط في هذه الفترة ؟ وهل جسدت لنا حقيقة حجم هذه الخسائر البشرية ؟

- ما علاقة الوباء بالحياة الثقافية بالمغرب الأوسط في تلك الفترة ؟
- ما علاقة الوباء بنهاية عمر الدولة عند ابن خلدون ؟

1- مجاعات المغرب الأوسط

لا تعطينا المصادر الوسيطية تصورا واضحا عن مختلف المجاعات التي اجتاحت المغرب الأوسط، فأغلب النصوص جاءت انطباعية، لا تمدنا بتفاصيل كبيرة عن هذه المجاعات، بل في الغالب الكثير لا تذكر حتى زمن ومكان وقوعها أو سبب حدوثها، مما يحول دون بناء تسلسل كرونولوجي لمختلف المجاعات الواقعة في المغرب الأوسط، إلا في الحالات النادرة نذكر منها ما يلي :

- **مجاعة 588هـ / 1192م :**

سبب حدوث هذه المجاعة هو حدث سياسي ارتبط بهجوم بني غانية على بجاية، لكن الغريب في الأمر أن المصادر التي أرّخت للدولة الموحدية لا تذكر هذه المجاعة، فقد انفرد ابن عذاري المراكشي الذي لا يعتبر معاصرا للدولة الموحدية و إنما نقل عن بعض المعاصرين لها بذكرها، فهل يعني هذا أن المؤرخين الذين عايشوا الدولة الموحدية، وأرخوا لها ونذكر منهم "ابن صاحب الصلاة" قد عمدوا إلى التستر على هذه المجاعة، باعتبارها مرتبطة بحدث سياسي مثل بالنسبة للموحدين رفض تبعية بعض الأشخاص في بجاية لها، خصوصا هؤلاء المتآمرين عليهم مع بني غانية ؟ أم أن المصادر قد أغفلت ذكرها بسبب محدوديتها الجغرافية أي بالأحرى عدم شموليتها مناطق واسعة من مغرب الموحدين ككل ؟

لقد صور لنا ابن عذارى هذه المجاعة في مشهد مؤثر يوحي لنا بفداحتها وحدة وقعها على سكان بجاية، فضلا عن الخسائر البشرية التي لم تستطع طرقات بجاية استيعابها خاصة وقد عقب هذه المجاعة وباء عظيم. [1]

- **مجاعة سنة 688 هـ / 1386م :**

في الحقيقة لم تصرح المصادر عن وقوع هذه المجاعة ؛ سوى أن العبدري الذي مرّ بتلمسان سنة 688هـ/1289م، كان قد تحدث عن أحوالها بصيغة توحي لنا أنها كانت في شدة من الحال ؛ بل وأنه ينوه عن حدوث قحط عندما يقول : "ثم وصلنا إلى مدينة تلمسان فوجدناها بلدا حلت به زمانة الزمان، وأخلت به حوادث الحدثان، فلم تبق به علالة ولا تبصر في أرجائه للضمئان بلالة"، [2] وما يدل على ذلك أيضا حديث العبدري عن تعذر أهل مليكش التي هي من أعمال تلمسان عن القيام بواجب الضيافة إزاء جمع من الحجاج قد مروا بهم، نتيجة سوء الأوضاع الاقتصادية، فضلا عن أنه أشار إلى بعض المظاهر التي يكثر انتشارها في مثل هذه الأوقات وهي اللصوصية، وانتشار اللصوص بكثرة في الطريق الرابط بين تلمسان ورباط تازا. [3]

- **مجاعة في تلمسان (698 - 707هـ/ 1299 - 1307م) :**

وقد كان سبب حدوث هذه المجاعة أحداث سياسية صعبة غاشتها تلمسان، نتيجة الحصار المريني عليها، في الفترة الممتدة ما بين (698هـ-

1. البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب : قسم الموحدين، تحقيق : محمد إبراهيم الكتاني وآخرون، ط 1، الدار البيضاء- بيروت : دار الثقافة- دار الغرب الإسلامي، 1406هـ- 1985م، ص. 181.

2. ما سما إليه الناظر المطرق في خبر الرحلة إلى بلاد المشرق، (طبع بعنوان : الرحلة المغربية)، تحقيق : أحمد بن جدو، الجزائر : نشر كلية الآداب الجزائرية، (د .ت)، ص. 09.

3. المصدر نفسه، ص 9، 131 – 132.

707هـ/1299-1307م)، وبالرغم من أن مصادر كثيرة قد اعتنت بذكر هذه المجاعة، إلا أنها لم تحدد لنا زمن حدوث هذه المجاعة بل ذكرتها محصورة في مجال زمني يشمل كل سنوات الحصار، دون أن تذكر بدايتها تحديدا، في حين ذكرت المصادر واتفقت على أن هذه المجاعة قد انتهت بعد زوال الحصار المريني على تلمسان مباشرة، فهل معناه أن هذه المجاعة قد بدأت مع بداية الحصار واستمر حدوثها حتى نهاية الحصار ؟ أم أنها حدثت بعد سنة أو سنتين من بدأ الحصار ؟ وهو الرأي الذي نرجحه على أساس أن هذه المجاعة قد بدأت بعد أن نفذت الأقوات وفرغت المخازن من الطعام، ولعل قول ابن خلدون أصدق دليل على ذلك فيقول : "واستهلك الناس أموالهم وموجودهم، وضاقت أحوالهم.."[1]

لقد نبأتنا المصادر التي تناولت الحديث عن هذه المجاعة، عن فداحتها وعن حجم الخسائر البشرية الناتجة عنه، فضلا عن تضرر المناطق المجاورة لتلمسان من القرى والبوادي المحيطة بها من هذا الحصار سواءً على المستوى الاقتصادي، أو العمراني،[2] لهذا فلا شك أن هذه المجاعة قد طالت المناطق التابعة لحكم الزيانيين، وإن كانت بعيدة عن منطقة الحصار، أو عن الحاضرة تلمسان.

- **مجاعة سنة 776هـ/1374م :**

لم يختص حدوث هذه المجاعة بمجال المغرب الأوسط فقط وإنما شملت المغرب ككل، فقد كان سبب حدوثها عوامل طبيعية تمثلت في هبوب رياح

1. العبر وديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، بيروت : دار الكتاب اللبناني، 1983م، 7 / 198.

2. ابن الأحمر : روضة النسرين في دولة بني مرين (طبع باسم تاريخ الدولة الزيانية)، تحقيق وتعليق : هاني سلامة، ط1 بور سعيد : مكتبة الثقافة الدينية، 1421هـ- 2001م، ص67.

شرقية أهلكت الزرع والضرع معا، [1] ومما يدل على أن هذه المجاعة تمثل حدث هام في تاريخ المغرب عموما، وتاريخ المغرب الأوسط خصوصا ؛ هو اهتمام عدد كبير من المصادر بذكرها، فضلا عن أن كتب المناقب والنوازل التي لم تعتاد على ذكر زمن المجاعة قد ذكرت هذه المجاعة محددة زمنيا دون غيرها من المجاعات الأخرى الواقعة بالمغرب الأوسط، فابن قنفذ يذكرها في رحلته الزيارية قائلا : "وفي هذه السنة كانت المجاعة العظيمة بالمغرب، وعم الخراب"، [2] فضلا عن أنه يشير إلى بعض مظاهرها التي تضمنتها أحد نوازله والتي سئل عنها الفقيه أبو عزيز البجائي (ت747هـ/1346م) دون أن يعنى بذكر أي تفاصيل عن هذه المجاعة أو بعض مظاهرها. [3]

أ- أهم الأوبئة التي عرفها المغرب الأوسط :

لقد ذكر الحسن الوزان في كتابه أن الوباء يظهر في بلاد البربر على رأس كل عشر سنوات، أو خمسة عشرة سنة أو خمسة وعشرين سنة، [4] لكن لسنا نعلم أن مقولته هذه تنطبق على المغرب الأوسط كمجال جغرافي للدراسة؛ في غياب مادة مصدرية تسمح لنا ببناء تتابع كرونولوجي لمختلف الأوبئة التي شهدها المغرب الأوسط في الفترة الممتدة ما بين أواخر ق6هـ إلى بداية ق10هـ حتى نفند رأيه.

1. يحيى بن خلدون : بغية الرواد في ذكر الملوك من بني عبد الواد، تحقيق : ألفرد بيل، الجزائر : مطبعة فونطانة، 1328هـ- 1910م، 2 / 325 - 326.
2. أنس الفقير وعز الحقير، تحقيق : نجاح عوض صيام، ط1، القاهرة : دار المقطم، 1422هـ- 2002م، ص 149.
3. المازوني : الدرر المكنونة في نوازل مازونة، مخطوط المكتبة الوطنية بالجزائر، 2 / 48 ب.
4. وصف إفريقيا، ترجمة محمد حجي ومحمد الأخضر، ط 2، بيروت : دار الغرب الإسلامي، 1983م، 1 / 85.

فأغلب الإشارات المصدرية التي تناولت الوباء شحيحة جدا لا تمكننا في الغالب من تحديد جغرافية الوباء ومكان انتشاره، والأمر من ذلك أن أغلب هذه المصادر تخلط بين مصطلحي الوباء والطاعون، هذا الأخير الذي يعتبر صنفا واحدا من الأمراض الوبائية، [1] كما لا تشير في كثير من الأحيان عن سبب حدوث هذه الأوبئة ولا حتى عن أعراضها مما يحول دون بناء نسق متكامل حول أهم الأوبئة التي اجتاحت المغرب الأوسط زمن أواخر الفترة الوسيطية ونذكر من أهمها :

أ- طاعون منتصف المائة الثامنة : (748 - 750هـ/1348 - 1349م)

ويعدّ هذا الطاعون من أعظم الأوبئة التي بليت بها البشرية على الإطلاق فترة العصور الوسطى، بعد سلسلة من الطواعين، والأوبئة التي اجتاحت العالم القديم، وآخرها ما يسمى بطاعون "جوستنيان" سنة 552م، والذي عم سائر أنحاء العالم بما فيها سواحل إفريقيا الشمالية. [2]

إن عام 749هـ/1348م يعد في نظر أغلب الدراسات الحديثة تاريخ ولادة الطاعون في الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط فترة العصور الوسطى، [3] على أن نقطة بداية هذا الطاعون لم تكن في هذا المجال بل كانت في آسيا الصغرى، وتحديدا في منطقة تعرف ببلاد الخطا، وهي

1. ابن قيم الجوزية : الطب النبوي، تحقيق : شعيب الأرنؤوط وعبد القادر الارنؤوط، ط 13، بيروت : مؤسسة الرسالة - مكتبة المنار الإسلامية، 1406هـ- 1986م، ص 38، ابن خاتمة : تحصيل غرض القاصد، ص 161، ابن نجيم المصري : رسالة فيما ضبطه أهل النقل في خبر الفصد بالطاعون، مخطوط بمعهد الثقافة والدراسات الشرقية، جامعة طوكيو- اليابان : نسخة مصورة عن الموقع الإلكتروني : www.al-mostafa.com، ورقة 418 أ.

2. محمد الأمين البزاز : الجراد والجوع والأمراض في المغرب خلال العصور القديمة والوسطى"، المناهل، العدد : 69-70سنة 2004م، ص. 296.

3. أحمد السعداوي : المجاعات والأوبئة في تاريخ الغرب الإسلامي الوسيط : النتائج الديموغرافية، ضمن : الديموغرافية التاريخية في تونس والعالم العربي، ص 39.

بلاد الصين بلسان العجم، مثلما ذكر ابن خاتمة بحسب ما نقله من بعض التجار النصارى الذين قدموا إلى المرية، [1] وقد حددت الدراسات الحديثة نقطة بدايته أيضا وهي المنطقة الممتدة حول بالكاش (شمال منغوليا) نظرا لأن هذه المنطقة كانت مرتبطة بالدورة التجارية العالمية، [2] أما زمن حدوثه فيذكر ابن الخطيب أنه ابتدأ سنة 734هـ /1334م بحسب ما نقله عن روايات نقلت عن الرحالة المغربي ابن بطوطة. [3]

وعن طريق حركة التجارة العالمية، [4] ورحلات الحج أيضا انتشر هذا الطاعون انتشارا سريعا في أغلب جهات العالم، فمن بلاد الخطا نقطة بدايته انتقل إلى بلاد العجم وتركية، إلى أرض الحبشة وديار مصر وبلاد الشام سنة 749هـ/1348م، ثم إلى العراق وبغداد والبصرة سنة 750هـ/1349م، وعبر الطريق التجاري البحري تسرب هذا الطاعون إلى بحر قزوين ثم القسطنطينة، ثم موانئ البحر المتوسط، فوصل إلى مسينة سنة 747هـ/1347م، ثم انتقل إلى نابلي وبيزا وجنوة ومرسيليا والبندقية والإسكندرية سنة 749هـ/1348م حتى بلغ أرض الفرنجة ومنها إلى شمال الأندلس إلى أقصاها، أما في الجناح الغربي فقد بلغ بعض الجزر البحرية

1. تحصيل غرض القاصد، نشر ضمن كتاب : عبد الكريم الخطابي : الطب والأطباء في الأندلس الإسلامية، ط 1، بيروت : دار الغرب الإسلامي، 1988م، 1/ 151 – 186، ص. 173. ألمانيا : منشورات معهد العلوم العربية الإسلامية، جامعة فرنكفورت، 1417هـ-1997م، 93 / 38 – 48.

2. محمد الأمين البزاز : الطاعون الأسود بالمغرب في القرن 14م، مجلة كلية الآداب والعلوم الانسانية، الرباط، العدد 16، 1991م، ص. 109.

3. مقنعة السائل، ألمانيا : منشورات معهد العلوم العربية الإسلامية، جامعة فرنكفورت، 1417هـ- 1997م، 93 / 38 – 48، ص. 45.

4. حسين بولقطيب : جوائح وأوبئة مغرب عهد الموحدين، الدار البيضاء : مطبعة النجاح الجديدة، منشورات الزمن، 2002م، ص. 51.

كصقلية وسردانية وميورقة ويابسة، ومن صقلية انتقل إلى إفريقية سنة749هـ/1348م، ثم انتقل إلى بلاد المغرب الإسلامي ككل. [1]

ومن ثم فقد عمّ هذا الطاعون سائر العالم تقريبا و"تحيَّف الأمم وذهب بأهل الجيل وطوى كثيرا من محاسن العمران ومحاها" على حدّ تعبير ابن خلدون، [2] الذي عاصر هذا الطاعون وفقد فيه عائلته والعديد من مشايخه.

وقد كان هذا الوباء الخطير يعد من صنف الطواعين، ومن حسن الحظ أن الطبيب ابن خاتمة الذي عاصره أعطانا جملة من أعراضه، التي ظهرت على الناس في بلده المرية، والتي تنطبق حتما على باقي مناطق العالم، خاصة وأنها لم تنفرد بأعراض خاصة بصنف واحد من الطاعون ؛ بل شملت الأصناف الثلاثة منه وهي الطاعون العقدي والرئوي والإنتانمي أو الدموي، لأنها في نظر ابن خاتمة "مرض واحد بالنوع والسبب، مختلف بالكيفيات والأعراض". [3]

وتبدأ هذه الأعراض على المريض بظهور كرب وعرق غير عام دون ارتفاع في درجة الحرارة، ثم يظهر عليه فتور في اليوم الثاني واضطراب كلي مصحوب بتشنج وبرد في الأطراف وعطش مراري "سمج متواتر"، أو يحس المريض بثقل في صدره وضيق في التنفس ويصاحب ذلك نفث دم، أو نخس في أحد الجانبين أو تحت النهدين، ويظهر عليه أيضا عطش

1. ابن خاتمة : المصدر السابق، ص 173، محمد الأمين : المرجع السابق، ص. 110، محمد حسن : المدينة والبادية بإفريقية في العهد الحفصي، تونس : منشورات جامعة تونس الأولى، 1999م، 2 / 605.

2. المقدمة، ضبط وشرح وتقديم : محمد الاسكندراني، ط1، بيروت : دار الكتاب العربي، 1427هـ- 2006م، ص. 38.

3. تحصيل غرض القاصد، ص. 165.

شديد وسعال وسواد في اللسان أو تورم في الحلق حتى يصعب عليه بلع أي شيء، مع شعوره أيضا بالاختناق ووجع في الرأس ودوار وغثيان مع انطلاق "فضول سمجة" منه. [1]

وهذه في الغالب تكون أعراض صنف الطاعون الرئوي وهو أشد الطواعين فتكا بالناس على الإطلاق، كما يشير ابن خاتمة أيضا إلى ظهور أعراض الطاعون العقدي على الناس وقتئذ أيضا، وهي ظهور نتوء تحت الإبط أو في الأرنبتين أو خلف الأذنين، وكذلك ظهور أعراض الصنف الثالث من الطاعون وهو الطاعون الإنتانمي أو القروح السود التي تظهر في مواضع معينة من الجسد خصوصا في الظهر والعنق. [2]

ونظرا لأهمية هذا الطاعون كحدث عالمي فترة العصور الوسطى فإنه لاقى عناية خاصة لدى كتاب الحقبة، مقارنة بالأوبئة والطواعين الأخرى الواقعة في نفس الفترة، فالمصادر العربية أطلقت على هذا الوباء العديد من التسميات أهمها: الطاعون الجارف، الطاعون الأعظم، الوباء العام، الوباء الأول، الموتان، في حين أطلق عليه في أوروبا اسم "الطاعون الأسود" (LA PESTE NOIRE)، وكلمة "PESTE" كانت تطلق قديما على الوباء. [3]

لقد تعددت الكتابات العربية التي تناولت الحديث عن هذا الوباء، واختلفت مشاربها من مصادر تاريخية ورحلاتية، [4] وطبية وفقهية، دون أن ننسى كتب التراجم والأنساب وكتب المناقب والتصوف، فعبَّر كل ذلك

1. المصدر نفسه، ص. 164.
2. المصدر نفسه.
3. عبد الكريم الخطابي : الطب والأطباء في الأندلس الإسلامية، 2 / 149.
4. لقد كانت رحلة ابن بطوطة هي الرحلة الوحيدة التي ذكرت هذا الطاعون كون ابن بطوطة الطنجي المغربي (703-779 هـ/ 1303م - 1377م) قد عاصر هذا الحدث وفقد فيه أمه.

عن ثقل هذا الحدث وانعكاساته السلبية على الناحية الديمغرافية، وعلى العمران والثقافة والاقتصاد على حد سواء.

ب - وباء 845 هـ/1441م ووباء 856 هـ/1452م :

من المؤسف أننا لا نعلم تفاصيل كثيرة عن هاذين الوبائين، ولا نعرف ما إذا كانا من صنف الطواعين، أو من صنف الأوبئة الفتاكة، لأن المصادر لم تشر إلى ذلك سوى أنها تذكر أن وباء 845هـ/1441م كان قد وقع بالمغرب الأوسط، وشمل بلاد المغرب ككل، في حين وقع وباء 856هـ/1452م بالمغرب دون أن تؤكد أو تنفي المصادر أنه قد طال المغرب الأوسط أيضا، لكن في مقابل ذلك تذكر المصادر تسميات عُرف بها هاذين الوبائين، فوباء 845هـ/1441م سمي "بتقصيص الضفرة"، [1] ووباء 856هـ/1452م سمي "بوباء عزونة"، [2] غير أن هاتين التسميتين، والتي من الأكيد أنهما لم تأتيا من فراغ يعتريها الكثير من الضبابية، خاصة وأن المصادر لم تبين لنا لماذا أطلقت عليهما تلك التسميتين ؟ وهل هذه التسميات نابعة من منطلق علمي ؟ أم أنها مجرد تسميات شعبية فضفاضة نابعة عن وقع هذه الأوبئة على عامة الناس ؟.

أما باقي الأوبئة والطواعين الواقعة بالمغرب الأوسط، وبلاد المغرب ككل ؛ فلا تعطينا المصادر تفاصيل كثيرة عنها مثلما هو الحال بالنسبة لطاعون 749هـ/1348م، فهي لا تذكر سوى سنة وقوعها ومكانها، وما ينجر عنها من خسائر بشرية في بعض الأحيان، وأحيانا لا تذكر سوى مكان وقوعها دون زمانه، بل تكتفي بذكر بعض المظاهر الناتجة عنها، مثلما هو الحال

1. ابن القاضي : لقط الفرائد لقط الفرائد من لفاظة حقق الفوائد، تحقيق : محمد حجي، ضمن : موسوعة أعلام المغرب، ط1، بيروت : دار الغرب الإسلامي، 1417هـ-1996م، 2 / 752.

2. المصدر نفسه، 2 / 761.

بالنسبة للوباء الذي وقع في تلمسان أثناء مزاولة الفقيه الرصاع دراسته بها حوالي 829هـ/ 1425م.

ثانيا : الانعكاسات الديمغرافية للجوع والوباء :

تعددت مجالات الديمغرافية التاريخية في الاهتمام بتاريخ السكان من زوايا عديدة، انضوت تحتها الهجرة والوفيات كأحداث ديمغرافية، [1] ناتجة عن جملة من الأسباب من بينها المجاعات والأوبئة، لكن من المؤسف أننا لا نملك بالنسبة لمجال المغرب الأوسط في الفترة الخاصة بالدراسة وثائق وأرقاماً إحصائية تساعدنا على وضع قوائم وجداول تخص الهجرة والوفايات الناتجة عن أزمتي الجوع والوباء، بخلاف ما هي عليه الديمغرافيا المعاصرة التي استطاعت أن تعبر عن مختلف الأحداث بلغة الأرقام، مما يستدعي هنا الاعتماد على منهج الشك لمحاولة وضع مقاربات ديمغرافية تكون أقرب إلى الواقع منها إلى الخيال.

أ- الهجرة :

إن ظاهرة الهجرة في المفاهيم الديمغرافية المعاصرة تندرج، ضمن ما يسمى "بالحدث المتجدد" الذي يحصل أكثر من مرة لفرد ينتمي إلى مجموعة من الأشخاص، [2] غير أن الهجرة بسبب الجوع والوباء اعتبرت ظاهرة مخلة بالعمران، فحركة السكان نحو المدن أوقات هذه الأزمات يحدث فراغا عمرانيا رهيبا في الأرياف ويقابله اكتظاظ في المدن، مما ينتج انحسارا في التمدن، وظهور التبدي على أوسع نطاق. [3]

1. يوسف أنكادي، نور الدين المودان : مفاهيم ديمغرافية : الحدث الديمغرافي والظاهرة الديمغرافية، مجلة كنانيش، العدد 03، ص. 105

2. المرجع نفسه، ص. 106.

3. محمد حسن : المدينة والبادية بإفريقية في العهد الحفصي، 1 / 31، رشيدة بسرور : الديمغرافية والأوبئة في العهد المملوكي، ص. 61.

وحسبنا في ذلك ما حدث في المغرب عقب الغزوة الهلالية، على أن السبب الحقيقي لهذه الهجرة في نظر بعض الباحثين إنما يعزى إلى أزمة اقتصادية شهدتها مصر سنة 429هـ/1037م ؛ وسبقت معركة حيدران التي وقعت سنة 443هـ/ 1051م بسنوات عديدة، ولعل سبب هذه الأزمة يعود إلى بلوغ النيل أقصى ارتفاع له قدر بـ 15.20 ذراعا، فانعكس ذلك على الدينار الذهبي الذي بلغ قيمة أدنى له قدرت بـ 2.9 غ آنذاك.

ونتيجة لهذه الأوضاع الاقتصادية المزرية بدأت هجرات العرب الهلالية نحو المغرب، حيث بلغت الجموع الأولى جهة طرابلس ؛ هذه الأخيرة التي شهدت مجاعة عظيمة سنة 430هـ/1038م، وعمت بلاد الواحات أيضا ذكرتها المصادر الإباضية، وعرفت بسنة "فارواء"، [1] حيث زادت الهجرة الهلالية من شدة هذه المجاعة، مما دفع بالسكان إلى الهجرة بحثا عن القوت، من جهة طرابلس إلى جهة وارجلان في خط أفقي، بل منهم من فضّل الهجرة نحو الجزر المتوسطية. [2]

ولا يهمنا هنا من هذه الأحداث سوى أن نبين منها أن المجاعة كانت من أبرز العوامل المتسببة في حركة السكان وهجرتهم من أوطانهم، بحثا عن فرص أفضل للعيش، وهذا ما بينته لنا المصادر بخصوص مجال المغرب الأوسط في الفترة الخاصة بالدراسة، وإن كان ذلك في إشارات محتشمة استقيناها خاصة من كتب النوازل الفقهية، فقد ذكر

1. من بين المصادر الإباضية التي ذكرت هذه المجاعة الوسياني الذي بين من خلال روايته معاناة الناس من هذه الشدة، وهجرة البعض منهم نحو ورجلان، أنظر : أبو الربيع الوسياني : مجموعة سير الوسياني، دراسة وتحقيق : عمر بن لقمان أبو سليمان بوعصبانة، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في التاريخ الإسلامي، 2005 / 2006م – 1426 / 1427هـ، 4 / 659 – 660، الدرجيني : طبقات المشايخ بالمغرب، تحقيق : وطبع إبراهيم طلاي، ط 7، 2 / 406 – 407.

2. محمد حسن، المرجع السابق، 1 / 30 – 33.

لنا المازوني نازلة سئل عنها أبو الفضل العقباني، مفادها هجرة أو فرار بكر يتيمة زمن المسغبة إلى وطن غير وطنها، فتزوجها شيخ من أشياخ ذلك الوطن وهي كارهة، [1] ولهذا فإن مثل هذه الهجرة قد تحدث مشاكل اجتماعية لا حصر لها، من بينها ما ذكرته هذه النازلة.

كما أن إصابة سكان القرى والأرياف بالسنة الشديدة، أو الجوائح في منتوجهم الفلاحي، وسيطرة الأعراب عليهم، كان يدفعهم بالهجرة إلى أوطان أخرى بحثا عن حياة أفضل، خير لهم من العيش في ظل سيطرة وظلم هؤلاء الأعراب، الذين كانوا يحكمون بعض أرياف وقرى المغرب الأوسط آنئذ، وهذا ما بينته لنا إحدى النوازل التي ذكرها المازوني، وكان قد سئل عنها محمد بن قاسم المشدالي. [2]

وفي السياق ذاته تضيف إحدى النوازل التي تعبر عن مثل هذه الهجرات، التي كان سببها الفقر والجوع، والتي سئل عنها عبد الرحمن الوغليسي؛ بحيث يدور محتواها حول رجل فقير اضطرته الحاجة إلى السفر، وكان عليه دين كبير، ولم يترك لزوجته مالا ولا يعلم الناس هل هو حي أم ميت ؛ فهل تستحق زوجته الزكاة، فكان جواب هذا الفقيه أن تعطى هذه الزوجة من الزكاة إن كانت على الحالة المذكورة. [3]

غير أن المصادر لم تذكر لنا هجرة الفئات المثقفة من علماء وفقهاء وصلحاء بسبب المجاعة في مجتمع المغرب الأوسط، وربما يفسر ذلك بأن مستواهم المعيشي قار، ولم يتأثر كثيرا إبان فترة المجاعات، هذا من جهة، ومن جهة أخرى قد يفسر ذلك بثبات هؤلاء أمام البلاء ليكونوا قدوة في الصبر على الشدائد أمام بقية الناس.

1. الدرر المكنونة، 1 / 275 ب.
2. المصدر نفسه، 1 / 496 ب – 497 أ.
3. – المصدر نفسه، 1 / 151 ب.

في حين أشارت المصادر - خصوصا كتب التراجم - إلى هجرة بعض العلماء في المغرب الأوسط بسبب سوء الأوضاع السياسية، خصوصا في فترة الحصارات والحروب، فقد خرج أبو عبد الله محمد بن إبراهيم الآبلي مشرقا للحج بسبب الحصار الكبير الذي عانت منه تلمسان مدة طويلة،[1] وقد هاجر محمد المكودي إلى غرناطة "مفلتا من رهق تلمسان حين حصارها"، [2] كما فرّ عمران بن موسى المشدالي البجائي إلى الجزائر بسبب حصار الزيانيين لبجاية. [3]

أما الهجرة بسبب الوباء فنادرا ما تذكرها لنا المصادر ذلك وباستثناء ما ذكره الرصاع عن هجرة مؤدب المسيد بسبب وقوع وباء بتلمسان وقت تلقيه دراسته بها حوالي سنة 829هـ/ 1425م، [4] لا توجد إشارة أخرى في المصادر، مما يفسر الإيمان العميق لأفراد مجتمع المغرب الأوسط بحرمة الفرار من الوباء، وضرورة الصبر على هذا البلاء الذي يرجى منه الشهادة خصوصا في نفوس الفئات المثقفة والصلحاء، وحسبنا في ذلك

1. ابن خلدون : التعريف بابن خلدون ورحلته غربا و شرقا (طبع باسم رحلة ابن خلدون)، تحقيق محمد بن تاويت الطنجي، ط 1، بيروت : دار الكتب العلمية، 1425هـ- 2004م، ص 41، 49 – 50.

2. ابن الخطيب : الإحاطة في أخبار غرناطة، ضبط وتقديم : يوسف علي الطويل، ط1، بيروت : منشورات محمد علي بيضون – دار الكتب العلمية، 1424هـ- 2003 م، 3 / 8.

3. المقري : أزهار الرياض في أخبار القاضي عياض، تحقيق : سعيد أعراب وعبد السلام الهراس، المغرب- الإمارات العربية : للجنة المشتركة لنشر التراث الإسلامي، 1400هـ- 1980م، 5 / 30، التنبكتي : نيل الإبتهاج بتطريز الديباج، إشراف وتقديم : عبد الحميد عبد الله الهرامة، طرابلس : منشورات كلية الدعوة الإسلامية، 1989م، ص 351، القرافي : توشيح الديباج وحلية الإبتهاج، تحقيق : علي عمر، ط 1، القاهرة : مكتبة الثقافة الدينية، 1425هـ- 2004م، ص. 160.

4. فهرست الرصاع، تحقيق : محمد العنابي، تونس : المكتبة العتيقة، 1967م، ص. 14 – 15.

ما قام به والد ابن قنفذ في الإعداد للموت بالوباء، [1] بصورة مثالية تعكس لنا صحة هذا الاعتقاد في نفوس هؤلاء، وربما في نفوس بقية أفراد مجتمع المغرب الأوسط كذلك.

فالهجرة إذن سواء أكانت داخلية أم خارجية، أم بين الأرياف والمدن كحدث ديمغرافي كان ناتجا خصوصا عن أزمات الجوع، فهي إنما تدل على حاجة سكان المغرب الأوسط إلى تأمين غذائهم لتجاوز هذه الأزمة خارج مجال وقوعها.

ب- الوفيات

إن الوفيات في حقل الديمغرافيا التاريخية تنضوي ضمن ما يسمى بالحدث غير المتجدد، الذي يحدث للفرد الذي ينتمي إلى مجموعة من الأشخاص مرة واحدة فقط، فالوفيات كانت ولا زالت تعد الحدث المخل الناتج عن ظاهرة مخلة - كظاهرتي الجوع والوباء مثلا - لأنها تؤدي إلى حدوث اختلال في ظاهرة الخصوبة عند العزاب، ويحول ذلك دون زواج بين صفوف هؤلاء، [2] ومن ثم يتراجع عدد السكان، فتحدث الكارثة الديمغرافية خصوصا في أوقات الكوارث كالمجاعات والأوبئة.

1- الوفيات الناتجة عن أزمة الجوع :

لا تعطينا المصادر صورة صريحة عن حجم الكوارث الديمغرافية والخسائر البشرية الناتجة عن المجاعات الواقعة بالمغرب الأوسط زمن الدراسة، بل إن أغلب النصوص التي وردت حول ذلك كانت انطباعية، ولئن كانت توحي لنا من جهة بفداحة هذه المجاعات، إلا أنها لا تعبر لنا عن ذلك بلغة الأرقام، كما أننا لا نملك عددا إجماليا لسكان المغرب

1. ابن قنفذ : أنس الفقير وعز الحقير، ص. 87.
2. يوسف أنكادي، نور الدين الموادن : مفاهيم ديمغرافية، ص 105، 107.

الأوسط، أو حتى إحدى حواضره خلال مختلف المراحل الزمنية التي تنتمي إلى مجال الدراسة، الأمر الذي يسبب لنا عجزا كبيرا في محاولة إحصاء حجم مثل هذه الكوارث والخسائر البشرية، المترتبة عنها من الناحية الديمغرافية.

يصف لنا ابن عذارى حجم الخسائر البشرية الناتجة عن المجاعة الواقعة ببجاية سنة 581هـ/1185م جراء احتلال بني غانية لها قائلا :"... وعجز أهل البلد عن تكفين الموتى، وعن مواساة الأحياء، فكانوا يصبحون في الخرب وفي سكك المدينة زمرا أمواتا ذكورا وإناثا "، [1] فإذا كان ذلك يعبر عن إحدى صور الموت الجماعي بالمدن الكبرى نتيجة المجاعات، فماذا إذن عن الأرياف والقرى التي كانت أخبارها في مثل هذه الأوقات نسيا منسيا عند كافة المؤرخين، والتي لا شك في أن حجم الكارثة الديمغرافية بها سيكون أعظم، خصوصا في المجاعات التي يكون سببها الحروب والحصارات، حيث تكون القرى والأرياف عرضة أيضا للتدمير والحرق، وهتك الزروع والأنعام كما سبق وأن أشرنا إليها.

غير أن المجاعات التي تعقبها أوبئة تكون الخسائر البشرية فيها كبيرة، وهذا طبيعي، لأن الموت يكون بسبب الجوع وبسبب الوباء معا، فتتضاعف نسبة الوفيات عما تكون عليه في المجاعات الأخرى، وهذا ما كان في المجاعة التي شملت كلاً من مصر وإفريقية والمغرب سنة 693هـ/1293م، والتي أعقبها وباء عظيم "فكانت الموتى تحمل اثنين وثلاثة وأربعة على المغتسل". [2]

1. البيان المغرب، (الموحدي)، ص. 181.

2. ابن أبي زرع : الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس، تحقيق : عبد الوهاب منصور، ط 2، الرباط : المطبعة الملكية، 1420هـ- 1999م، ص 539 – 540، السلاوي : الإستقصاء لأخبار دول المغرب الأقصى، تحقيق جعفر الناصري ومحمد الناصري، ط 1، الدار البيضاء : دار الكتاب، 19م، 3 / 90.

ولم تكن المجاعات الناتجة عن الحروب والحصارات أيضا بأقل ضرراً من المجاعات الأخرى، بل تنجر عنها خسائر بشرية معتبرة، فقد خلفت المجاعة الواقعة بتلمسان أثناء الحصار المريني لها زهاء مائة ألف وعشرين ألف شخص بسبب القتل والجوع معا، [1] غير أن بعض المعطيات تجعلنا نستيقن أن هذا العدد الذي ذكره يحيى بن خلدون هو رقم مبالغ فيه، وإن لم تكن المصادر تذكر لنا بصورة صريحة عدد سكان تلمسان قبل الحصار، ثمة إشارة كفيلة بأن تثبت ذلك، ذكرها الوزان عن عدد دور تلمسان عقب الحصار المريني لها فيقول : "ولما ضعفت شوكة بني مرين، تكاثر سكان تلمسان من جديد، حتى بلغ عدد دورها المسكونة ثلاثة عشر ألف دار" [2] بصيغة تدل على أن تلمسان لم تبلغ عدد دورها كذلك قبل الحصار، وإذا كانت الدار أو الكانون الواحد كما يعبر عنه الوزان يحوي خمسة أفراد فأكثر، فإن عدد سكان تلمسان يقارب 65 ألف نسمة، إذا افترضنا أن عدد أفراد الدار الواحدة هو خمسة أفراد، وإن كنا لا نعلم عدد سكان تلمسان قبل الحصار، والذين يفترض أن يكون عددهم أقل من 65 ألف نسمة فإننا نلاحظ هنا هذا التناقض الكبير بين عدد الموتى وعدد السكان وحتى إن كان عددهم يفوق 65 ألف نسمة، فإن أعدادهم لا تتجاوز 80 ألف نسمة، وهو العدد الذي قدرناه مما ذكره الوزان عن عدد دور تلمسان، وهي في فترة ازدهارها وقوتها على عهد أبي تاشفين 718هـ / 1318م- 737 هـ/1337م. [3]

إن الموت بسبب الجوع كان يؤدي إلى تناقص كبير وسريع في عدد سكان المغرب الأوسط آنذاك، وإن كانت المصادر قد أعطتنا عن ذلك صورة فيها

1. يحيى ابن خلدون : بغية الرواد، 1 / 125.
2. وصف إفريقيا، 2 / 19.
3. المصدر نفسه، 2 / 17.

كثير من الضبابية، إلا أن انطباعاتها توحي لنا بفداحة الخسارة البشرية التي تخلفها المجاعة داخل هذا المجتمع.

-2 الموت بسبب الوباء :

لقد أنتجت الأوبئة الكاسحة للمغرب الأوسط (أواخر 6هـ/12م - بدايات ق10هـ/ 16م) خسائر بشرية معتبرة بين أفراده، لم تكن في ذلك أقل من الخسائر الناتجة عن المجاعات، بل فاقتها أحيانا بكثير، خصوصا إذا ما طال الوباء، وكان شاملا لكل مناطق المغرب الأوسط، مثلما هو الحال بالنسبة لوباء سنة 749هـ/1348م الذي عم العالم بأسره و" تحيف الأمم، وذهب بأهل الجيل" [1] على حدّ تعتبر ابن خلدون عن هذا الحدث.

لكن من الصعب جدا تحديد المدة الزمنية التي استمر فيها هذا الوباء في حصد سكان المغرب الأوسط، لعدم وجود مادة مصدرية حول ذلك، غير أنه من الأرجح أن تكون هذه المدة أكثر من سنة، على اعتبار أن المصادر قد سجلت لنا علماء ماتوا في هذا الوباء خلال سنتي 749هـ/1348م و750هـ/1349م.

وبخلاف جل الأوبئة الواقعة بالمغرب الأوسط حظي الطاعون الجارف لسنة 749هـ/1348م باهتمام خاص لدى كتاب الفترة، باعتباره حدثا هز عالم العصور الوسطى بأكمله، وإن كان أغلب ما كتب عنه كان بصورة انطباعية، حتى وإن كانت هذه الإشارات تشير إلى فداحة هذه الكارثة لكنها لم تعطنا تقديرا واضحا عن عدد الخسائر البشرية التي تكبدتها جل مناطق المغرب الأوسط.

ولئن رسم لنا ابن خلدون صورة قاتمة عن المغرب ككل، في منتصف المائة الثامنة، عقب الطاعون الجارف الذي كانت نتائجه على المنظومة

1. المقدمة، ص. 38.

الديمغرافية وخيمة كانت أقرب منها إلى الفناء [1] العام فقد "طوى البساط بما عليه" [2] على حد تعبيره، فإن المغرب الأوسط قد عرف أيضا بعد هذا الطاعون فراغا سكانيا رهيبا في المدن الكبرى، فقد انقرض أولاد الولي الصالح الحاج يوسف بن يحيى بن يوسف حفيد التيفرسي، هم وأولادهم في الوباء سنة 750هـ/1349م، [3] وحسبنا في ذلك أيضا ما ذكره ابن خاتمة عن عدد الموتى بتلمسان في اليوم الواحد جراء هذا الوباء، والذي قدَّره بأزيد من 700نسمة، والذي يكون من دون شك رقما مبالغا فيه إذا ما قارناه ببعض المعطيات المتوفرة لدينا، ولو بصورة تقريبية كما هو موضح في الجدول التالي :

عدد الموتى في تلمسان في اليوم الواحد جراء طاعون 749هـ/1348م	عدد الموتى في سنة واحدة	عدد دور تلمسان في عهد ازدهارها (فترة أبي تاشفين 718 – 737، 1318 – 1337)	عدد السكان في هذه الفترة على اعتبار أن الكانون الواحد متكون من خمسة أفراد.
700 نسمة	252000 نسمة	16 ألف كانون [4]	80000 نسمة

ومن هذا الجدول يتجلى لنا بوضوح التناقض الصريح بين عدد الموتى بالوباء خلال سنة واحدة، وبين عدد سكان تلمسان زمن استقرارها، والذي كان أقل منه بكثير، ولهذا فإن الرقم الذي قدمه لنا ابن خاتمة مبالغ فيه، وهو أقرب إلى الخيال منه إلى الواقع.

1. سالم حميش : الخلدونية في ضوء فلسفة التاريخ، ط 1، بيروت : دار الطليعة، 1998م، ص. 63 – 64.
2. ابن خلدون : التعريف بابن خلدون، ص. 45.
3. ابن مرزوق : المناقب المرزوقية، ص. 187.
4. الوزان : وصف إفريقيا، 2 / 17.

وعلاوة على هذا، لم تكن مدن المغرب الأوسط وحدها قد تجسدت فيها صورة الموت بسبب هذا الوباء آنذاك، وإنما القرى والأرياف فيه أيضا تعرض أهاليها للفناء نتيجة هذا الوباء، إلى درجة أنها احتاجت إلى إعادة التعمير بعد ذلك، الأمر الذي أحدث مشاكل اجتماعية بين الأفراد، نتيجة ادعاء بعض الناس أنهم من ذرية أهل هذه القرى، ولهذا فهم أحق بسكنها من غيرهم، وهذا ما جسدته بعض نوازل الفترة. [1]

أ- الموت بالوباء بين مختلف فئات المجتمع :

هل كان التفاوت الطبقي أمام الموت بالوباء موجودا بالمغرب الأوسط؟ سؤال من الصعب الإجابة عليه في ظل غياب معطيات دقيقة، لكن مما لا شك فيه أن الأوبئة ظلت مع مرور الأزمان من الأمور اللصيقة بالفقر والفقراء، بسبب سوء التغذية عندهم، وسوء التدبير، وانعدام النظافة، وهي أمور أقرتها المصادر الطبية والتاريخية معا، وهذا ما لاحظناه عند كل من ابن الخطيب و ابن خلدون، وعلاوة

على ذلك كانت أوروبا فترة العصور الوسطى تحمل اليهود سبب حدوث الأوبئة والطواعين بسبب الأوساخ التي يعيشون فيها، وقيامهم بتلويث الآبار والسواقي. [2]

ولا مراء في أن أعداد الموتى جراء الأوبئة والطواعين، في مجتمع المغرب الأوسط زمن الدراسة كان يتصدرها أناسٌ من العامة والفقراء بسبب قلة الإمكانيات وسوء التغذية، خصوصا منهم الأطفال والصبيان، فقد مات الصبيان في تلمسان جراء وباء كان قد أصابها في فترة استقرار الرصاع بها، وهو يزاول دراسته الابتدائية، فقد سافر المؤدب الذي كان

1. – المازوني : الدرر المكنونة، 2 / 15. (نازلة سئل عنها أبو الفضل العقباني).
2. سالم حميش : الخلدونية في ضوء فلسفة التاريخ، ص. 65، 69.

يدرسهم، وخلا المسيد من الصبيان بسبب هذا الوباء الذي لا نعلم زمنه تحديدا. [1]

غير أنه في مقابل ذلك أيضا لم تسلم الفئات المثقفة أو حتى السياسية في المغرب الأوسط من الموت بسبب الأوبئة في المغرب الأوسط، وتجليات ذلك تظهر لنا من خلال بعض أسماء العلماء التي ذكرت المصادر أن موتهم كان بسبب الأوبئة والطواعين، والتي صورت لنا أن الموت بالطاعون أو الوباء لم يكن هاجسا يؤرق الفئات المثقفة على الأقل منهم الزهاد والصلحاء، كونهم يجنون من وراء ذلك الشهادة، وفي هذا الصدد قدم لنا ابن قنفذ صورة رائعة عن والده وهو يعد نفسه للموت بالوباء، [2] أما بالنسبة لأصحاب السياسة والملك، فلم نعثر إلا على اسم وزير واحد مات بالطاعون وهو الوزير عبد الله بن مسلم الذي توفي بطاعون سنة 765هـ/1363م بوطن رياح بالمسيلة. [3]

غير أن كل هذه الالتفاتات من المصادر، واهتمامها بسجيل أسماء الفئات المثقفة التي ماتت بالأوبئة، يجعلنا نجزم يقينا ؛ أن المصادر ظلت وحتى إلى الفترة المخصصة بالدراسة تؤرخ للفئات المثقفة والسياسية والصلحاء حتى في أوقات الأزمات، في حين غيبت الفئات الأخرى من مجتمع المغرب الأوسط، خصوصا عامة الناس، وطمس المؤرخون أخبارهم حتى في مثل هذه الأوقات.

وفضلا عن ذلك، فقد حضي العلماء والصلحاء الذين هلكوا بالأوبئة باهتمام خاص بعد الموت، إذ كانوا يحظون بقبور خاصة تكون محايدة

1. فهرست الرصاع، ص. 14، 16.
2. – أنس الفقير وعز الحقير، ص. 87 .
3. العبر وديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، بيروت : دار الكتاب اللبناني، 1983م، 7 / 265.

للمساجد، يكون نمطها المعماري من دون شك مغايرا لنمط القبور العادية، ومثل ذلك ما حظي به الولي الصالح "أبو عبد الله الصفار القسنطيني" [1] الذي مات في الوباء العام سنة 750هـ/1349م بقبر بني له بإزاء مسجده الذي كان متواجدا بساحة القنطرة بقسنطينة، [2] وفي مقابل ذلك جسد لنا ابن عذاري صورة مرعبة من صور الموت بالوباء الواقع ببجاية سنة 581هـ/1158م نتيجة مجاعة، فقد كانت جثث الناس مترامية في سكك الشوارع وخرب المدينة. [3]

كما أن أصحاب الملك والسياسية في المغرب الأوسط، وممن ماتوا بالطاعون قد قوبلوا أيضا باهتمام خاص بعد موتهم ؛ فقد حمل جثمان الوزير "أبو عبد الله بن مسلم" الذي مات بطاعون 765هـ/1363م بوطن رياح كما سبق وأن أشرنا ليدفن في تلمسان، [4] ولو أنه كان من عامة الناس لدفن في الطريق على الأقل ليتخلصوا من جثته، حتى لا تنتقل العدوى إليهم.

وعلى الأرجح أن تكون هذه المفارقة في الموت بالوباء بين عامة الناس وهذه الفئات، بسبب المكانة العلمية والدينية والسياسية لهذه الأخيرة، لكن لا سبيل إلى الإنكار أن ذلك يمثل من جهة أخرى وجود تفاوت طبقي بين الفئات العليا والدنيا لمجتمع المغرب الأوسط في تلك الفترة، وإبان مثل هذه الفئات.

1. أبو عبد الله الصفار القسنطيني : أحد أشياخ ابن قنفد الخطيب ومن أقران والده حسن بن علي، ابن قنفد : الوفيات، تحقيق : عادل نويهض، ط 4، بيروت : دار الأفاق الجديدة، 1403هـ- 1983م، ص 356، نفسه : أنس الفقير وعز الحقير، ص. 45.
2. عبد الحق معزوز، لخضر درياس: جامع الكتابات الأثرية العربية بالجزائر، 1/321-322.
3. البيان المغرب، (الموحدي)، ص. 181.
4. ابن خلدون : العبر، 7 / 265.

ب - الوباء والحياة الثقافية بالمغرب الأوسط بعده :

بديهي جدا أن موت العلماء أو هجرتهم بالمغرب الأوسط نتيجة الأوبئة، ينعكس سلبا على الحياة الثقافية بها، فتتعطل المدارس والكتاب جراء ذلك، فقد عطل الوباء الحادث بتلمسان سير دراسة الرصاع وهو في مرحلته الإبتدائية، بعد أن سافر المؤدب وهلك أغلب صبيان المسيد بسببه، [1] كما أن الطاعون الجارف لسنة 749هـ/ 1348م مات فيه عدد كبير من الفقهاء وذلك حال دون إكمال ابن خلدون رحلته العلمية، فاستاء لذلك كثيرا، خاصة وأنه قد فقد إضافة إلى شيوخه والديه أيضا فيقول: "ولم أزل منذ نشأت، وناهزت مكبا على تحصيل العلم، حريصا على اقتناء الفضائل، متنقلا بين دروس العلم وحلقاته، إلى أن جاء الطاعون الجارف وذهب بالأعيان والصدور، وجميع المشيخة وهلك أبواي رحمهما الله". [2]

وثمة نص آخر يبين لنا فيه ابن خلدون حالته النفسية المتدهورة عقب هذا الوباء، وحزنه الشديد على مفارقة ذويه ومشايخه فيقول : " وخرجت معهم أول سنة ثلاث وخمسين، وكنت منطويا على مفارقتهم لما أصابني من الاستيحاش لذهاب أشياخي، وعطلتي عن طلب العلم"، [3] ويمكننا إسقاط ما أصاب ابن خلدون من استياء على كافة طلبة العلم في المغرب الأوسط، نتيجة انحطاط الحياة الثقافية، وموت علماء أكفاء في مثل هذه الكوارث.

جـ - الوباء ونهاية عمر الدولة :

لئن كانت الأوبئة تساهم بدرجة أكبر في حدوث خلل ديمغرافي لأي مجتمع تكتسحه، فإنها أيضا تؤدي إلى إنقاص العمران، وتسريع عجلة نهاية عمر

1. - فهرست الرصاع، ص 14، 16.
2. - التعريف بابن خلدون، ص. 64 – 65.
3. - التعريف بابن خلدون، ص. 65.

الدولة، وحسبنا في ذلك ما ذكره ابن خلدون حول نتائج طاعون منتصف المائة الثامنة، الذي يعد حدثا مهما في تاريخ البشرية فيقول: "وهذا ما نزل بالعمران شرقا وغربا في منتصف هذه المائة الثامنة من الطاعون الجارف، الذي تحيف الأمم وذهب بأهل الجيل، وطوى كثيرا من محاسن العمران ومحاها، وجاء للدول على حين هرمها، وبلوغ الغاية من مداها فقلص، من ظلالها وفل من حدها، و أوهن من سلطانها، وتداعت إلى التلاشي والاضمحلال أموالها، وانتقض عمران الأرض بانتقاض، البشر فخرجت الأمصار والمصانع، ودرست السبل والمعالم وخلت الديار والمنازل، وضعفت الدول والقبائل، وتبدل الساكن، وكأني بالمشرق قد نزل به مثل ما نزل بالمغرب، لكن على نسبته وقدر عمرانه. وكأنما نادى لسان الكون في العالم بالخمول والانقباض، فبادر بالإجابة والله وارث الأرض ومن عليها". [1]

فابن خلدون ربط حدوث الوباء بنهاية عمر الدولة، وما يحدث في آخرها من كثرة والمجاعات والفتن، مع ما يصاحبها من عجز على مستوى السلطة لإخمادها ؛ [2] لكن هل يمكن إسقاط نظرة ابن خلدون على المغرب الأوسط ؟ إنه من الممكن ذلك، لأن ابن خلدون من جهته لم يركز على دولة معينة من دول المغرب، بل كان يقصد بذلك حالة المغرب ككل، نظرا لأن هذا الطاعون كان قد شمل كل المناطق، ما عدا الصحاري البعيدة التي لا تصلها العدوى.

فالمغرب الأوسط عقب الطاعون الجارف، عرف حالة من التدهور السياسي والاقتصادي، وهذا ما نلمسه بوضوح عند المؤرخين الإخباريين، وكتب النوازل والفتاوى، التي أصبحت تتخذ من هذا الوباء مرجعية

1. المقدمة، ص. 38.

2. علي أومليل : الخطاب التاريخي – دراسة في منهجية ابن خلدون – ط 4، بيروت : المركز الثقافي العربي، 2005م، ص. 114.

لتأريخ العديد من القضايا التي تناولتها،[1] فهذا الطاعون كان بالنسبة لابن خلدون بمثابة إعلان عن حدوث تحول للعالم بأسره ؛ وهذا التحول يستحق التأريخ له من جديد.[2]

لكن من المؤسف أن المصادر لا تتحدث عن هذا الضعف بوضوح، وإنما يمكن أن نستقي ذلك من خضم ما كتبوه، فقد حدثنا ابن مرزوق عن حال تلمسان بعد الوباء العام لسنة 749هـ/1348م، وأعطانا صورة واضحة عن الضعف والوهن الذي أصاب هذه الحاضرة عقبه فيقول : "ففيه (وباء 749هـ/1348م) انقرض وتغيرت الأحوال، ثم دهى تلمسان بعده وفي زمانه اتصل من الفتنة ما اتصل إلى الآن".[3]

وعموم القول فإن المجاعات والأوبئة إنما تكثر في أواخر الدول، وتعجل بزوالها بحسب ما أقره ابن خلدون ؛[4] لأن مثل هذه الأزمات كانت عقبة أمام النمو السكاني لبلاد المغرب الأوسط في الفترة الممتدة ما بين أواخر القرن 6هـ/12م وبداية القرن 10هـ/16م، نظرا للآثار الديمغرافية التي تتمخض عنها؛ وخصوصا في ذلك ما خلفه الطاعون الجارف سنة 749هـ/1348م من فراغ سكاني رهيب في المغرب الأوسط، وعالم العصور الوسطى ككل.

فقد اعتبر ابن خلدون هذا الطاعون الذي عايش الفترة التي قبله والتي تليه ؛ قد كان بمثابة مؤشر يعلن على نهاية عالم قديم، وبداية عالم جديد مستحدث يستحق كتابة تاريخه من جديد، وهذا ما ذكره في آخر النص الذي يتحدث فيه عن الوضع الذي آلت إليه البشرية بعد هذا الطاعون ؛

1. المازوني : الدرر المكنونة، 2 / 87 أ.
2. المصدر السابق، ص. 38.
3. المناقب المرزوقية، ص. 187.
4. المصدر السابق، ص. 282 .

فيقول : "وإذا تبدلت الأحوال جملة، فكأنما تبدل الخلق من أصله وتحول العالم بأسره، وكأنه خلق جديد، ونشأة مستأنفة، وعالم محدث، فاحتاج لهذا العهد من يدون أحوال الخليقة والآفاق وأجيالها والعوائد والنحل التي تبدلت لأهلها"، [1] فالذي يتمعن مع هذا القول جيدا يتراءى له أن ابن خلدون ينوه من خلاله إلى بداية عصر جديد، وانقضاء عصر قبله ؛ فلماذا إذن لم يعتبر المؤرخون هذا الطاعون كمؤشر محدد لنهاية فترة العصور الوسطى؟ على أساس أن الأوبئة تعتبر من المؤشرات الأساسية التي يمكن من خلالها تحديد الفترات التاريخية؛ وهذا ما أشار إليه البيروني في قوله : "والتأريخ هي مدة معلومة تعد من لدن أول سنة ماضية كان فيها مبعث نبي بآيات وبرهان أو قيام ملك مسلط عظيم الشأن، أو هلاك أمة بطوفان عام مخرب، أو زلزلة وخسف مبيد، أو وباء مهلك أو قحط مستأصل، أو انتقال دولة أو تبدل ملة." [2]

فالطاعون الجارف لم يكن حدثا اختص بمنطقة دون غيرها، كغيره من الأحداث التي حدد المؤرخون من خلالها نهاية فترة العصور الوسطى ؛ فهذا الطاعون كان حدثا عالميا عمّ عالم العصور الوسطى بأسره، ولهذا يستحق أن يكون مؤشرا على نهاية العصور الوسطى، لأنه "ذهب بأهل الجيل، وطوى كثيرا من محاسن العمران ومحاها" على حد تعبير ابن خلدون.

1. المقدمة، ص. 38.
2. الآثار الباقية عن القرون الخالية، 1923، ص. 13.

حركات الهجرة في الجزائر (1830-1920): هجرة أم تهجير؟

أ/ نصر الدين بوزيان
قسم علوم الاعلام والاتصال
كلية العلوم الانسانية والاجتماعية

الملخص :

تشير بعض الوثائق والتحليلات إلى أن فرنسا كانت جد مستاءة من ظهور وتطور حركات الهجرة في المنتصف الثاني من القرن التاسع عشر، في حين تشير مراجع أخرى إلى أن فرنسا كانت ترمي إلى تهجير الجزائريين والاستيلاء على ممتلكاتهم.

وعلى هذا الأساس، تأتي هذه الورقة البحثية محاولة الإجابة عن إشكالية تاريخية وتساؤل محوري هو : هل حركات الهجرة التي شهدتها الجزائر ما بين 1830 – 1920 هي هجرة أم علميات تهجير ؟

ومن وراء هذا التساؤل نرمي إلى محاولة تحديد دور السياسات الاقتصادية والسياسات الاستعمارية في ظهور وتطور حركات الهجرة في

هذه المرحلة من تاريخ الجزائر، وأيضا محاولة فهم موقع فرنسا من هذه الهجرات.

مقدمة

بالرغم من انقضاء خمسة عقود كاملة على استقلال الجزائر ما زال تاريخ الجزائر خلال فترة الاحتلال الفرنسي يثير الكثير من الإشكالات التاريخية ولا زال يستقطب اهتمام جل الباحثين والمهتمين بالتاريخ. فيمكن القول، وبصراحة، أن كتابة تاريخ هذه المرحلة من تاريخ الجزائر لا تزال في بدايتها، وذلك راجع -في تقديري- إلى عدة أسباب أهمها غياب الكثير من الحقائق المهمة جراء اختفاء كمية معتبرة من الوثائق التي تمثل أرشيفا غنيا لفهم وقراءة التاريخ الحديث للجزائر، حيث تشير الإحصائيات إلى إقدام السلطات الاستعمارية على نقل حوالي 200 ألف علبة مليئة بالوثائق، الإحصائيات والتقارير باتجاه فرنسا خلال الفترة الممتدة بين 1960 - 1962، [1] أي فور إدراكها أن بقائها في الجزائر مسألة وقت لا أكثر.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن فرنسا أجرت الكثير من الأبحاث، الدراسات والتحقيقات التي شملت مختلف التخصصات والميادين فور وصولها إلى الجزائر، فنذكر على سبيل المثال أن العقيد "بوري" Le Colonel Bory كان يقود منذ السنوات الأولى للاحتلال الفرنسي لجنة استكشافية مشكلة من وحدات منها البحرية Section maritime والإقليمية Section territoriale والرحالة section nomade وتضم هذه

1. نور الدين تنيو. الأرشيف، الذاكرة وكتابة التاريخ. مجلة الهجرة والرحلة. مخبر الأبحاث الاجتماعية والتاريخية حول حركات الهجرة. جامعة منتوري قسنطينة. العدد02. 2008. ص. 47.

الوحدات أفراد مختصين في مجلات عديدة كالجغرافيا، الطبوغرافيا، البيولوجيا، النباتات، الفلاحة، الحيوانات، الأحوال الجوية، والرسم. وقد تمكنت هذه الوحدات وغيرها من جمع حقائق ومعطيات في منتهى الأهمية خصوصا وأنها انطلقت من مرحلة الصفر، حيث تشير بعض المصادر إلى أن الأوروبيون عموما كانوا يمتلكون أفكارا وصورا خاطئة عن الجزائر وشمال إفريقيا التي كانوا يضنونها مكان لعيش حيوانات متوحشة ومنطقة صخرية خالية من الموارد، وهو ما جعل الأبحاث والعمليات الاستكشافية تنطلق من الصفر وتشمل عدة مجالات لتقدم بذلك معطيات ثرية وجد مهمة عن الجزائر والفرد الجزائري في هذه الفترة.

فعموما يمكن القول أن غياب هذا الأرشيف واختلاف مصادر الباحثين وقراءاتهم وحتى "تسييس" الأحداث والمعلومات التاريخية، جعلت دراسة التاريخ الجزائري –في تقديري- غير مكتمل، وعليه تأتي هذه الورقة البحثية كمحاولة للإجابة عن احد هذه الإشكالات التاريخية، والمتعلقة بموضوع الهجرة والتهجير في نهاية القرن التاسع عشرا وبداية القرن العشرين، خصوصا وأن هذا الموضوع تحيط به الكثير من التناقضات وتتداخل فيه جملة من المتغيرات التي تشوش على الباحث والقارئ عملية فهم الواقع الاجتماعي والاقتصادي للجزائر في هذه المرحلة المهمة والمجهولة إلى حد كبير من التاريخ المعاصر للجزائر بسبب أيضا شح المصادر وقلة المراجع وتعارض التفسيرات والتحليلات فيما بين الباحثين.

فعلى هذا الأساس، تمحورت هذه الورقة البحثية في محاولة الإجابة عن التساؤل المحوري التالي :

هل حركات الهجرة التي شهدتها الجزائر ما بين 1830 – 1920 هي هجرة أم علميات تهجير ؟

-1 أهمية البحث :

يبدو لي أن هذه الورقة البحثية تكتسي أهمية بالغة، فهي لا تسعى إلى الإجابة السطحية عن التساؤل المطروح والذي قد تكون الإجابة عنه بهجرة أم تهجير، لكنها تعتبر -في تقديري- محاولة لاستنطاق الواقع الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع الجزائري في هذه الفترة وأيضا محاولة لفهم عقلية الفرد والجماعة خلال هذه الفترة الحساسة من تاريخ الجزائر. فيمكن اعتبار هذه الورقة البحثية بمثابة مدخل لدراسات تاريخية وانثروبولوجية للجزائر من شأنها أن تكشف الكثير من الحقائق المثيرة، خصوصا في ظل قلة الكتب والأبحاث التي تناولت هذه الحقبة بالتفصيل والإحاطة المطلوبة.

كما تتجلى أهمية هذه الورقة البحثية من خلال محاولتها كشف حقيقة الموقف الفرنسي تجاه الهجرة، و من وراء ذلك سنعمل على تحديد طبيعة السياسة الاستعمارية المتبناة قبل، أثناء وبعد ظهور مختلف الهجرات ثم تطورها وتوسعها فيما بعد. بالإضافة إلى محاولة تتبع ظهور مثل هذه الهجرات وتطورها في مختلف المناطق بالجزائر. وفي ضوء ذلك، سنسعى إلى الخروج بقراءة موضوعية تهدف لفهم الواقع الاجتماعي والاقتصادي على أساس الهجرة والحراك اللذان يعتبران مدخلين أساسيين لمعرفة أفضل للمجتمعات المدروسة.

وما يزيد من أهمية هذه الورقة البحثية في تقديرنا هي أن هذه الإشكالية التاريخية لا يزال لحد الساعة توظيفها خصوصا من بعض الأطراف السياسية في فرنسا، والتي تسعى لترسيخ بعض وجهات نظر معينة وتثبيت بعض الحقائق المزيفة باللجوء حتى للعلم، حيث ساعدها في ذلك عن قصد أو غير قصد بعض المؤرخين الذين يدعمون وجهات نظر سياسية تحت غطاء العلم.

2- موضوع الهجرة والتهجير : قراءات وتناقضات

في البدء وكمحاولة أولية للإجابة عن التساؤل الرئيسي لهذه الورقة البحثية، فقد تحسسنا وجود توجهات مختلفة تصل لحد التناقض. فالتوجه الأول يقوم على حكم مفاده أن فرنسا تعمدت تهجير الجزائريين، حيث يرى هذا التوجه أن حركات الهجرة التي قام بها الجزائريون في الفترة الممتدة بين 1830 – 1920 هي عمليات تهجير واسعة كانت سلطات الاحتلال هي السبب والمحرك لها. ويؤكد أصحاب هذا التوجه، وهم أغلبية على ما يبدو، أن فرنسا تعمدت تهجير الجزائريين وطردهم من بلدهم، ويبررون طرحهم بالسياسة الاستعمارية القمعية المتبعة في الجزائر منذ الاحتلال والتي تقوم على القهر والتقتيل، التعذيب والتجويع، النهب والتخريب وأيضا استقدام الأوروبيين ومنحهم الامتيازات والعطايا.

وأهم ما يمكن الوقوف عليه في هذا التوجه، هو التأكيد على وجود نية مسبقة لدى الاحتلال لطرد الجزائيين ومن ثمة وضع الآليات والمخططات الكفيلة بتحقيق هذه الغاية، وعليه ظهرت حركات الهجرة بشكل واسع ومبكر أي ابتداء من تاريخ دخول المحتل الذي قام بمجرد نزوله إلى الجزائر بطرد عدد معتبر من الجنود غالبيتهم الساحقة من الانكشارية التابعيين للباب العالي للدولة العثمانية، لتتواصل بعدها عمليات طرد الجزائريين عبر ترويعهم وتقتيلهم ومطاردتهم داخل الأراضي الجزائرية لحين هجرتهم للخارج.

لكن الملاحظ، وبكل موضوعية، أن أصحاب هذا التوجه في غالبهم يفتقدون لنظرة تاريخية موضوعية، حيث يتجلى من طرحهم غياب العلمية وإسقاط للآراء الشخصية ومسايرة للخطابات السياسية والشعبوية، وأيضا غياب للشواهد والمصادر التاريخية جراء الاكتفاء بالقيام ببعض التعميمات النظرية. فإجراء قراءة تحليلية متأنية، تجعلنا -لا محالة-

نعيد النظر في هذا الحكم، خصوصا وأن بعض التصريحات الفرنسية الرسمية والظروف الدولية في تلك المرحلة كانت تحيلنا على عكس ما يذهب إليه هذا التوجه، وهو ما يقودنا إلى التطرق إلى التوجه الثاني الذي وعلى نقيض الأول يرى أن فرنسا كانت ضد هجرة الجزائريين لأسباب عدة، أهمها خوفها على صورتها في المجتمع الدولي وبالضبط أمام منافسيها، فمعلوم أن الجزائر كانت محط أطماع عدة دول أوروبية بسبب موقعها الاستراتيجي أساسا، الأمر الذي جعل فرنسا تسعى لتحاشي أي ضغوط من منافسيها، وبالتالي محاولة عكس صورة مفادها أنها متحكمة في الوضع على الصعيدين العسكري والمدني. فعلى الصعيد العسكري ظلت فرنسا تقلل من حجم المقاومة وتؤكد انحصارها في بعض الفئات المقاومة للتحضر، وعلى الصعيد المدني كانت تسعى لإظهار صورة مفادها أنها تمنح حقوق المواطنة والتجنس للجزائريين وتغرس في ثقافة مدنية أوروبية عبر الإجراءات التي باشرتها ووفود المهاجرين القادمين من مناطق مختلفة من أوروبا.

أما التوجه الثالث فيسقط صفة القصدية ويغلب العفوية في الإجابة عن هذا التساؤل، حيث يلغي نية فرنسا تهجير الجزائريين أو الحد من هجرتهم، ويرى أن الحراك الذي عرفه المجتمع الجزائري خلال هذه الفترة هو مجرد رد فعل تجاه أوضاع اجتماعية واقتصادية وحتى استعمارية. وهناك توجه رابع يذهب لأبعد من هذا بكثير ويدعمه مؤرخين مرموقين لا زال يلقى الدعم لحد الساعة خصوصا في الأوساط السياسية الفرنسية، [1] يحاول إزالة أو التقليل من حجم المسؤولية التاريخية والأخلاقية لفرنسا تجاه الجزائريين، حيث يميل هذا التوجه إلى التقليل من حجم الهجرة والحراك في الفترة المخصصة للدراسة، وينفي حتى إقدام السلطات

1. Discours de Président Français Nicolas Sarkozy le 07 février 2007 à Toulon.

الفرنسية على انتزاع أراضي الجزائريين أو تقتيلهم وتذبيحهم، ويؤكد أن فرنسا كانت تستغل الأراضي غير المستعملة والمهجورة، ولذلك لم تتوفر حتى دواعي الهجرة، وكل ما حصل هو حدوث تحولات سسيو-اقتصادية ناجمة عن دخول فرنسا للجزائر وإتباعها لفلسفة وسياسة معينة ذات فائدة للطرفين الجزائري والفرنسي. وفي هذا الإطار نجد "بوير" P. Boyer الذي حاول التقليل من حجم الهجرات التي عرفتها كل من الحجوط بالغرب والخشنة بالشرق نافيا ما جاء على لسان كل من الباحثين "دوماس" Daumas و"قوتيي" Gauthier اللذان دعما فكرة أن حركات الهجرة عرفت حركة معتبرة بعد نقض معاهدة "التافنة" 1839، حيث عرف تراجع عدد سكان سهول الجزائر من 80 ألف إلى حدود 30 ألف سنة 1866. ويذهب "بوير"[1] إلى نفي القضاء على سكان الحجوط أو بني خليل أو سكان المتيجة بشكل عام «Ni les Hadjoutes, ni les Beni-Khélil, ni les Mitiji en général ne furent éliminés contrairement à l'opinion de Gauthier»

وبالتالي تبقى الحقيقة ضائعة بين مختلف هذه القراءات التاريخية، ويبقى التساؤل المطروح وبإلحاح هو : ما حقيقة هذا الحراك وما موقع فرنسا الفعلي منه ؟

3- حقيقة الحراك في الجزائر 1830 – 1920 :

بعد قراءات واطلاعات متنوعة، توصلنا إلى نتيجتين أساسيتين، الأولى تتعلق بالتساؤل الرئيسي للورقة البحثية، في حين تخص الثانية ما وراء التساؤل، وهما :

1. Kateb Kamel. La gestion administrative de l'émigration Algérienne vers les pays musulmans au lendemain de la conquête de l'Algérie (1830-1914). In : Population. N02. 1997. p. 400.

- تبنت فرنسا منذ دخولها إلى الجزائر سياسة مقصودة لتهجير الجزائريين لكنها لم تتوقع أن تتطور الهجرة سريعا إلى خارج الجزائر وهو الأمر الذي أساءها كثيرا.

- مر الاحتلال الفرنسي وتطورت سياسته عبر أربع مراحل أساسية هي الاحتلال العسكري، تلتها مرحلة الاحتلال المدني، ثم مرحلة الاحتلال الاقتصادي وأخيرا مرحلة الاحتلال الثقافي.

وقد تم بناء هذه النتيجتين بناء على قراءة "مستفيضة" للسياسة الاستعمارية خصوصا عبر بعض التصريحات الرسمية لكبار القادة الفرنسيين وأيضا انطلاقا من الأفعال والممارسات الميدانية للمستعمر في هذه الفترة. وفيما يلي جملة من الاضاحات والتفصيلات والدلائل التي تم الاعتماد عليها للوصول إلى النتيجتين السابق ذكرهما :

أ- تفصيلات النتيجة الأولى :

تتجلى بداية سياسة التهجير المقصودة من طرف السلطات الاستعمارية في جملة من الإجراءات التي أقرتها ابتداء من سنة 1830، فبتاريخ 21 سبتمبر 1830 تم نشر مرسوم من طرف "كلوزيل" Clauzel يقر بموجبه حجز الممتلكات الدينية (الأوقاف) وكذا ممتلكات البايلك، بغرض توزيعها على المهاجرين الأوروبيين. وفي هذا الإطار تم مصادرة 1000 هكتار من الأراضي الخاصة بالعروش مثل أراضي "حسان باشا" المتواجدة في جوار المنطقة المعروفة حاليا باسم "الحراش" بالقرب من الجزائر العاصمة.

وسريعا، عملت سلطات الاحتلال على توسيع مناطق نفوذها وركزت جهدها على الاستلاء على الأراضي الخصبة للجزائريين وطردهم منها بالقوة من أجل خدمة سياستها التي كانت تقوم في البداية على السعي لتوفير أجود الأراضي لتشجيع الهجرة الأوروبية للجزائر. فبمجرد وصول

المهاجرين الأوروبيين كانت تمنح لهم قطع أرضية تصل مساحتها في أسوء الحالات حوالي هكتار لكل شخص، فعلى سبيل المثال تم توزيع أراضي تصل مساحتها إلى 320 هكتار على 400 مهاجر قدموا من المانيا وسويسرا بمجرد نزولهم إلى الجزائر سنة 1832.

وأكثر من ذلك، وبغرض التقليل من خوف المهاجرين الأوروبيين الذين ترددوا وتخوفوا من استغلال الأراضي الممنوحة لهم، تم استصدار مرسوم بتاريخ 22 جويلية يعتبر كل المناطق المحتلة من قبل الجيش الفرنسي بمثابة ممتلكات فرنسية (Biens Français). كما تعهدت السلطات الاستعمارية بضمان سلامة المهاجرين الأوروبيين الذين يستغلون هذه الأراضي. وبناء على ذلك، عرفت عملية الاستيلاء على أراضي الجزائريين توسعا ملحوظا، حيث امتدت هذه العملية لتشمل المناطق الداخلية بعدما كانت مركزة في السنتين الأولتين على منطقة الجزائر. وتمثل سنة 1835 سنة محورية وجد حساسة، فبمجرد وصول الماريشال "كلوزيل" إلى منصب الحاكم العام، عرفت عملية نهب الأراضي ومصادرتها وتيرة سريعة وواسعة، خصوصا بالنسبة للجهة الغربية للجزائر، لتلحق بها الجهة الشرقية خصوصا بعد سقوط بايلك الشرق بزعامة"الباي أحمد".

ويلاحظ في هذه الفترة أن حراك وهجرة الجزائريين في هذه الفترة نوعين ؛ الأول هو بمثابة تراجع نحو الخلف من أجل تنظيم الصفوف ومواجهة العدو فور دخوله سنة 1830 خصوصا وأن بعض المصادر تشير إلى أن الأهالي لم يكونوا يتوقعوا دخول الفرنسيين على الأقل بهذه السرعة. ويعتبر هذا الحراك محدودا وبسيطا على أساس أنه لم يشهد تراجع الأهالي لمسافات بعيدة أو التغلغل الداخلي، ولهذا السبب انطلقت مرحلة المقاومة بشكل مبكر. لكن سريعا ما ظهرت حركات هجرة واسعة جراء سياسات التقتيل، النهب ومصادرة الأراضي بالقوة من طرف السلطات

المحتلة التي شنت حملات تقتيل وعمليات مطاردة واسعة لملاك الأراضي، خصوصا المقاومين منهم.

وعلية، بدأت حركات الهجرة تتطور بشكل تدريجي، خصوصا في ظل توسع النفوذ الفرنسي وسيطرته على مساحات إضافية بشكل تدريجي. وكنتيجة لذلك، أصبح عدد كبير من الجزائريين دون أراضي وبالتالي دون عمل أو مصدر رزق مع العلم أن المجتمع الجزائري في هذه الفترة كان يعتمد أساسا على الفلاحة، فدفعت الحاجة الاقتصادية بالجزائريين إلى الهجرة بحثا عن مصدر رزق وهروبا من الجرائم التي كانت ترتكبها في حقها السلطات الاستعمارية، حيث تشير مصادر تاريخية إلى أن الجيش الفرنسي قام بتقتيل حوالي 400 ألف جزائري في الفترة الممتدة بين 1830-1870 أي حوالي ربع الشعب الجزائري حسب بعض الإحصائيات، كما قام بانتزاع ملكيات واسعة من الأراضي تصل إلى حدود 2.9 مليون هكتار من أصل 9 مليون هكتار من الأراضي الخصبة [1]. وقد تم توزيع أجود هذه الملكيات على المستعمرين وأيضا خلق مستعمرات فلاحية مستغلة خصوصا من متقاعدي الجيش الفرنسي. وقد لجأت السلطات الاستعمارية إلى استخدام العديد من الآليات والمبررات لانتزاع هذه الملكيات، فمنها ما حجز بداعي المصلحة العامة Utilité Publique ومنه ما حجز بداعي مشاركة أصحاب هذه الممتلكات في دعم المقاومين، ومنها ما حجز كعقوبة لمن شاركوا فعلا في مقاومة السلطات الاستعمارية. كما تم نهب أراضي زراعية بالقوة سواء بعد تقتيل أصحابها أو إجبارهم على الهرب.

1. Gilbert Meynier. Historiographie française de l'Algérie et les Algériens en système colonial. In : El Watan sur : http://www.elwatan.com/recherche/recherche.php?texte=snapest&exec=1&x=21&y=4&page=1&fco=Ouanassa+Siari+Tengour&fperso=FAT

السبب الأخر المهم والذي كان له دورا أساسيا في تسريع عمليات الهجرة هو إثقال كاهل الجزائريين بالضرائب والتمييز المالي ضدهم Discrimination fiscale، ففي الوقت الذي كان يستفيد فيه المهاجرون الأوروبيون من دعم السلطات الاستعمارية خصوصا بالأراضي، كانت تقوم بإجبار الجزائريين بدفع العديد من الضرائب للخزينة الفرنسية، وقد بررت ذلك بالإبقاء على الضرائب العثمانية التي كانت مفروضة من قبل على الأهالي كالزكاة، العشور، اللازمة...، ولم تتوقف فرنسا عن آخذ هذه الضرائب إلا سنة 1918. وتقدر بعض المراجع أن الدولة العثمانية كانت تأخذ ما يقارب الثلث من مداخيل الفلاحين كضرائب، الأمر الذي حافظت عليه فرنسا كفكرة ومارسته بشكل مختلف في الميدان من خلال رفع قيمة المستحقات المدفوعة كضرائب والمبالغة في تقييمها وأيضا انتزاع الملكيات تحت مبرر عدم دفع المستحقات أو تراكم الديون، مع العلم أن السلطات الفرنسية كانت سببا في إفشال النشاطات الفلاحية بسبب حرقها للأراضي ونهب المحاصيل وإغراق الفلاحين بالديون، وفي نفس الوقت المطالبة بدفع الضرائب، وهو ما لم يكن ممكنا. وتعرف هذه العمليات المقصودة بسياسة الأرض المحروقة التي شجعها الحاكم العام "بيجو" الذي صرح بأن الهدف من هذه الأعمال هو منع العرب زرع وحصد حقولهم والاستفادة من خيراتها، وعليه كان يقول : "اذهبوا كل عام لحرق محاصيلهم أو اقضوا عليهم كلهم" (Allez tous les ans brûler leur récoltes ou bien exterminez les jusqu'au dernier).

ورغم هذه الإجراءات التعسفية إلا أن الأهالي كانوا في حرة من أمرهم، فالهجرات التي كانوا يقومون بها داخل التراب الجزائري لم تكن كافية للهروب من ملاحقة الجيش الفرنسي الذي كان يشن عمليات ملاحقة واسعة تظهرها وتدلل عليها تصريحات رسمية وأيضا ممارسات ميدانية،

حيث قام الجينيرال "بيجو" بتقسيم الجيوش إلى مستعمرات متنقلة Colonies mobiles تقوم بملاحقة متواصلة للمقاومين لعدم منحه فرصة للاستقرار وبالتالي عدم التمكن من التمون بالأكل أو العمل. وقد استلهم "بيجو" هذه الفكرة انطلاقا من تجربته السابقة في الحرب مع الاسبان، وعليه يلاحظ أن حركات هجرة الأهالي كانت تضم بعض التردد. ومن هنا نلاحظ إقدام العديد من المهاجرين على العودة إلى مكان نشأتهم وأراضيهم كعودة أهالي بني خليل ما بين 1843-1845 والذين سبق وأن هاجروا بإعداد جد معتبرة سنة 1839، حيث تم إحصاء عودة أكثر من 10 ألاف شخص في هذه الفترة [1].

تجدر الإشارة إلى نقطة أخرى في منتهى الأهمية وهي أن الهجرة كانت تشمل الأفراد والخيرات، بمعنى أن بعض القبائل عرفت حركات هجرة قبل وصول المستعمر، فبعدما سمع الأهالي عن قيام السلطات الاستعمارية بإتلاف المحاصيل وحجز الممتلكات ومنها الماشية، قام الأهالي بتهريب ممتلكاتهم والهروب من ويلات الاستعمار.

وفي الوقت الذي يشهد فيه الأهالي حيرة حقيقية بخصوص موضوع الهجرة نظرا للظروف الصعبة وانتزاع الأراضي والتقتيل والتعذيب في حالة البقاء في أراضيهم أو الملاحقات وتعب السفر والجوع وغياب الاستقرار في حالة الهجرة، زيادة على إحباط جل المقاومات وعلى رأسها مقاومة الأمير عبد القادر 1847، بدأت أنظار الأهالي تتجه نحو الخارج، وعليه وبشكل تدريجي بدأت تتوسع الهجرة باتجاه المغرب وتونس خصوصا في خمسينيات القرن التاسع عشر ثم باتت سوريا تستقطب هي الأخرى أنظار المهاجرين خصوصا بعد استقرار بعض الرموز الدينية والمقاومة

1. Kateb Kamel. Op. ci. p. 400.

بها، فضلا عن التسهيلات التي كانت تمنح للجزائيين القادمين إلى بلاد الشام، وعليه نلاحظ أ أكبر الهجرات -الجماعية في الغالب- كانت سنة 1855 ثم 1860، وتلتها بطبيعة الحال عدة هجرات أخرى 1875، 1888، و1898 وتواصلت إلى غاية 1910.

ولا ينبغي إغفال بعض النقاط الأساسية بالنسبة للهجرة إلى تونس والمغرب وهي أولا العامل الجغرافي الذي جعل سكان الشرق يتجهون نحو تونس وسكان الغرب نحو المغرب، هذا البلد الشقيق بالنسبة للجزائريين والذي كان بمثابة قاعدة خلفية لمقاومة المحتل واستقطب عائلات كبيرة مثل عائلتي بني عمر والهاشميين، إضافة إلى عائلات أخرى من تلمسان، معسكر ومستغانم والتي استقرت في عدة مدن مغربية مثل وجدة، تيطوان وطنجة. وبالتالي كانت هذه الهجرات جد مبكرة أي منذ دخول المحتل وظهور المقاومات الشعبية لكنها كانت غير محسوسة من قبل السلطات الفرنسية، هذه الأخيرة لم تكن تدرك أهمية وتأثير هذه الهجرات في دعم المقاومة إلا لاحقا، خصوصا وأن هذه الهجرات كانت تحرمها من جمع الضرائب، وهو أحد الأسباب والمبررات الذي دفعها فيما بعد إلى رفض طلبات الهجرة ومحاولة الحد منها.

وعلى ما يبدو، فإن السلطات الاستعمارية لم تولي عناية كافية لمختلف حركات الهجرة في الجزائر قبل سنوات السبعينيات من القرن التاسع عشر على اعتبار أن مختلف حركات الهجرة كانت تسهل عليها عملية الاستيطان وتوفر لها الأراضي الخصبة الكفيلة بإقناع الأوروبيين وخصوصا الفرنسيين بالقدوم إلى الجزائر. وبطبيعة الحال استغلت فرنسا جيشها المنظم والمجهز بشكل جيد لتقتيل القبائل والمداشر وطردهم من أراضيهم بل وذهبت إلى حد سن قانون يمنع المهاجرين من العودة إلى أراضيهم لتفادي أي مشاكل أو تصادم بين الملاك الحقيقيين الذين تركوا أراضيهم أو سلبت منهم والمستوطنين الأوروبيين، كما كانت تجبر العائلات التي تطلب السماح

بالمغادرة على توقيع أوراق تنازل على الملكية أما الذين غادروا دون إعلامها فبموجب المادة الأولى من المرسوم الذي أقره المجلس الأعلى للإدارة المنعقد بتاريخ 17 أفريل 1846 تعتبر هذه الأراضي ملكية للدولة [1]. لكن تطور حركات الهجرة نحو الخارج بدأ يشد انتباه السلطات الاستعمارية وبات يثير مخاوفها على الصعيدين الداخلي والخارجي، حيث كان ينظر إلى هذه الهجرة على أنها مقاومة للتواجد الفرنسي في الأراضي الفرنسية وعلى أنه عصيان من الأهالي بدأ يحبط مخططات فرنسا الرامية إلى إخضاع الأهالي وتكسير أي مجهودات لتقوية المقاومة أو إسماع صوت هذا العصيان والرفض للتواجد الفرنسي للمجتمع الدولي.

وعليه وخصوصا بعد ورود بعض التقارير وجود نشاطات سياسية من طرف بعض الشخصيات القبلية الدينية في الخارج –سوريا تحديدا- وأيضا ظهور بعض الجرائد (منها الجريدة التي أنشئها الأمير خالد حفيظ الأمير عبد القادر) التي تنور المهاجرين بقضيتهم وترفع وعيهم السياسي وتوحد شتاتهم، بدأت السلطات الاستعمارية تتخوف أولا على صورتها أمام منافسيها لكن أكثر من ذلك كانت تتخوف من توسع هذه الحركات إلى دول أخرى خاضعة لنفوذها وتضم مصالحها كتونس والمغرب وحتى سوريا، وهو الأمر الذي يهدد سياستها الخارجية ومصالحها الاقتصادية وحتى هيبتها الدولية. كما من شانه أن يضع السياسة الفرنسية في حرج على الصعيد الداخلي أي فرنسا التي كنت تعرف هي الأخرى مشكلات داخلية وبحاجة إلى إظهار انتصاراتها بالجزائر لتهدئة الأوضاع الداخلية بفرنسا.

ويمكن القول أن الاهتمام الحقيقي لفرنسا بموضوع الهجرة تم ترجمته على لسان الجينيرال "شونزي" Chanzy الحاكم العام للجزائر في رسالة

1. Ibid. p. 406.

موجهة إلى المحافظين الإداريين للجزائر Préfets de l'Algérie بتاريخ 23 مارس 1874 نبههم فيها إلى نزوع بعض المداشر الداخلية المتواجدة خصوصا بقسنطينة والجزائر إلى الهجرة باتجاه تونس، الأمر الذي قد يسبب لفرنسا مشاكل حقيقية، كما نبههم إلى قيام بعض الطلبة والمرابطين وكبار الأهالي بالدعاية لأفكار خاطئة حسبة لتفادي التعصب الديني، مضيفا أن طلبات الهجرة أخذت بعدا جماعيا مقلقا، وعلية طلب منهم رفض كل طلبات الهجرة التي توجه لهم[1]، وهو ما يعكس موقف فرنسا الرافض ابتداء من 1874 للهجرة نحو الخارج. ومع ذلك لا ينبغي أن فرنسا كانت كليا مع الهجرة قبل هذه السنة، حيث كانت تفرق بين الهجرة الجماعية والهجرة الفردية من جهة هجرة أصحاب الأراضي وغيرهم الذين لا يملكون الأراضي من جهة أخرى كما كانت تفرق من جهة ثالثة بين المقاومين وغير المقاومين، حيث نستشف من مراسلة قام بها قائد مجموعة الجزائر Général commandant de division d'Alger سنة 1860 وجهها وزير المستعمرات "منذ فترة استقبلنا طلبات هجرة من قبل أهالي ينتمون إلى مداشر مختلفة تتواجد في محيط المدية، بوغار، تنية الحد، مليانة.. وقد تلقى السادة قواد الفرق Commandants des subdivisions أمرا برد طلبات الهجرة والشرح للأهالي الخطأ الذي يقدمون عليه..، وقد تم الحد من الحركة جزئيا"، وهو ما يعكس رغبة فرنسا في التحكم في الهجرة لما كانت تلحقه بها من خسائر خصوصا للضرائب، ثم رغبة منها في خلق التوازن على اعتبار أن عدد الأوروبيين المهاجرين إلى الجزائر كان غير قادر على استغلال كل المساحات الزراعية، فكان بودها الاستفادة من الأهالي بالحصول على الضرائب والمحاصيل شريطة إعلانهم الخضوع التام والاستجابة لكل التعليمات التي تقدم لهم وفي نفس الوقت تشجيع

1. Ibid. p. 404.

الأوروبيين على القدوم إلى الجزائر وتوفير لهم الراضي والامتيازات المطلوبة. لكن الاهتمام الفعلي والرسمي والواسع البعيد عن مبادرات فردية واجتهادات شخصية من قبل المسؤولين الفرنسيين في الجزائر كان بتاريخ 1874 هذا التاريخ الذي وحد الإجراءات تجاه التعامل مع موضوع الهجرة ودفع بفرنسا إلى تحديد موقفها بوضوح تجاه الموضوع.

وبالتالي نلاحظ أن فرنسا تعاملت بقصدية مع موضوع الهجرة في الجزائر وذلك وفقا لاحتياجاتها ومقتضيات الحال، ففي البداية كانت بحاجة إلى أراضي لبسط نفوذها واستقطاب الأوروبيين، الأمر الذي دفعها إلى تهجير الجزائريين ودفعهم نحو مناطق داخلية لكنها سرعان ما خففت من ضغطها على الجزائريين ودفعهم للهجرة في حدود سنوات الخمسينيات لتمكينها من الضرائب والسعي إلى خلق نوع من التوازن، ثم سرعان ما قررت وقف الهجرة كونها عرفت توسعا وحجما كبيرا باتت يهدد مصالحها على المستويين السياسي والاقتصادي سواء في الجزائر (المقاومة، رفع الوعي السياسي، تطور العصيان...) أو خارج الجزائر (خلق ضغوطات خارجية من طرف بلدان منافسة كانجلترا، التخوف من تطور العصيان للبلدان الخاضعة للنفوذ الفرنسي، تدويل قضية الجزائر...).

ب- تفصيلات النتيجة الثانية :

ينبغي الإشارة في البداية إلى نقطة أساسية تتمثل في كون الإقرار بمرور الاحتلال الفرنسي عبر أربع مراحل هو أمر لا يعني عدم تداخل هذه المراحل فيما بعد وتسايرها جنبا إلى جنب. كما أنه تم عزل النيات والاكتفاء بالممارسات في استنباط هذه المراحل. فمعروف أن فرنسا جمعت أثناء التحضير لغزو الجزائر عددا من خيرة رجالها وقوادها قصد ضمان انتصارها بسرعة وكفاءة وهو ما كان لها بالفعل، فكانت بالتالي أول

مرحلة أساسية فكرت فيها فرنسا هي تجهيز الجيوش والعمل على احتلال الجزائر عسكريا. لكن وبمجرد ما وطأت قدمها الجزائر باشرت فرنسا سعيها لاحتلال الجزائر مدنيا عبر استقدام الأوروبيين بكثافة، حيث تشير إحصائيات إلى أن عدد فاق نصف مليون مهاجر أوروبي متواجد في الجزائر بعد 60 سنة [1] من الاحتلال وهناك من يذهب لأبعد من ذلك. ومن أجل هذا الغرض، وضعت فرنسا عملاء لها في عدد من الموانئ الأوروبية لتشجيع الهجرة للجزائر وشنت حملات واسعة لإقناع الفرنسيين خاصة والأوروبيين بشكل عام من أجل القدوم إلى الجزائر مقدمة لهم كل الامتيازات الضرورية وعلى رأسها الأرض [2]. وفي المقابل كانت تقوم بتهجير الجزائريين وتقتيلهم، حيث وصلت الحصيلة إلى حدود قتل ما يقارب ربع السكان الأصليين للجزائر في الفترة ما بين 1830 – 1870 حسب الإحصائيات، إضافة إلى تهجير أعداد -كبيرة لا يمكن حصرها رقميا- من الجزائريين نحو مناطق مختلفة كالمغرب، تونس، ليبنا، مصر، سوريا، فلسطين، العراق وغيرها من الدول والمحميات العثمانية، وهو ما يعكس إرادة فرنسا في استبدال الشعب الجزائري بشعب أوروبي. وفي هذا الصدد يقول الجنيرال "لامورسيار" Lamoricière "أننا بحاجة إلى استقدام أوروبيين فلا يمكننا أن نثق في الأهالي الذين سيغتنمون أول فرصة للثورة ضدنا" ويضيف : "إن عملية إخضاع العرب لا تمثل إلا مرحلة انتقالية ضرورية بين حرب الاحتلال والغزو الحقيقي" وفي مقطع موالي يؤكد "لامورسيار" : "إن الشيء الوحيد الذي يسمح لنا بأن نأمل بتثبيت أرجلنا في الجزائر هو تأهيل (peupler) هذا البلد بمستعمرين مسيحيين... ومن أجل ذلك يجدر بنا

1. Ibid. p. 399.

2. عمار هلال. أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصرة. ديوان المطبوعات الجامعية. بن عكنون. الجزائر. ص. 60.

القيام بكل ما يلزم لشد انتباه أكبر عدد ممكن من المستعمرين وتشجيعهم على الاستقرار في الجزائر بمنحهم أراضي بمجرد وصولهم للجزائر".

ويتجلي من هذه التصريحات لماريشال وجنرال مرموق وفاعل في الجيش الفرنسي رغبة فرنسا في استبدال الشعب الجزائري وعدم الاكتفاء حتى بإخضاعه، إضافة إلى رغبة في القضاء على الإسلام واستبداله بالمسيحية خصوصا وأن هذا الجنيرال يعد من أتباع مدرسة "سانت سيموني" Ecole Saint Simonien المسيحية والتي شجعت احتلال الجزائر معتبرة أن الأراضي غير المتحضرة هي أراضي قابلة للاحتلال، كما لم تخف تصريحاته تخوف فرنسا من تمرد الأهالي عليهم بمجرد تجميع الصفوف، فقد كان القادة الفرنسيون يعلمون جيدا أن احتلال الجزائر باغث الكثير من الجزائريين الذين لم يتوقعوا نجاح الجيوش الفرنسية في الدخول إلى الجزائر.

وينبغي الإشارة إلى أن الجينرال "لامورسيار" يجد العربية بشكل جيد وسبق له أن تولى إدارة المكاتب العربية التي أنشأها الجينرال "أفيزار" Général Avisard في السنوات الأولى من الدخول للجزائر، لذلك فتصريحاته لم تكن مبنية من فراغ. وعليه يمكن حتى التدليل فيما بعد بموضوع الهجرة التي تطورت بشكل ملفت بتشجيع من شخصيات دينية وانطلاقا من قناعات دينية مفادها رفض العيش تحت لواء دولة غير إسلامية، وهو الأمر الذي جعل السلطات الفرنسية تلجأ إلى مكة والقاهرة من أجل الحصول على فتاوي تبيح للجزائريين العيش تحت لواء السلطة الفرنسية. فالجينيرال "لامورسيار" كان يعرف الذهنية الجزائرية جيدا ويعلم أن ادماج الجزائريين سيكون أمرا في منتهى الصعوبة.

أما المرحلة الثالثة والمتعلقة بالاحتلال الاقتصادي، فانطلقت مع عمليات فرض الضرائب على الجزائريين ثم تطورت إلى مشاريع أكبر

كان للجينيرال "لامورسيار" دورا بارزا فيها خصوصا في الجانب الفلاحي، حيث ناضل هذا الجينيرال طويلا حتى تمكن من الحصول على قرض من الخزينة الفرنسية يصل إلى 50 مليون فرنك فرنسي موجهة لخلق مستعمرات فلاحية بلغ عددها 46 مستعمرة منها 26 بوهران في ستينات القرن التاسع عشر، كان الهدف منها تثبيت المستعمرين واستقطاب أوسع للفرنسيين وتطوير قطاع الفلاحة لخدمة المصالح الاقتصادية لفرنسا. كما انكبت مجهودات فرنسا في هذه الفترة على الاستثمار في المجال الصناعي الفحم والحديد) والتنقيب عن الثروات لتكتشف البترول وتباشر استغلاله ونهب الثروات الطبيعية للجزائر.

أما مرحلة الاحتلال الثقافي، فترجمت في الميدان من خلال محاربة الكتاتيب وأماكن دراسة الأطفال وتحفيظ القرآن كالمساجد التي حول البعض منها إلى كنائس في حين صودرت أخرى واستغلت لأغراض مختلفة. وفي هذا الصدد نلاحظ أن الجزائر كانت تضم في بداية القرن العشرين ثلاث مدارس عربية فقط، أما باقي المدارس فوظفت لتدريس الثقافة واللغة الفرنسية، وهو ما يعكس بشكل جلي سعي فرنسا لاحتلال الجزائر ثقافيا عبر طمس اللغة والقضاء على التقاليد والأعراف العربية واستبدالها بثقافة ولغة فرنسية وأيضا محاربة الإسلام والسعي لاستبداله بالمسيحية.

كما يمكن تسجيل عدة محاولات للقضاء على الثقافة والهوية الجزائرية الإسلامية عبر بناء مدن جديدة تعكس الهوية الأوربية والفرنسية منها تحديدا، حيث أنشأت فرنسا مدينة جديدة بالجزائر تحيط بالقصبة وخلقت "كورنيشا" بمحاذاة البحر يعكس العلامة الفرنسية edification d'une corniche portant la marque française، إضافة إلى تحويل بعض المساجد المعروفة إلى كنائس كمسجد "كتشاوة" الذي حول إلى

كتدرالية، وتحويل واسع لأماكن عبادة لكنائس وغيرها في جل المناطق المحتلة وخصوصا ميلة وقسنطينة وتلمسان [1].

وجدير بالذكر أن ظهور مرحلة جديدة لا يعني الانتهاء من المرحلة السابقة وإنما توسيع للأهداف المسطرة من قبل والسعي لتجسيدها ميدانيا، فمخططات الاحتلال المدني توصلت إلى غاية ثورة نوفمبر عبر قوانين التجنس وغيرها. ونسجل في سنوات الستينات من القرن التاسع عشر قوانين لمنح الجنسية والتجنس كقانوني "كريميو" و"وينرنر". ومع مرور السنوات سهلت فرنسا هذه الإجراءات لتشجيع الجزائريين على الإقبال عليها خصوصا وأنها عرفت فشلا كبيرا، ففي البداية منحت الجنسية لليهود فقط ثم تم اشتراط ترك الدين الإسلامي حتى تتم عملية التجنيس، وهي عوائق كبيرة ذات بعد ديني متجذر في الفرد الجزائري من الصعب تجاوزها لكن فرنسا كانت تضع الجزائريين تحت اختبارات مناقضة لقناعاتهم الدينية والاجتماعية لتمنحهم التجنس أو حقوق المواطنة دون مساواة فعلية بينهم وبين المستعمرين الأوروبيين.

ومن المنصف القول أن حتى الجزائريين في غالبيتهم القصوى كانوا لا يطالبون بالتجنس ولا يقبلون عليه، فكيف من يرفض التواجد الأجنبي في أرضه أن يقبل التجنس ؟ ومع ذلك تم تجنيس بعض الجزائريين الذين تم إغرائهم وشراء ذممهم.

1. Gilbert Meynier. Historiographie française de l'Algérie et les Algériens en système colonial. In : El Watan sur : http://www.elwatan.com/recherche/recherche.php?texte=snapest&exec=1&x=21&y=4&page=1&fco=Ouanassa+Siari+Tengour&fperso=FAT

خاتمة :

لقد سعت هذه الورقة البحثية، قدر الإمكان، إلى معالجة واحدة من الإشكالات التاريخية التي نقدر أنها واحدة من مفاتيح قراءة تاريخ الجزائر المعاصر في فترة مهمة لا تزال لم تلق ما يليق بها من عناية واهتمام. وعليه يمكن اعتبار هذه الورقة البحثية المتواضعة بمثابة محاولة بسيطة لفك رموز حقبة مليئة بالأحداث ومليئة بالتفسيرات والقراءات التي يمكن اعتبارها استمرارية لواقع حالي ومرتكزات يتم العودة إليها لاتخاذ قرارات سياسية وتحديد طبيعة العلاقات في مجال السياسة الخارجية للجزائر ودول أخرى معنية بما حدث ويحدث في الجزائر.

وتبقى الحاجة ماسة لإجراء دراسات وأبحاث أخرى أكثر عمق وتفصيل حول هذه المرحلة واعتماد مبدأ الحراك كمدخل أساسي لفهم السياقات الاجتماعية والاقتصادية والتعرف بشكل أفضل على عقلية الفرد الجزائري في هذه الفترة ومختلف الأشياء التي كانت تحرك كيانه.

المراجع الموظفة في تحرير المقالة :

1 – نورالدين تنيو. الأرشيف، الذاكرة وكتابة التاريخ. مجلة الهجرة والرحلة. مخبر الأبحاث الاجتماعية والتاريخية حول حركات الهجرة. جامعة منتوري قسنطينة. العدد02. 2008.

2 - Discours de Président Français Nicolas Sarkozy le 07 février 2007 à Toulon.

3 - Kateb Kamel. La gestion administrative de l'émigration Algérienne vers les pays musulmans au lendemain de la conquête de l'Algérie (1830-1914). In : Population. N02. 1997. p. 400.

4 - Gilbert Meynier. Historiographie française de l'Algérie et les Algériens en système colonial. In : El Watan sur : http://www.elwatan.com/recherche/recherche.php?texte=snapest&exec=1&x=21&y=4&page=1&fco=Ouanassa+Siari+Tengour&fperso=FAT

5 – عمار هلال. ابحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصرة. ديوان المطبوعات الجامعية. بن عكنون. الجزائر.

التضامن الاجتماعي في ظل أحداث زلزال 21 ماي 2003 ببومرداس

جمال بوربيع
جامعة جيجل

الإشكالية :

يكون المجتمع في حالة استقراره الاجتماعي في الحالة العادية وقيام الجميع بالأدوار المنوطة بهم لكن حين حدوث الكوارث الطبيعية خاصة الزلزال وما يحدثه من دمار وخراب وتغير في الأدوار ووجود خلل، تعتمد المجتمعات على التضامن الاجتماعي للخروج من هذه الوضعية بأقل الأضرار وتعويض السلبيات بإيجابيات القيم الاجتماعية.

والتي تعمل مؤسسات التنشئة الاجتماعية لاكتسابها لدى الأفراد وبطرق متنوعة، ولكن نتائج هذه العملية تكون حين حدوث أزمات أو حروب أو كوارث طبيعية مثل الزلزال، فتكاثف الجهود وكذا التنظيم العالي لعملية التضامن الاجتماعي، يساعد على التوازن الاجتماعي وإعادة بعث الحياة من جديد.

لذا أنطلق من التساؤل الرئيسي :

التساؤل الرئيسي :

ما هو حجم التضامن الرسمي وغير الرسمي أثناء زلزال بومرداس ؟

الفرضية الرئيسية :

كان حجم التضامن الرسمي وغير الرسمي أثناء زلزال بومرداس واسعا.

أهمية الموضوع :

تكمن أهمية الموضوع في أنه يعالج قضية من قضايا البيئة عموما في جزئها الأول وهي البيئة الطبيعية بحدوث مظاهر والتي تؤدي مباشرة لحدوث كوارث طبيعية تكون في غالب الأحيان مدمرة والجزء المكمل لها وهي البيئة الاجتماعية والمتمثلة في المجتمعات لنتعرف على كيفية التعامل معها وهذه القضية قديمة قدم وجود الإنسان على وجه الأرض وصراعاته مع الطبيعة ومحاولة معرفة خباياها وقوانينها للتمكن من استغلالها، لأن مرحلة التفاعل بين الإنسان والبيئة بدأت منذ أن سكن الإنسان الأول الكهوف وعاش على صيد الحيوانات وجمع النباتات ليأكل، واستخدم في ذلك الأدوات البدائية البسيطة كالأدوات الحجرية المختلفة واكتشف كيف يوقد النار وغيرها من المظاهر، وتبدو أهمية هذا البحث أيضا في تناول التفاعل الحاصل بين البيئة الطبيعية والإنسان فالبيئة بالنسبة للمجتمعات هي الإطار والحيز الجغرافي الذي تعيش فيه، ويستمد منها مقومات الحياة، وعلى ذلك يؤثر ويتأثر كل منهما بالآخر، البيئة والمجتمع مظهران. لشيء واحد، وكل منهما كما ذكرنا يؤثر ويتأثر، فقد استغل الثروات الطبيعية في عملية الإنتاج، ويقوم الإنسان بتعديل وتهذيب الطبيعة من أجل مصلحته.

أهداف الدراسة :

-1 التعريف بالظواهر الطبيعة ومعالجتها بأبعادها الاجتماعية التضامنية وكيفية تعامل المجتمع معها.

-2 النظر في التغيرات التي طرأت على المنطقة بعد حدوث الكارثة ونقصد التغيرات الاجتماعية المؤثرة على عاداته وتركيبته وتماسكه.

-3 التعريف بمخاطر البيئة الطبيعية.

-4 إبراز حجم مساهمة أفراد المجتمع وتضامنهم مع المتضررين من الكوارث.

-5 إبراز كيفية تعامل الهيئات الرسمية الحكومة، مختلف الوزارات، الحماية المدنية، المستشفيات، الجمعيات، رجال الأعمال أي هل هناك مخططات وتصورات اجتماعية مستقبلية.

-6 معرفة الحيز الزمني الكافي للعودة إلى الحالة الطبيعية ومحو آثار الكارثة بالنسبة للمجتمع وكذا المؤسسات الرسمية

-7 الأضرار التي تحدثها الكارثة على المستوى الثقافي، الفكري والمادي.

-8 المساهمة في إكساب ثقافة اجتماعية عند حدوث الكوارث الطبيعية والتخفيف من حدة آثارها.

تحديد المفاهيم :

1-4 تعريف للكوارث الطبيعية :

هي التطور الكبير الحاصل على مستوى المظاهر الطبيعية كالزلازل والفياضانات والحرائق والتغير المفاجئ المسبب للدمار والخراب في منطقة وهلاك الأرواح والممتلكات ويكون حجم كارثة طبيعية ما حسب ما تخلفه من خسائر.

4-2 مفهوم الزلازل :

تعريف د. سميرة الحصري: الزلازل أو الهزات الأرضية حركات أرضية فجائية سريعة وخاطفة قد تؤدي إلى كوارث هائلة، وقد تكون وحيدة فتتجمع في درجات منذرة مصحوبة بضجيج جوفي بينما تكون أحيانا عنيفة ومدمرة، وتستمر بشكل متقطع وتتناقص مع الأيام التالية.

4-3 مفهوم للتضامن الاجتماعي :

هو ما يقوم به أفراد المجتمع وما يقدمونه لفئة أخرى في حاجة ماسة إلى إعانة سواء كانت مادية أو معنوية في مناسبات مختلفة ووضعيات كانت كوارث أو حروب أو في الحياة العادية، ويعبر كذلك كل أنواع التعاون والتماسك والتفاعل الاجتماعي بين أفراد المجتمع وهو ما أسميه التضامن الغير الرسمي، وكذلك التضامن الرسمي وهو قيام مختلف الهيئات الحكومية والمؤسسات بتقديم المساعدات في إطار مهامها أو مهامها الإضافية وتتسم هذه الأخيرة بالتنظيم العالي.

5- المقاربة النظرية لموضوع الدراسة :

5-1 التضامن الاجتماعي عند إميل دوركايم :

ميز دوركايم بين نوعين من التضامن الاجتماعي وهما التضامن الآلي والذي يكون في المجتمعات البسيطة ويكون بين الأفراد في حين يكون التضامن العضوي في المجتمعات المركبة أو الصناعية والتي تشهد التخصص العالي في المهن.

5-2 التضامن الآلي :

تعتبر قواعد الكبت والقمع هي تعبير واضح عن وظيفة العادة والتقليد وضغط «الجزاءات والمعتقدات في مجتمع بدائي تحت التهديد الدائم

المستمر من أي شكل من أشكال الضبط، وهذه السلوكات تميز المجتمعات البدائية يسودها التضامن الآلي الضمير الجمعي، ذلك الذي يحوي مجموع المعتقدات عن قيم يفرضها الكل الأخلاقي والمشاعر، تلك التي تنظم السلوك الاستاتيكي في مجتمع يمكن التنبؤ بسلوك أفراده مقدما، تماما كما هو الحال في مجتمعات النمل وخلايا النحل»

ويصف دوركايم هذا النوع من التضامن بالآلية، استنادا مشابهة عقدها بين آلية التضامن وميكانيكية حركة الجزيئات.

فالتضامن الآلي يمتص إرادة الفرد وحريته، ويسلب إمكانيات الفرد الذاتية وقدراته «الشخصية، فكلما ازداد المجتمع بدائية، كلما ازدادت آلية التضامن حيث يكون عدم التمايز واضحا من الآخر دون تمييز» نسخة متكررة «بين سائر أفراده، ويصبح كل واحد منهم من مزايا هذا النوع من التضامن أيضا التغير الواضح في أنماط السلوك القانوني، مع ظهور أشكال جديدة من الجزاءات والنظم القانونية والتشريعية، طبقا لتنوع الحقوق وتعدد المسؤوليات وأيضا تميزه -التضامن الآلي- بميزة خاصة وهي تحول العلاقات التلقائية التي كانت سائدة بين الأفراد في المجتمع ذي التضامن الآلي، فمن علاقة الاستقرار إلى العلاقة المتغيرة، هي نظرا للتغيرات الديناميكية الهائلة التي نجمت وطرأت على ملامح البناء الاجتماعي"العقد" علاقة فيحل القانون محل العرف، والعقد محل التلقائية، والمسؤولية الفردية محل المسؤولية الجمعية».

3-5 التضامن العضوي :

تسود المجتمعات المتقدمة قواعد ونظم التعويض حيث تعبر عن رد فعل اجتماعي لحفظ وتماسك أنساق البيئة الاجتماعية، ومن هنا ينشأ التضامن العضوي، حيث يحترم القانون والحرية الفردية ويحقق الذاتية،

ويكون التضامن الجماعي في هذه الحالة العضوية مبنيا على التعاون، ومستندا إلى مجموعة من القوى العاملة المتخصصة.

وتستند المجتمعات ذي التضامن العضوي على تضامن أعضائه وتماسك أجزائه، «فتتألف بنية المجتمع من كتلة متماسكة من النظم والأنساق، فنجد نسقا من الوظائف وهو نسق معقد وقائم على مجموعة متداخلة من العلاقات المتشابكة التي تعتمد على بعضها بعضا ومن ثم فهي شبكة من العلاقات المترابطة، ومجموعة من الوظائف المتعامدة الذي يعتقد ويتشابك كلما تعقد وتشابك"التكامل «فينجم عن التضامن العضوي نوعا من نظام تقسيم العمل الاجتماعي».

يتيح للفرد حرية التعبير والمشاركة، فيصبح أكثر قدرة، كما أن التضامن العضوي ومبادرة، ويمارس إمكانياته ويحقق ذاتيته، ويعبر عن فرديته، ويعمل وفق قدراته، ويحتاج إلى جهود الآخرين وهنا ينشأ التماسك ويقوم الاتحاد والتضامن بين الأفراد بعضهم بعضا.

6- مجالات الدراسة :

6-1 المجال المكاني :

تقديم بلديات مكان الدراسة:

بلدية بومرداس : تقع بلدية بومرداس في قلب عاصمة الولاية بومرداس تتربع مساحتها على 19 كلم^2 أي ما يعادل 1925 هكتار في حين بلغ عدد ساكني البلدية في 2002 بحوالي 39012 نسمة وقدرت الكثافة السكانية ب2027 نسمة/كلم^2، في حين ارتفع عدد سكانها إلى 39285 نسمة وهي من البلديات الجد متضررة من الزلزال، وقد اخترت حي 800 مسكن أو حي النخيلات لتوزيع استمارة البحث.

بلدية زموري : تقع بلدية زموري شرق عاصمة الولاية والتي تبعد عنها بحوالي 30 كلم وتتربع على مساحة قدرها 56 كلم^2 وبالهكتار 2290 هكتار ويسكن الولاية في العام 2002 بحوالي 23419 نسمة بمعدل كثافة 422 نسمة/كلم^2، في حين زاد عدد السكان إذ وصل في العام 2008 إلى 25924 نسمة لتبليغ الزيادة بحوالي 2505 نسمة وقد شهدت الولاية مركز الهزة في زلزال 21 مايو 2003 والتي بلغت 6,8 درجات على سلم ريشتر وكان حي كوسيدار الحي المشيد حديثا محط زيارتنا وتوزيع الاستمارة على المواطنين.

بلدية قورصو : تقع بلدية قورصو غرب الولاية بحوالي 15 كلم وتقع في المدخل الغربي للولاية تتربع على مساحة قدرها 23 كلم^2 وبالهكتار 2290 هكتار وبلغ عدد ساكنيها في سنة 2002 إلى 15363 نسمة لتبلغ الكثافة السكانية 671 نسمة/كلم^2، في حين وصل عدد السكان في 2008 إلى 20516 نسمة أي بزيادة تقدر ب 5153 نسمة وهي الأخرى من البلديات المتضررة والمنكوبة في زلزال 21 مايو 2003 ببومرداس وكان حي قدواري وبالتحديد حي 750 مسكن محط توزيع استمارة البحث وهذا على ساكني البيوت الجاهزة.

إضافة إلى بعض الأماكن من تراب الولاية كبلديات يسر وشعبة العامر والثنية وكذا بودواو وسي مصطفى.

مخلفات زلزال 21 ماي 2003 ببومرداس :

في 21 ماي 2003 وبالتحديد على الساعة السابعة و44 دقيقة مساءا ضربت هزة أرضية عنيفة بولاية بومرداس بلغت قوتها 6,8 درجة على سلم ريختر وكانت مركز الهزة 7 كلم شمال بلدية زموري، مخلفة خسائر فادحة إذ تسبب في وفاة أزيد من 2287 شخص وجرح 11452 ضف إلى

ذلك الخسائر المادية الفادحة وإعلان 32 بلدية المتواجدة على مستوى الولاية مناطق منكوبة.

الخسائر الناتجة عن حدوث الزلزال :

- مجال السكن :

تضرر أكثر من 95243 بدرجات متفاوتة وهذا كالآتي :

عدد البنايات المصنفة ضمن حمراء 05 هو 10866 منهارة تماما.

عدد البنايات المصنفة ضمن خانة برتقالي 04 هو 10828 منهارة.

عدد البنايات المصنفة ضمن خانة برتقالي 03 هو 20304 متضررة.

عدد البنايات المصنفة ضمن خانة أخضر 02 هو 53245 متضررة بشكل محدودا

عدد البنايات الفردية يبلغ 72115 منها 7755 منهارة ومصنفة في خانة حمراء 05.

عدد البنايات الجماعية بلغت 23128 منها 3111 منهارة ومصنفة في خانة حمراء.

المجال البشري للدراسة :

نظرا لاحتواء ولاية بومرداس على عدد سكان يفوت 710000 مواطن بمعدل كثافة يبلغ 444,42 مواطن/كلم^2 موزعين على 32 بلدية وهذا في التقسيم الإداري للولاية، ونظرا كذلك لحدوث الزلازل في كل تراب الولاية وحتى ولاية الجزائر العاصمة والولايات المجاورة كتيزي وزو مثلا، يصعب علينا القيام بالمسح الشامل، فكان اختيار عينة مناسبة لمجتمع البحث اختيارا دقيقا للوصول إلى النتائج المرجوة.

طريقة اختيار العينة :

بعد اختيار ولاية بومرداس وزلزال 21 ماي 2003 نموذجا كخطوة أولى وبعد سنة كاملة قضيت أغلبها في الولاية وزيارة أحيائها ومختلف الإدارات والحديث مع الموظفين ومدراء وكذا الإطلاع على حجم الخسائر بالولاية عموما وبأماكن توزيع استمارة البحث خصوصا خلصت لتحديد أفراد العينة، لكن الإشكال الذي كان وهو إعلان كل المناطق والبلديات 32 في بومرداس مناطق منكوبة مما تطلب مني اجتهادات أكثر لتحديد العينة بدقة كبيرة جدا بعد اختيار ولاية بومرداس انتقلت للخطوة الثانية وهي اختياري للبلديات التالية :

أ- بلدية بومرداس انهيار 2370 بناية، الكثافة السكانية والخسائر.

ب- بلدية زموري احتوائها على مركز الهزة 07 كلم شمال زموري، الخسائر انهيار 3585 مع باقي البلديات.

ج- بلدية قورصو تابعة لدائرة بومرداس ووجود البيوت الجاهزة.

د- مناطق مختلفة من عدة بلديات (التنية، شعبة العامر، يسر)

بعد اختيار البلديات وهذا لأسباب عديدة كما هو موضح في تعريف البلديات كانت الخطوة الثالثة وهي اختيار الأحياء :

اختيار حي (800 مسكن) أو حي النخيلات في بلدية بومرداس للأسباب التالية :

- لتواجده في بلدية عاصمة الولاية.

- كونه سكني جديد موجه للمتضررين من الزلزال.

- أما السبب الآخر فكان لكون ساكني هذا الحي أتوا من أماكن مختلفة من ولاية بومرداس مما يعطي الفرصة في تنوع الإجابات واعتباره

ملتقى لعدة أماكن مما يعطي الصورة الشاملة عن الزلزال والتضامن الاجتماعي.

اختيار حي كوسيدار في بلدية زموري، وهذا للأسباب التالية :

- السبب الأول أن ساكنيه هم من نفس المناطق التي كانوا يسكنوها تقريبا ومنه عملية التفاعل والإندماج وقد تكون بشكل جيد.

- السبب الآخر أنه حي سكني جديد ومبني من قبل الشركة الوطنية للبناء كوسيدار.

- التعرف على كارثة الزلزال والتضامن الاجتماعي في الأماكن السابقة لسي مصطفى وحتى في زموري مقر البلدية.

اختيار حي قداوري ببلدية قورصو أو حي 750 مسكن وهذا للأسباب التالية :

- كون المتضررين لا يزالون يسكنون في البيوت الجاهزة الشالهات وهذا لمعرفة توضيحات عن الوضعية وكذا الإطلاع على الحالة التي آلت إليها السكنات والحديث عن التضامن.

أما فيما يخص المنطقة الرابعة وهي المناطق المختلفة فهي تمثل سكنات من التنية، شعبة العامر، ويسر وهذا حسب توزيع الموظفين الذين وزعت عليهم استمارة البحث، والعمل من أجل إحداث التغطية الشاملة لتراب الولاية.

وبعد توزيع الاستمارة واسترجاعها كانت عينة الدراسة 120 مبحوث ومبحوثة.

الأدوات المنهجية في جمع البيانات :

أولا : الملاحظة :

واستخدمت هذه الأداة أثناء زيارتي إلى مكان الدراسة وهذا بمناطق عديدة من ولاية بومرداس وركزت على الأماكن الأكثر تضررا من حدوث الزالزال وملاحظة مدى التفاعل الاجتماعي الحاصل بين أفراد المجتمع سواء كان هذا التفاعل حاضرا أي بعد حدوث الكارثة وكذا السؤال عما كان من المجتمع بعد حدوث الكارثة مباشرة، فملاحظة أفراد المجتمع في الأماكن العمومية كالأسواق وأماكن العمل في مختلف الإدارات ومحطات النقل والمحلات وملاحظة هل كان للزلزال أثر في التفاعل الاجتماعي بمعنى هل طرأ عليه تغير؟ وهل اكتسب أفراد المجتمع ثقافة التضامن وثقافة الزلازل وغيرها من الكوارث الطبيعية؟ وملاحظة تعامل الأفراد ومدى إقبالهم على الجمعيات وكذا الجمعيات ذو الطابع التضامني.

هذا على المستوى الحاضر أما في الماضي فمشاهدة الأشرطة السمعية البصرية وكذا الإطلاع على أرشيف الصحف الوطنية وكذا الصور الفتوغرافية وقراءة المقالات وغيرها على مستوى ما كان في الماضر.

ثانيا : المقابلة :

واستعملت هذه الطريقة لملاءمتها لطبيعة الموضوع قيد الدراسة وهذا للحصول على معلومات متعلقة بالزلزال سواء من الإداريين الذين يعملون بمختلف المصالح أو حتى أشخاص من المجتمع، أما لإبراز جانب التضامن الرسمي من خلال وصفا لحالة أثناء وقوع الكارثة وتزويدها بالأرقام والإحصائيات عن الخسائر وكذا ما قامت به الدولة مجهودات لإعادة الإعمار وتقديم مساعدات للمنكوبين وما هي المراحل التي تمت فيها هذه العمليات، وكذا تزويدنا بتقارير ومذكرات خاصة بالزلزال تساعدنا في

تحليل البيانات وإعطاء دلالات واقعية للنسب والأرقان المحصل عليها وتمت المقابلات في قطاعات عدة وهذا لإعطاء التفسير الشامل للظاهرة ومن كل الزوايا وتمت مقابلات أيضا على مراحل، واعتمدت أسلوب المقابلات المتكررة بمعنى عوض إجراء مقابلة واحدة أجريت مقابلات عدة مع نفس الشخص وهذا لمدة زمنية طويلة وهذا لجعل من قابلتهم يعيشون معي ويسترجعون ويفيدونني بأكبر عدد ممكن من البيانات والتحليلات وكذا الاطلاع على السجلات والمذكرات الخاصة بمختلف الإدارات.

ثالثا : الاستمارة :

أما في البحث فاعتمدت على هذه الوسيلة وزعتها على أفراد العينة والذين قدموا لي إجابة على الأسئلة المتضمنة وهذا للتمكن من الموضوع أكثر والتعمق في التحليل وكذا لجمع أكبر عدد ممكن من الآراء والأفكار حول الموضوع، كون أفراد العينة ممن عاشوا الزلزال ومن المتضررين سواء بوفاة أحد الأقارب أو تضررات أخرى كانهيار المنزل أو هلاك الممتلكات وهم من عايشوا التضامن الاجتماعي الرسمي والغير رسمي الذي كان. أما فيما يخص الاستمارة فكانت في أربع محاور.

رابعا : الوثائق :

وهي من التقنيات المساعدة جدا لمثل موضوع البحث كون الظاهرة قد حدثت في الماضي وللإطلاع الجيد على ما أحدثه الزلزال وما قابله من التضامن الرسمي والغير رسمي وجب الإطلاع على وثائق وأوضح هذه الوثائق كالتالي :

الجريدة الرسمية والتي تعتبر المرجع في القوانين الخاصة المتعلقة بتقديم مساعدات أو مختلف التعويضات بعد حدوث الزلزال.

DAS. وثائق خاصة بمديرية النشاط الاجتماعي لولاية بومرداس وثائق عن حصيلة نشاط مديرية الحماية المدنية لولاية بومرداس.

وثائق عن الخسائر والتكلفة المالية لإعادة بناء ما دمره الزلزال من مديرية السكن لولاية بومرداس.

وثائق متعلقة بالجانب التنظيمي لولاية بومرداس وكذا الخرائط للتقسيم الإداري للدوائر والبلديات.

7- مناقشة وتحليل نتائج الفرضية :

- **الفرضية الرئيسية** : كان حجم التضامن الرسمي والغير رسمي أثناء زلزال بومرداس واسعا.

لقد أكدت نتائج الدراسة الميدانية في جانبها المتعلق بالتضامن الرسمي وغير الرسمي وحجمها وبعد توزيع الاستمارة على أفراد العينة وكذا المقابلات التي أجريتها مع موظفين بكل من مؤسسات الحماية المدنية والهلال الأحمر الجزائري ومديرية الصحة ومديرية النشاط الاجتماعي وكذا من الجماعات المحلية والحصول على أرقام ومذكرات وإحصائيات تخص كل هذه المؤسسات اتضح مبدئيا بأن الحجم كبير ولكن لنا أن نبحث في عدة قضايا منها التوزيع والنقائص وقضايا التنسيق وغيرها.

وبما أن 50% من المبحوثين قد انهار لهم منازلهم ما يعني تضررهم ما يضاف من اضطرابات كانت تتجلى في الحركة بسرعة والتنقل من مكان إلى مكان وهو ما ميز سلوك العدي من الناس وهو ما عبر عنه 20% من أفراد العينة ، حالة الاضطراب وما سبقها من موت الضحايا بلغ عددهم 2287 وانهيار الآلاف من المباني وفي اللحظات الأولى لوقوع الكارثة كان الأقارب والجيران أولى القادمين وأول المقدمين للمساعدات والإمدادات

وهذا بنسبة 64,16% إذ سارعوا لنجدة المنكوبين وهو التضامن الآلي الذي عبر عنه إميل دوركايم وأيضا لدور عامل القرابة في مجال التضامن الاجتماعي إذ لم يمنع حدوث الزلزال مساءا من تنقل الأقارب من الولايات المجاورة لتقديم يد العون لو في ساعات متأخرة من الليل.

وبطبيعة الحال فإن أول ما يقوم به المتضامنون هو المساهمة في عملية الإنقاد وهذا لا يتأتى إلا بتقديم الإسعافات الأولية وهذا ما عبر عنه 42,50% من المبحوثين وهو ما يعكس ما حدث في مكان وقوع الكارثة، وما على هذه المرحلة من تقديم مواد غذائية ومياه وأدوية، وكانت بداية التضامن الرسمي من خلال ملف السكن لأنه وجب التعامل بسرعة مع هذا الملف، فكان مجهود الدولة مقسم على أربعة مراحل فكانت الأولى وهي الإقامة في الساحات والمدارس وهذه المرحلة شملت 13,33% من أفراد العينة، أما الثانية فكانت بالإقامة في الخيم بنسبة 42,50% أما المرحلة الثالثة وهي الإقامة في البيوت الجاهزة فكانت بنسبة 55,83% أما المرحلة الرابعة والأخيرة فكانت بنسبة 15.55.83%، ولمعرفة حجم التضامن لابد من معرفة الضرر الذي لحق بالأفراد فكان انهيار المساكن ب 41,67% وكذا الوفيات بـ 17,50%، وتعرض العديد إلى السرقة التي انتشرت بشكل سريع وخطير فكانت سرقة الذهب هي الأكثر رواجا أيام حدوث الزلزال بـ 62,50%، ولكن رأي أفراد المجتمع في الظاهرة بوصف السارقين بمنعدمي الوازع الديني والبعد الأخلاقي بـ 50% ومطالبة السلطات بحماية الممتلكات وهو نوع آخر من أشكال التضامن الرسمي.

بالمقابل كانت جملة من المطالب مباشرة بعد حدوث الزلزال وتصدر مطلب الهدوء قائم المطالب بـ 24,16% وبعدها التسريع من عمليات الإنقاد بـ 22,50% وهو ما تحقق نسبيا إذا اختلفت المطالب بعد مرور ست سنوات

كان مطلب منح سكن جديد بـ 25% وهو مطلب يدخل ضمن التضامن الرسمي.

وكذا قيام القطاع الصحي بدوره حسب ما وفر من إمكانيات محلية أو من التضامن الدولي والمستشفيات المتنقلة والأطباء العامين والمختصين ورغم هذا فإن 65,83% لم يقوموا بفحص طبي، ونفس الشيء بالنسبة للفحص النفسي والاجتماعي والذي يمثل وزارة التضامن الوطني الجانبي الرسمي وما سخرته الدولة في الرعاية النفسية والاجتماعية إذا كان غالبية الأفراد لم يقوموا بمثل هذه الفحوصات وكانت نسبتهم 65,00% وانعكس هذا على عمل الأشخاص الذين لا يزالوا في حاجة ماسة إلى مساعدة نفسية أو اجتماعية الذين لم تتعدى نسبة 33,33% وهي نسبة معتبرة ونظرا للحيز الزمني الذي مضى لحد الآن والمقدر بـ 06 سنوات كاملة وكل هذا يدخل ضمن التضامن الرسمي.

لندقق أكثر في التضامن الغير رسمي إذ سكان ولاية بومرداس ينتظرون المساعدة المادية والمعنوية مجتمعتين وهذه للحالة النفسية الصعبة وكذا الخسائر المادية الناتجة عن الزلزال ليس هذا فحسب بل ساهم المبحوثين أنفسهم في عملية التضامن وكانت نسبتهم تصل إلى 64,16% وهو ما يعني بأن الكل معني والكل مجند والكل متضامن وهذا يعطينا الصورة الحقيقية لحجم التضامن سواء الرسمي أو الغير رسمي.

أيضا وجب أن نذكر بقضية هامة أشرنا إليها ويتعلق الأمر بالجهات التي وجهت إليها الإعانات فاتضح بأن الكثيرين فضلوا اختصار الوقت وعدم إتباع الطرق المجهولة لديهم وهذا بتقديمها للمتضررين مباشرة كانت نسبتهم عالية نوعا ما ووصلت إلى 66,83% وهو ما يعني وجود التضامن الآلي بدرجة كبيرة وهذا للخصائص التيس ما زال المجتمع الجزائري يتميز بها عن غيره من المجتمعات.

هذا الاختيار جعلني أتساءل عن دور بعض الهيئات المكلفة بالتضامن الرسمي ومنها الجمعيات فجاء رد الفعل بأنها تلعب دور أساسي وفعال ومباشر وهذا بنسبة 43,33% الأمر الذي يدعم أكثر التضامن الرسمي.

ونظرا لحدوث تغيرات على المجتمع الجزائري حاولت معرفة منحنى حجم التضامن الاجتماعي والذي كان تصاعديا وهذا بـ 42,50% وهو أمر يدعوا للتفاؤل ويدعم الحجم الكبير للتضامن الاجتماعي.

وقبل الحديث عن السؤالين المتعلقين بحجم التضامن الوطني والدولي ضمن المجموعة لإثبات أو نفي الفرضية الثانية نعرج على قضية أثرت على التضامن ككل وهي وتيرة سير عملية الإنقاذ أنداك فغالبية التقديرات أخذت موقف الوسط ب 39,16% في حين كان سبب التضامن الكبير للقائلين بسرعة العملية وسبب نقص الوسائل للمقربين ببطئ العملية.

أما عن الحجم الكبير فكان كبير بالنسبة لأفراد المجتمع وهذا بنسبة 84,16% في حين كان هذا الحجم الكبير غير متوقع لدى 39% في إشارة إلى وجود هذه القيمة أي التضامن لدى كل أفراد المجتمع الجزائري فمنهم من قدم مالا وآخر قدم غذاء وثالث قدم دواء ومن لم يجد أحس بمعاناتهم وتألموا لآلامهم وما تقديم الدولة لمبالغ مالية تفوق 68.705.689.000.00 دج كتضامن رسمي و آلاف الأطنان من المواد الغذائية والمياه المعدنية والأدوية خير دليل وإسقاط ما هو نظري وإعطاءه دلالات واقعية، فدلالة هذا الحجم الكبير كان لوحدة المجتمع الجزائري ب 27,72% وكذا روح المسؤولية والروح الوطنية أما القائلين بالحجم المتوسط فأعطوا دلالة عدم معالجة جميع المشاكل بنسبة 52,63%.

أما فيما يخص التضامن الدولي فكان تقيمه موازي لحجم التضامن الوطني، فأقر سكان ولاية بومرداس بكبر الحجم 81,66% وقد أعطوا دلالة هذا الحجم بكون الجزائر لها المكانة الكبيرة في الساحة الدولية

وهو مؤشر إيجابي بالنسبة للجزائر، والدليل الآخر على هذا الحجم استفادت 81,33% من المساعدات التي تندرج تحت التضامن الدولي وهو ما يعني اتساع رقعة هذا التضامن الذي تمثل في الخيم والنوعية الرفيعة جدا للبيوت الجاهزة وغيرها من المساعدات.

ما قدم من تضامن وطني رسمي وغير وسمي وتضامن دولي لا يعني بأي شكل من الأشكال نهاية العملية لأن المساعدات لم تصل إلى المنكوبين ووجب أن تكون هناك طرق لإيصال هذه المساعدات عن طريق الهيئات المكلفة بنسبة 50,83 ما يدل على بداية الرفع من المستوى التنظيمي والتقسيم الجيد للعمل والسير نحو شمولية التضامن العضوي أو الرسمي داخل المجتمع الجزائري، أما الطرق الأخرى فكانت عن طريق جمعيات الأحياء وكذا عن طريق متطوعين وحتى بالطرق الفوضوية ولو أن هذه الأخيرة لم تتعمد نسبة 01,66% لتكون هذه المساعدات كافية بنسبة 80% وهذا لوفرة ما قدم من مساعدات وليس هذا رأي الكل بل هناك من اعتبر بأن هذه المساعدات غير كافية وهذا رأي 20% وهذا لعدم كفايتها عموما أو لسوء التسيير الذي وقع آنذاك.

لكن ليس كل ما حدث كان ينذر باليأس بل كانت مظاهر أدخلت الفرحة والاستقرار والمساهمة في استعادة التوازن الاجتماعي ومن بين هذه المظاهر الأخوة وروح التضامن بـ 34,16% وهو المظهر الذي كان المجتمع في أمس الحاجة إليه خاصة مع الظروف العصيبة التي مرت على الجزائر في مثل تلك الفترة من تنامي ظاهرة العنف، وكذا مظاهر التنظيم والعبادة والصبر وإعادة الإعمار وكلها استعادة للأمل وبالدرجات العالية رغم ما سجل من نقائص خاصة سوء التسيير والتنظيم بـ 24,16% وكتقييم جزئي حول رضى أفراد المجتمع عن التضامن الاجتماعي الذي كان فكانت الغالبية ترى بضرورة تشجيع ما حدث من تضامن وتسجيل

حالة الرضا بنسبة 87,50% والعمل على تصحيح الأخطاء وتوسيع ثقافة التضامن والعدل في التوزيع، ومن بين إيجابيات حدوث الزلزال مساهمته في إحياء مظاهر التضامن الاجتماعي ومن هذه المظاهر التآزر والتآخي والكرم بين أفراد المجتمع بـ 48,48% وكذا مظاهر الزيارة والمساعدة وكذا توطيد العلاقات بين الجيران وكذا تجاوز الصراعات وكلها مظاهر اختفى بعضها إلى غاية حدوث الزلزال الذي دعم هذه المظاهر.

وعن التأثر على مستوى القدرة والمستوى المعيشي لدى أفراد المجتمع وخاصة المتضررين فكان غالبيتهم لم يتأثروا وهذا بنسبة بلغت 51,66% ولكن تحطم مكان العمل وكذا تغيره ووجود العامل في حالة نفسية سيئة وكذا فقدان الأموال جعل 48,33% يتأثرون بوقوع الزلزال، وهذا التأثر يمتد إلى المشاريع المسطرة سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية فسجلنا نفس النسب أي عدم التأثر كان بنسبة 54,16% ووجود مظاهر للتأثر لدي البعض كالتوقف عن الدراسة وزوال رأس المال وغيرها جعلت ما نسبته 45,83% تعاني من توقف مشاريعها.

ومن مظاهر التضامن الرسمي أيضا قيام الدولة بتقديم تعويضات خاصة المالية منها للمتضررين فمن أهم التعويضات والتي شملت عائلات كثيرة وهي تعويضات خاصة بالتجهيزات وهذا لدى 35,83% وكذا التعويض عن وفاة ودفع قيمة الكراء وتعويض السكنات وهذا للحد من الخسائر والعجز المسجل لدى عائلات وجدت نفسها بين عشية وضحاها من عائلات غنية إلى عائلات فقيرة معوزة.

كل ما ذكرناه جعل 48% من أفراد المجتمع يندمجون نسبيا وهذا لتوفر عدة عوامل كما ذكرناه سابقا إلا أن 30,83% سجلوا اندماجا كليا ويبدو أن فترة 06 سنوات لم تكن كافية لسكان البيوت الجاهزة لتحقيق الاندماج لأن الحالة تسير نحو السيئ وهم يمثلون نسبة 29,16% وعليه فإن الفرصة

الرئيسية قد تحققت من خلال النتائج المحصل عليها في الدراسة الميدانية والتي تؤكد على الحجم الكبير والواسع للتضامن الاجتماعي الوطني الرسمي والغير رسمي وكذا التضامن الدولي.

النتيجة العامة :

موضوع التضامن الاجتماعي من أحد المجالات المهمة التي يقوم علم الاجتماع بالخوض فيها، وتواجده كقيمة إنسانية واجتماعية أساسية في المجتمع معبرة عن البناء الاجتماعي ومدى قيام أفراد المجتمع بأدوارهم، وكذا وجود الضبط الاجتماعي واحترام العادات وطريقة الحياة والتي تم الاتفاق عليها اجتماعيا وفكريا، هذا سواء في التضامن الآلي والذي يحدث مباشرة بعد حدوث الكارثة، خاصة في كارثتي الزلزال والفيضانات كونهما يتميزان بالفجائية الكبيرة جدا.

ما تخلفه من خسائر، ووجوده أيضا في الحياة العادية كما رأينا خاصة في المجتمعات الإسلامية لأن التضامن الاجتماعي من بين الصفات التي تميز مجتمعاتنا عن بقية المجتمعات الأخرى، لأن الفرد يريد بهذا الخلق الحسن الفوز برضوان الله سبحانه وتعالى في الدنيا والآخرة، تضامن موجود بين الغني والفقير بين العالم والجاهل، وبين الكبير والصغير، في مجالات الاقتصاد والعمل والمعاملات، والدين والعلم في كل مجالات الحياة، وبدونها لا يمكن إحراز أي تطورات وهنا أؤكد على التضامن الغير رسمي والذي لا ينتظر الفرد المقابل المادي سوى أنه يقوم بدور يمليه عليه ضميره وكذا تكوينه النفسي والاجتماعي والمعرفي، وأيضا ما تعارف عليه المجتمع من سلوكيات، أو التضامن، أو التضامن الرسمي الذي يكون في صورة مؤسسات الدولة والتي تقدم مختلف الخدمات للأفراد وهي مسخرة بالإمكانيات البشرية من أفراد مدربين ببرامج وتكوينات، وإمكانيات

مادية من أجهزة ومقرات وسيارات، والتي تكون في خدمة الأفراد عند حدوث الطوارئ أو أحداث الحياة اليومية، ومن هذه المرحلة يكون تطور ووجود تغيير في نوع التضامن، ووجود الأفراد المؤهلين والتخصص العالي ما سهل وجود التضامن العضوي.

الخاتمة :

التضامن الواسع والكبير أثناء كارثة زلزال 21 مايو 2003 ببومرداس وشمل هذا التضامن كل من الجانبين العير رسمي والجانب الرسمي وحتى التضامن الدولي، إذا نقدر هذا الحجم بمدى مساهمته في التخلص من الأزمات والوضعيات التي أحدثها الزلزال ومنذ حدوثه بلحظات، إذ كان الخوف والذعر ميزة السكان وكذا انهيار آلاف المباني والحالة النفسية المزرية والإصابات بالجروح وكذا تعطل المشاريع والأضرار وتأثر مستوى المعيشة وتعويض كل هذا لا يمكن أن يكون إلا بالتضامن الموجود بين أفراد المجتمع سواء كانوا أفرادا أو مجتمعات، ويجند كل مؤسسات الدولة لإعادة ما بناه الزلزال بالحفاظ على الهدوء والعمل على معالجة مشاكل المتضررين سواء كان بالإنقاذ أو الإسعاف أو إعادة الإسكان والسعي وراء استعادة البناء والتوازن الاجتماعي، وإعادة إحياء مظاهر التضامن الاجتماعي، وكانت الوسائل والإمكانيات والأغلفة المالية الضخمة جدا لتحقيق الاندماج الاجتماعي، وبالتالي الحفاظ على التراث الثقافي وتوارثه جيل بعد جيل، ضف إلى ذلك ما كان من تضامن دولي معبرا عن المكانة المرموقة للجزائر وسعيها للحفاظ على الأمن والسلام والتضامن الإنساني العالمي.

المحارق الاستعمارية و الحرائق وردود فعل المقاومة : حرب إبادة من أجل الأرض (1843 - 1881)

الأستاذ الدكتور كمال فيلالي
مدير أبحاث بمخبر حركات الرحلة و الهجرة
جامعة قسنطينة

المحارق هي عقيدة إبادية مارستها جنرالات الاستعمار وخاصة فئة الصقور. فعلا كانت الحرائق عن طريق الرمي بالمنجنيق تكتيكًا حربيًا استعمل في التاريخ القديم انطلاقًا من العهد الروماني والإغريقي إلى الحروب الإسلامية الصليبية. وقد ابتكر الاستعمار الفرنسي سياسة الأرض المحروقة باستعماله المداخن والمحارق التي كان من خلالها يبيد القبائل والأعراش، بعد ملاحقتهم وحثهم أو الدفع بهم إلى اللجوء إلى أماكن مغلقة كالكهوف والمغارات في الجبال الصخرية والغابات.

فكانت المداخن les enfumades والمحارق les incendiaires، ليست فقط حرب غير قانونية بل كانت غير إنسانية. وقد ابتكر هذه الطريقة الجهنمية في إبادة القبائل، جنرالات وُسموا بالصقور لبطشهم واستعمالهم

كل الطرق لتركيع الأهالي بالنيران والحديد، ومن ثم تجريد الأرض من سكانها الأصليين وإحداث انقلاب ديموغرافي يكون لصالح الاستعمار.

ويرتبط تاريخ المحارق في الجزائر باسم شخصين وهما الجنرال بيجو Bugeaud، الذي أصبح ماريشالا بفعل بطشه وإرادته الفتاكة في كسر القبائل وإبادتها. وكانت أولى هذه المحارق هي تلك التي ارتكبها في حق العزل كون روبار، وبيليسيي Pélissier. وكان أفظعها في الشلف التي كانت تسمى آنذاك Orléonville، وهذا بفعل المرسوم الممضى من قبل بيجو نفسه في 16 ماي 1843. وأمر هذا الأخير بتدمير سلطة الأمير عبد القادر على الظهرة ومتابعة أهلها في عملية الكرّ والفرّ التي ميزت حركات هذه القبائل لتفادي الآلة الحربية الاستعمارية الثقيلة.

ولم تكن حوادث الظهرة أول هذه المحارق في الجزائر، لقد سبقتها محارق أخرى ولكنها كانت بشكل سري جدًّا بعيدة عن كل الأضواء الإعلامية. رُمِز لها بأسماء وكنايات حربية عديدة مثل : " قضية المغارات" و"محرقة الثعالب"، كما جاء في تقرير بيجو بحرق قبائل الشلف.

وفي الحقيقة محارق الصبيحة التي أشرف عليها كافينياك Caviniack، هي التي كان لها الأثر البالغ في الرأي العام الفرنسي. وقد لقيت هذه الأخيرة صدى واسعا بين الأوساط السياسية، حيث كشف القناع لأول مرة على الإرهاب الاستعماري.

وفي 18 جوان 1845، علم بيليسيي بأن مغارة الفرشيح التي توجد بين المدية وملیانة يختبئ بها قرابة الألف شخص. فأعطى أوامر لضباط فيالقه قائلا : "إن لجأ هؤلاء الجرذان إلى المغارات قلدوا كافينياك Caviniack، في عملية الشبَّاح : احرقوهم على آخرهم، احرقوهم مثلما تُحرق الثعالب". النتيجة هي إبادة وتدمير القبيلة بكاملها، شيوخًا وأطفالاً. وفي تقرير آخر

يفخر بيليسيي Pélissier، بهذه العملية البشعة مؤكدا لبيجو أنه قضى على كل "ثعالب هذه المغارة".

Les Enfumades une doctrine d'extermination : "Made by Bugeaud"

« Si ces gredins se retirent dans leurs cavernes, imitez Cavaignac aux Sbéhas ! Enfumez-les à outrance comme des renards »

Le maréchal Bugeaud

ويخص التقرير : "760 جثة لم ينجُ منهم إلا 60 شخصًا تمكنوا من الخروج في حالة يائسة يرثى لها. ثلاثة أرباع هؤلاء ماتوا بعد خروجهم، أربعون لاقوا حتفهم عشرة أخرجناهم في حالة غثيان، ولم يتمكنوا من الوقوف على أرجلهم وتسريح عشرة آخرون تركناهم لمن يتعظ، في الحقيقة لم يبقَ لهم إلا البكاء على الأطلال." لم يخف بيليسيي Pélissier، حقده وبشاعة جريمته ليُقبل بسيفه على طعن بعض الجثث التي بقيت تتحرك، قائلا باستخفاف : " إن جلد الطبل الذي يدق عليه نشيد فرنسا يساوي حياة كل هؤلاء المسلمين." ثم ينتهي بغلق منافذ المغارة وتصويرها ليجعل منها قبرا جماعيا للقبيلة.

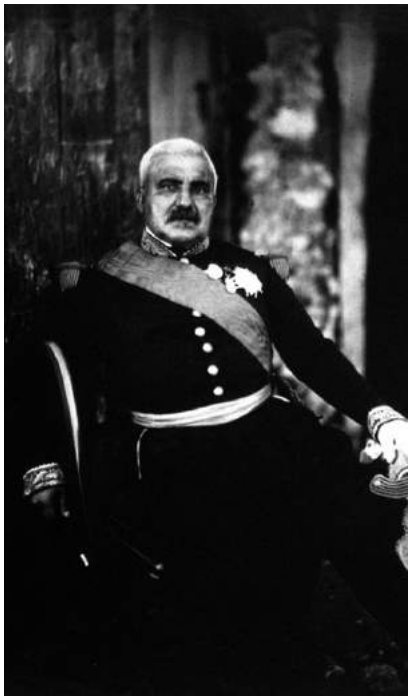

Enfumades du Dahra
Un trio de généraux opère la méthode de l'asphyxie collective

« La peau d'un seul de mes tambours avait plus de prix que la vie de tous ces misérables »

Aimable Pélissier

بعد تكتيك الخنق بالدخان، الاستعمار في عملية الفرشيح، يُخترع تكتيك الإبادة بالتصوير، أي غلق منافذ المغارات وقطع الأكسجين في الأماكن التي لجأ إليها الأهالي. اقتداءًا بابتكارات كافينياك وبيليسيي. تحت دائما الرعاية السامية لبيجو، قام سانت آرنو، يوم 08 أوت 1845، بغلق وتصوير منافذ عين فرَّان، وهي تحتوي على كل سكان هذه القبيلة. بالرغم من بشاعة هذه الأعمال إلا أنها لقيت رضى ومباركة واسعة على مستوى عالٍ في فرنسا الحضارية، حتى دو توك فيل de Tocqueville، هذا السياسيً المنظر لم يتخلف على ثنائه لخدمات بيجو للشعب الفرنسي ولفرنسا ويهلل بهذه الإنجازات التي اعتبرها إبداعًا حربيًا خارقًا للعادة.

لم يخف كذلك سانت تارنو Saint-Arnaud، إسراره على الجريمة الإنسانية البشعة، إذ راح يقول : "لقد غلقت بطريقة كلية كل منافذ

المغارة، لقد جعلت منها مقبرة كبيرة. ستُغطي الأرض إلى الأبد كل جثث هؤلاء المتطرفين. لا أحد يمكنه الوصول إلى هذه المغارة. لا أحد يعلم من غيري أنه يوجد 500 لصٍّ من الذين لا ولن يتمكنوا من ذبح الفرنسيين. لقد أخبرت في تقريرٍ سري الماريشال، دون شعرٍ ولا نثرٍ ولا حتى صورة. إخواني، لا أحد أحسنَ مني ذوقاً ولا طبيعةً. منَ 08 إلى 12، من هذا الشهر كنت مريضا لكن لم يؤنبني ضميري. إنني لم أقم إلا بواجبي اتجاه فرنسا."

Enfumades du Dahra
Un trio de généraux opère la méthode de l'asphyxie collective
Emmurade une nouvelle méthode :
L'après Ghar Al-Farchich

«Je fais boucher hermétiquement toutes les issues et je fais un vaste cimetière. La terre couvrira à jamais les cadavres de ces fanatiques. Personne n'est descendu dans les cavernes. Personne que moi ne sait qu'il y a dessous 500 brigands qui n'égorgeront plus les Français. Un rapport confidentiel a tout dit au maréchal, sans poésie terrible ni images.
Frère, personne n'est bon par goût et par nature comme moi. Du 8 au 12, j'ai été malade, mais ma conscience ne me reproche rien. J'ai fait mon devoir.»

Saint-arnaud

لم يخفِ الجنرالات إصرارهم على إبادة الشعب عن طريق المحارق وافتخارهم بهذه الأعمال البشعة كما اعتبر بعض السياسيون الكولونياليون على غرار الجنرالات أن هذه العمليات الإبادية علم. فهذا المحنك السياسي والمنظر أليكسي دو توك فيل Alexis de Tocqueville، يبرر هذه الأعمال بأن افريقيا هي أرض تجارب حيث يمكننا انتظار كل الاحتمالات : " اليوم

يمكننا أن نقول أن حرب افريقيا هي عِلْمٌ يعرف قوانينها كل الناس... خدمة من الخدمات التي يقدمها بيجو Bugeaud للشعب الذي وسع نطاق هذا العلم الجديد بطريقة ملموسة على الأرض."[1]

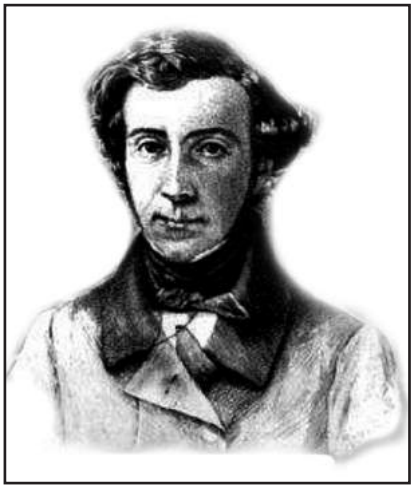

Une méthode de pacification dit-on ?

« Aujourd'hui on peu dire que la guerre d'Afrique est une science dont tout le monde connaît les lois .... un des grands services que le maréchal Bugeaud ait rendu à son peuple est d'avoir étendu sensiblement à toute cette science nouvelle ».

Alexis de Tocqueville

لما سُئل بيجو، عن مجازر الظهرة في البرلمان برر أعماله الإجرامية "بأن احترام القواعد الإنسانية يمددها إلى ما لا نهاية." وكانت الأصوات المنددة قليلة في فرنسا الحضارية، ومن بين المعارضين القليلين الذين استاؤوا من هذه الأعمال نذكر لامارتين Lamartine، الذي وصف عملية ما أسمته فرنسا الاستعمارية بـ La pacification، "ما هي إلا عمليات إجرامية تلطخ يد فرنسا بدم الشعب الجزائري".

1. Seconde lettre sur l'Algérie, p. 72.

Une méthode de pacification dit-on ?

« Et moi, je considère que le respect des règles humanitaires fera que la guerre en Afrique risque de se prolonger indéfiniment »

Le maréchal Bugeaud

المحارق الاستعمارية و " أسطورة التهدئة La pacification "

لقد اعتبر جنرالات فرنسا وعلى رأسهم بيجو، بمباركة بعض الشخصيات مثل أليكسي دو توك فيل Alexis de Tocqueville، المحارق كوسيلة وحيدة لتركيع الشعب وإخضاعه للمسالمة La pacification. لكن الطبقة السياسية في فرنسا وعلى رأسها بعض البرلمانيين خاصة في عهد نابليون الثالث استاءوا لهذه العمليات البشعة ومن أحداث الظّهرة على وجه الخصوص، واتهموا بيجو بالإبادة الجماعية لشعب أعزل.

لا مارتين Lamartine من بين الشخصيات الوحيدة التي نددت بهذه الجرائم الانسانية.

إذ اتهم فرنسا التي أصبحت يديها ملطختين بالدماء : "قتل الشعب، حرق السكان، إتلاف المحاصيل الزراعية، حرق الأشجار وما انجر عليها من سياسة الأرض المحروقة. يبررون هذه الأعمال بالحرب، لكن حرب المتحضرين وحرب الوحوش والمتبربرة، حربان مختلفتان... أنا أقول أنه ليس في زماننا هذا ولا في المستقبل أي عذر بإمكانه أن يمحي مثل هذا النظام الحربي الذي فيه القوة واللياقة والعظمة والشهامة التي تسير وضعنا الحضري ! بإمكاني أن أكلمكم عن بعض الأعمال التي يقشعر لها إحساس وشرف فرنسا إنها أحداث مؤلمة للظهرة حيث تم قطع نَفَس كل قبيلة بكاملها. آه إن يداي ملطختين بالفظيعة، أنا لا أستطيع فتحهما إلا النصف ! "[1]

Une méthode de pacification dit-on ?

« massacre de population, incendie d'habitations, destructions de moissons, d'arbres fruitiers, politique de la terre brûlée etc. On me dit la guerre est la guerre, mais la guerre des peuples civilisés et la guerre des sauvages, des barbares, sont deux guerres différentes... je dis qu'il n'y aurait dans ce temps ni dans l'avenir aucune excuse qui pût effacer un pareil système de guerre, dans l'état de force, de discipline, de grandeur et de générosité que nous commande notre situation civilisée ! Je pourrais vous parler d'autres actes qui y ont fait frémir d'horreur et de pitié la France entière les grottes de Dahra où une tribu entière a été lentement étouffée. J'ai les mains pleines d'horreur, je ne les ouvre qu'à moitié ! »

Lamartine

1. Lamartine, Session parlementaire, 1846.

الصراع على الأرض

لقد كان السبب الرئيسي لهذه الصراعات الإبادية هو عامل الأرض وقد عمل الجنرالات الفرنسية منذ نهاية مقاومة الأمير عبد القادر عام 1847، التركيز على عملية تفريغ الأرض من السكان بمختلف الطرق. فمنهم من كان يقترح تبديل السكان بشعوب أخرى والبعض الآخر ذهب إلى التعقيم والإبادة بالحرق. وقد خص موضوع الاستعمار والإبادة أوليفيي لو كور جرون ميزون Olivier le Cour Grandmaison[1]، في كتاب شيق أسماه " الاستعمار والإبادة ".

يعترف جي دي موباسون Guy de Maupassant[2]، " أن الصراع الرهيب بين الأندجين والأوربيين سببه السيطرة على الأرض".

« La lutte est terrible entre l'européen et l'indigène pour la possession du sol »

Guy de Maupassant

1. Coloniser Exterminer, Sur la guerre et l'État colonial, édition Casbah, Alger, 2005.

2. La kabylie, p. 1.

ويستطرد أليكسي دو توك فيل Alexis de Tocqueville، في رسالته الثانية :"ستصبح الجزائر قريبًا وإلى مدى بعيد حقلا مغلقا، حلبة صراع مصورة، يتقابل فيها الشعبين وبدون هوادة ليكون أحدهما مصيره النهاية. الرب يبعد عنا هذا المآل. "

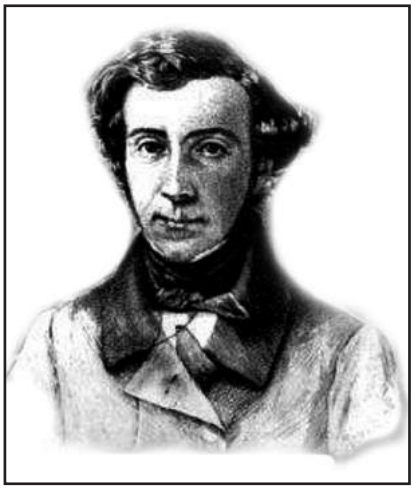

« L'Algérie deviendrait, tôt ou tard, croyez-le, un champ clos, une arène murée, où les deux peuples devraient combattre sans merci, et où l'un des deux devrait mourir, dieu écarte de nous, messieurs, une telle destinée ! »

Alexis de Tocqueville

القوانين والفراغ القانوني : أداة المصادرة

بدأت الإدارة الفرنسية في تقنين أدوات الاستعمار بخلق ترسانة من المراسيم تسمح لها ببسط نفوذها على كل أنحاء الجزائر، وذلك من خلال مصادرة الأراضي فسنت قوانين جديدة لاسترجاع أراضي المخزن المسماة بالبايليك وإتباعها لمؤسسة الدومين، التي تمَّ تأسيسها سنة 1844، كما راحت المجالس التشريعية إلى اللعب على الفراغ القانوني واستغلال انعدام وثائق الملكية، خاصة ونحن نعلم أن المجتمع الجزائري ساد فيه العرف في مثل هذه المعاملات والرواية الشفوية. ولم يكن الفراغ القانوني فقط هو الذي استعمل لتفريغ المجتمع الجزائري من الملكية العقارية بل استعمل كذلك ربح الوقت للمصادرة عن طريق الاكتراء الذي كان ينتهي

بتمليك المعمرين بعد 14 سنة، من استغلال الأرض وهذا بموجب قانون الملكية الصادر في جوان 1845، ناهيك عن قوانين الإبعاد التي كانت ترغم الأهالي اللجوء إلى المناطق الجبلية غير الفلاحية والنفي إلى الخارج. وفعلا تم خلق قانون 68/13، حول الملكية يسمح بمصادرة الأراضي التي تمتلكها أطراف معادية لمصالح فرنسا. وبموجب هذا القانون والأمر رقم 10 الصادر في 31 أكتوبر 1845، أصبح يُسمح بمصادرة الممتلكات المنقولة والعقارات للأهالي حسب القانون خاصة لما هؤلاء يقومون بـ :

1- أعمال شغب ضد الفرنسيين أو ضد القبائل المسالمة أو القبائل التي تساعد العدو أو تقدم لها العون ماديًا أو معنويًا.

2- تحول الممتلكات المهجورة من العدو وكل ما يمتلكه من مهجور ليصبح تحت نفوذ الإدارة الاستعمارية.

3- كذلك بالنسبة للحرائق التي يستعملها الأهالي لكسب أراضي جديدة أو الحرائق المتعمد فيها بخلفية توسيع الملكية [1].

الحرائق كرد فعل للمحارق

استعمل الاستعمار الحرائق أيضا كوسيلة لتطبيق سياسة الأرض المحروقة وتهريب السكان من القرى والمداشر لتجريدهم من الملكية ومعاقبتهم جماعيًا على وجودهم على هذه الأرض الثرية المعطاة. لكن لم يكن الاستعمار وحده يستعمل الحرائق بل المقاومة المسلحة هي أيضا كانت تستعمل هذه الحرائق كرد فعل ضد مصالح الاستعمار ومنعه من

1. L. 17 juill. 1874, art 6 : (Garnier, Maurice, Répertoire général et raisonné de l'enregistrement, des domaines et des désiré hypothèques. Tome 3, Édition 7/ par M. Garnier, (1814-1896) Éditeur : Le Bertre - Garnier (Paris) 1890-1908.
- Récupérer les terres Makhzan dites beylik pour en faire des terres domaines (étatique) après la loi 1845.

الاستقرار. فكانت في البداية موجهة ضد ممتلكات الكولون وأتباع الإدارة الاستعمارية مثل القياد. وهذا ما دفع بأليكسي دو توك فيل Alexis de Tocqueville القول : "إن أغلب قادة القبائل هم مشعلي النيران أكثر منهم أعوانا لنا، إن نفوذنا غير مطلق لكنه ليس في خطر. "[1]

كانت المحارق مثل الحرائق إحدى الأسلحة الفتاكة المنعدمة الضمير البالية الغاية، التي استعملها الاستعمار منذ بداية المقاومة. كان الهدف منها قلع القبائل من جذورها وتفتيت المشيخات والأسر، وعقاب الشعب بحرق كل ما هو كفيل باستقراره وأمنه. في كلمة واحدة إنه نشأة مفهوم "الأرض المحروقة". ولقد أعطى لنا كامي روسي Camille Rousset، مثالاً حيًا عن هذه السياسة سياسة "الأرض المحروقة" في وصفه الحملة العسكرية على البليدة : "في المساء لما بدأت ألسنة النيران الحمراء تلتهم غابات الفلين والزيتون والبرتقال والتين، على كيلومترات عدة، بدأ الطبل يدق والمزامير تنذر الكولون الذين أضرموا النار للقهقرة، تبعهم علم أبيض تطل وراءه رؤوس أطفال يخرجون من الغيران طالبين الشفقة.

لم يتأخر المفتي وشيوخ البليدة التقدم إلى مقر القيادة العامة مستسلمين، لاعنين سكان القبائل الذين حثوهم على الحرب. هكذا سمح لهم الجنرال كلوزيل Clauzel، العودة إلى منازلهم المحروقة. وحتى لا يترك المدينة التي غزاها بجرأة وشجاعة فائقة غير محصنة نصب الكولونيل روليير Roullière، على رأس الفيلقين 34-35، للمدفعية لحراسة المدينة."[2]

1. Second Lettre, p. 63.

2. Camy Rousset, l'Algérie de 1830 à 1848 : le commencement d'une conquête, p. 37.

الحرائق كوسيلة للجهاد

لم تكن الحرائق ضد الاستعمار الفرنسي وليدة العهد الاستعماري، بل استعملت في القرن الثامن عشر ضد مرافئ صيد المرجان والموانئ التجارية الفرنسية في القل والقالة. وكان نفي شيوخ المرابطين ورجال المقاومة في العهد الاستعماري يتخذونها كوسيلة لمنع الفرنسيين من الاستقرار في الجزائر.

وكانت البداية بحرق مخازن الميناء التجاري بالقل، من قبل سيدي بغريش. وقد عمل الجزائريون منذ العقود الأولى لتأسيس شركات استغلال الحطب والفلين على حرق الغابات ومنع الاستعمار من استغلالها، كان شيوخ الطرق والمرابطين يعلنون الجهاد عن طريق الحرائق. ففي 15 جوان 1833، لما حل الكولونيل دولا موريسيير De Lamoricière، على متن سفينة إلى ميناء بجاية للتفاوض مع القائد بوستة. في المساء تعالى في سماء بجاية دخان كثيف، إنه منزل القائد الذي أحرق، وأرغمت أسرته على الهروب إلى الجبل. ولما أقفل دولا موريسيير عائدا إلى الجزائر، لحق به في البحر الشيخ أورابح يطلب منه تنصيبه كقائد بدل بوستة [1].

على بعد أميال، في 17 ديسمبر 1843، سيدي محمد بوعلي يضرم النار بمناطق عدة بجبل العالية، وبعض غابات الكولون في ضاحية سكيكدة. وكان قد أعلن أنه رجل الساعة، رجل الجهاد والمقاومة ضد الكافر. في مساء نفس اليوم أغلب المساكن على جبل العالية أضرمت بها النار كذلك على سطح الديس وزرمانة، سريعًا ما التهمت كل الغابات والأراضي التي استحوذ عليها الكولون.

1. Ibid, p. 245.

لقد بدأت الحرائق في جنوب الشرق الجزائري بما عرف بحرائق الحراكتة سنة 1852، التي ألهبت كل المنطقة الواقعة بين سوق أهراس وباتنة وتبسة. وزادت وتيرتها ضد المصالح الاستعمارية منذ أن تجلت بوضوح فكرة الاستيطان الكولونيالي بإنشاء مستعمرات وقرى استعمارية. هكذا كان الحال لما أراد باك وكابل et Kable Back، استغلال غابات جنوب جيجل المحصورة بين الواد الكبير وواد يرجانة، بعد أن أسِّس على ملتقى هذين الوادين دولفيس Dolfis، قرية العنصر، من خلال عقد أمضي في 31 ماي 1856، بعد حملات سانت تارنو Saint-Arnaud، لكن هذا العقد الذي أمضي لمدة 25 سنة، لاستغلال 2500 هكتار لم يعرف النور. فعلا لقد قامت مقاومة ابن فيالة بقتل دولا كروا و باك De La Croix et Back، وكل المحلة العسكرية التي كانت ترافقهما. هكذا كان الحال سنة 1857، بالنسبة لغابات الدوغ Edough، التي تمَّ إحراقها لمنع الكولون من استغلالها ولقي القائد العسكري لو كافالييه Le Cavalier، حتفه فيها.

كان حرق الغابات استراتيجية حربية بدأها شيوخ القبائل المرابطين وشيوخ الزوايا نضجت أثناء ثورات المقاومة 1871-1881، لتصبح فكرة أساسية في نضال الطريقة الرحمانية بإيعاز من الشيخ المقراني الذي أمر بحرق الغابات من البرج إلى سكيكدة وإلى دلَّس غربا.

حرائق 1881، وهي آخر وأكبر الحرائق في تاريخ الجزائر ببشاعتها وحجم الكوارث التي نجمت عنها لدرجة أنها بلغت مصاف الأسطورة. فكان مركز هذه الحرائق بني فوغال وأضرمت النار في 22 مكان لتأتي على أكل كل الغابات الساحلية من بني فوغال إلى سكيكدة.

إذن كل الحرائق التي جاءت بين 1871 و1881، كان الهدف منها هو حرق الثروة الغابية التي استولى عليها الاستعمار وكان آخر هذه الحرائق

فريدا من نوعه إذ خُصّ هذه المرة المسرح الوطني المسمى بمسرح مالاكوف Malakoff، نسبة إلى الجنرال Malakoff. ولعل هذا الحريق جاء كآخر نفس للمقاومة الوطنية التي أطفئت شعلتها هذا العام.

حرائق 1881 آخر نفس للمقاومة الوطنية

"نعم، أنا أؤمن بالمسالمة النهائية واستسلام البلد خاصة إذا اتبعنا المنطق السياسي الذي طرحته في رسائلي. إن آخر حركة للمقاومة هي هذه الصرخة الكبيرة التي عبرت عنها حرائق أوت 1881. من دلس إلى عنابة أحرقت الآلاف المؤلفة لهكتارات الغابات، نحن لسنا في حاجة لحملة جديدة على تونس لأنني أظن أنه لن يعود ولا فرنسي واحد لإرجاع النظام الغابي في الجزائر مثلما كان عليه."[1]

هكذا جاء تقييم العسكري برت عن أثر هذه الحرائق على المصالح الاستعمارية.

نعم، لقد كانت الحرائق التي انطلقت من بني فوغال جنوب جيجل هي أكبر الحرائق في تاريخ الجزائر كما كانت آخر ضربة وآخر صرخة وآخر نفس للمقاومة المسلحة ضد الاستعمار. الكتابات المعاصرة والتقارير الاستعمارية تتكلم عن جهنم : "سماء داكن، طيور تحرق وهي تطير، وديان تغلي كالحمامات، رماد كثيف يتطاير في السماء ويغطي الأرض ببساط قاتم، وقبائل على شواطئ الأنهار تبحث عن الماء والراحة والأمن."

لكن في الحقيقة الكارثة كانت أكبر لتتعدى كل الطموحات والمصالح بضخامتها وبشاعتها وصلت هذه الحرائق حيز الأسطورة وأصبحت

1. Bert dans «ses lettres de Kabylie». p. 37.

تعرف في الذاكرة الشعبية بـ"عام الحرائق". المصادر الاستعمارية والصحفية منها خاصة، أماطت اللثام عن هذه الكارثة الطبيعية الكبيرة. ففي 23 أوت، على الساعة الثالثة مساء تقرير عسكري يصف هذه الحرائق : " إن النيران تلتهم كل غابات بني عمران التي بدأنا في استغلالها وتمتد إلى أعالي زاوية بن فيالة، الذي تم نفيه إلى الأراضي الجديدة. النيران اضرمت ليلا في 22 موقع. معمر في طريقه من منجم كافالو Cavallo (العوانة اليوم) إلى جيجل، لاحظ كل البيوت التي انطلقت منها النيران، في هذا الصباح. وتحت أنظار القائد عمار بن حبيلس، وهو من قبيلة بني فوغال، اضرمت النار في دوار أولاد بوفاهة وبني خطاب وبني مسلم على الجهة اليمنى من الواد الكبير، مرورا بالميلية والقل وسيدي مزغيش، ربع ساعة بعد هذا نار جديدة تندلع في اتجاه معاكس للرياح. النار التي امتدت إلى سطورة جند لها كل الفيالق العسكرية لهذه المنطقة من رجال إطفاء وكولون، 200 رجل تحت قيادة السيد ليسيور Lesuieur، من سطورة إلى La maison villeneuve، حيث مقر ممتلكاته. حاكم قسنطينة كان على الجبهة في سطورة

بعد هذه الحرائق مُنِع من استغلال الأراضي المحروقة واتهم القبائل بالتسابق على احتلال الأرض، ومنذ ذلك سُنَّ قانون تجريم الحرائق من قبل الاستعمار.

لقد عانى النبات والحيوان وكل الطبيعة من هذه النيران التي لم يراد منها إلا طرد المستعمر، وفي النهاية كانت لصالحه ضد الطبيعة والشعب. احرقت الغابات والأرانب والخنازير وكل الثروة الحيوانية وانقرضت الأسود. وتأسف المستعمر ليس عن هلاك الطبيعة ولكن عن نهاية أسطورة صيد الأسود، الغالية على جول جيرار Jules Gérard، 1842 – 1853، الصبايحي Spaihi، المولع بصيد الأسود. وعلى هذه

الكارثة الطبيعية العظمى يشهد التقرير بما يلي : "لولا هذه الحرائق التي كانت تضرم من حين إلى آخر لأصبحت الجزائر أكبر بلد في العالم ذي ثروة حيوانية."[1]

ALGÉRIE. — Les incendies de la province de Constantine. — Petite Kabylie. — Famille kabyle fuyant devant le feu.
(Dessin de M. de Haenen, d'après le croquis de M. Tondeur, de Bône, notre correspondant.)

1. E. V. Fenech, Récits et chasse d'Algérie, Philippeville, 1867.

1. Chaussée de la route de Collo où trois zouaves ont péri brûlés vifs. 2. Village de Stora. 3. Phare et batterie. 4. Montagne des Singes. 5. Camp de la quarantaine. 6. Cordon sanitaire. 7. Le ravin du Lion où commença l'incendie.

ALGÉRIE. — Les incendies des environs de Philippeville. — Le village de Stora avant qu'il soit enveloppé par les flammes. — (D'après le croquis de M. Dick.)

أثر الحرائق والمحارق على البنية الاجتماعية القبلية

اعترف de Tocqueville، أن إرهاب الاستعمار قد قضى على بعض القبائل، والبعض الآخر تم تشتيتها فيما لجأت السلطة الاستعمارية إلى سن قوانين مجحفة في حق المواطنين كان لها الأثر البالغ على البنية الاجتماعية والاقتصادية كما اعترف أن حرائق المقاومة هي رد فعل للمحارق. وأن المحارق الاستعمارية كانت أبطش إذ قضت على جل القبائل وشتتت الأعراش. ويقترح في النهاية وقف التفاوض مع العدو حتى يقف عن ارتكاب الحرائق.

شهادات رهيبة تصف هذا المشهد الجهنمي الذي خلفته هذه الحرائق التي أتت على الأخضر واليابس وشتتت القبائل وصدمت العقول. تقرير آخر يشهد على الأثر النفسي البالغ لهذه الحرائق، قائلا : "ولا حريق في تاريخ الجزائر وصل إلى ما وصلت إليه حرائق 1881، يصبح بالغ الأثر على المدى السيكولوجي والاجتماعي البعيد لدرجة أنه لا ينسى لأجيال."

لقد سارعت فرنسا الاستعمارية في استغلال هذه الحرائق في زراعة الكروم خاصة في منطقة جيجل حيث تمركز كولون الألزاس Alsace. سنة 1886، 5 سنوات بعد حرائق 1881، أحد المعمرين يدلي بشهادته : "إن هذه هي آخر مرة التي رأيت فيها سواد أشجار الفلين على امتداد كل الشاطئ، الآن لقد استبدلنا هذه الأرض الحمراء بخطوط طويلة من الكروم. آلاف الهكتارات تمّ زرعها لتصبح غناء وثراء لأولاد مالك والصفصاف. لقد حان للكولون جني هذا المنتوج، خمر ممتاز يحتاج إلى ضم الكؤوس لإعلاء كلمة الشرف."[1]

توضح هذه الشهادة جليا الصراع على الأرض والتسابق على استحواذها والسيطرة كانت طبعًا، من نصيب الإدارة الاستعمارية. ففي الوقت الذي كانت تشتت فيه القبائل وتطرد من أراضيها وتمنع من استغلال الأرض المحروقة، كان الكولون يهبون للسيطرة عليها واستغلالها وزراعتها بالكروم.

1. Paul Bert ; Lettres de Kabylie, 1883/86. p. 4.

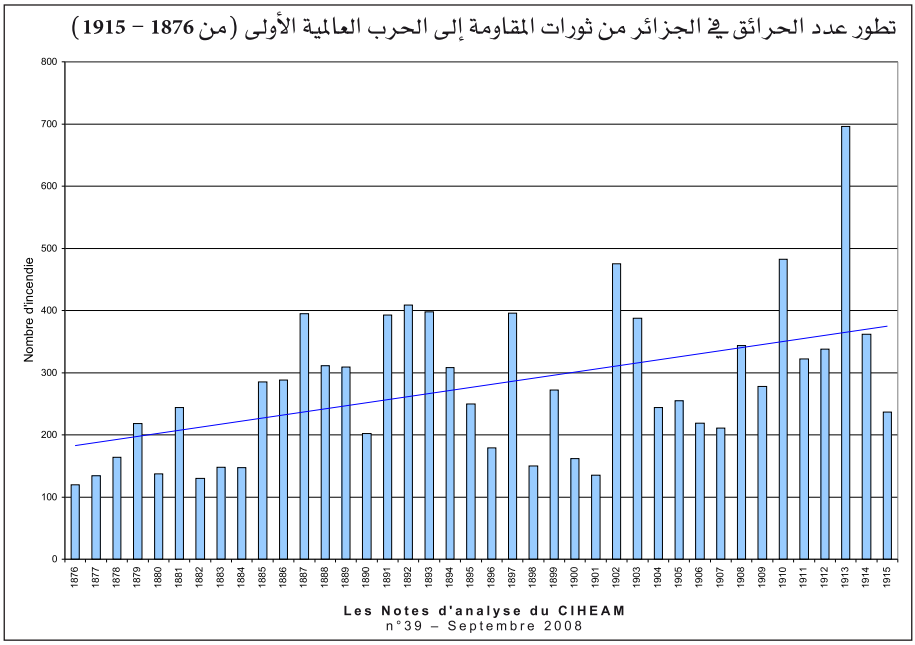

بعد حرائق 1881، بادرت الإدارة الاستعمارية إلى خلق ترسانة جديدة من القوانين تعزز خلفية التجريم والاستيطان وذلك في نطاق قانون الغابات. بعد حرائق 1881، تمّ المصادقة على قانون التعويضات لكن لم يخص إلا المعمرين دون الأهالي الذي جرمهم قانون 1885، فيما يتعلق بحرق الغابات.

ولم يكتف الاستعمار من الاستحواذ على الأرض باستعمال التشريع و الآلة الحربية وطرد القبائل، بل لجأ إلى نفي كل الشيوخ والأسر التي اتهمت بارتكاب هذه الحرائق. كأسرة بن حبيلس التي نفيت في نفس السنة (1881) إلى تونس وعائلات كثيرة من بني عمران وبني حبيبي و بني مسلم الذين كان تهجرهم أحيانًا جماعيًا بعد عام الحريقة كما لا زال تشهد عليه الذاكرة الشعبية.

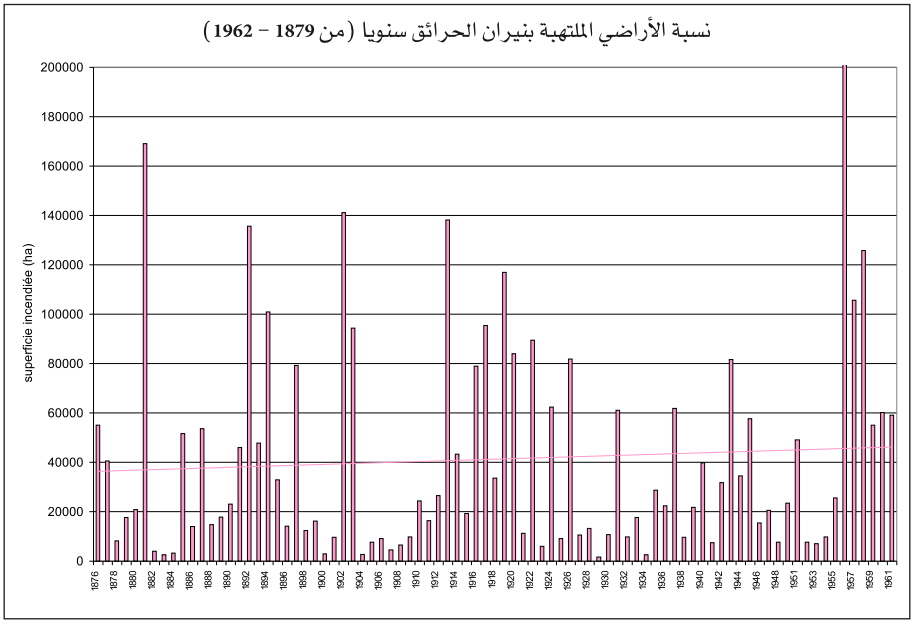

الحرائق والمحارق من أكبر الكوارث التي عُرفت في تاريخ الجزائر. فكانت بالنسبة للإستعمار وسيلة للقضاء على الشعب والبنية الاجتماعية وامتلاك الأرض، بينما جاءت حرائق المقاومة كرد فعل وكوسيلة من أجل البقاء ولو على أرض محروقة.

دار الكسندر للطباعة والنشر والتوزيع / قسنطينة - الجزائر.
الهاتف / الفاكس : 18 01 62 031

التنسيق والغلاف : زهير بن عميرة